تشرين الثاني ٢٠٢٦ عدد ١٥٨ السنة الرابعة عشرة

الأمن العام

@DGSGLB

لبنان LIBAN P.P. P 418



اللواء حسن شقير:
الانتشار اللبناني...
وطنٌ لا يغيب



الأمن العام يواكب العصر الرقمي
"معك" منصّة الكترونيّة شفّافة واعدة

- الأزمات المعيشية تثقل كاهل المواطنين
- موازنة 2027: جباية أكثر أم إصلاح أقل؟
- أين أصبح الحراك النيابي للتمديد لليونيفيل؟
- منير معاصري: مسيرة فنان حمل همّ الإنسان

في هذا العدد

بين الغلاء والإنهيار : مواجهة التحدّي

ليس خفياً على احد أن لبنان يعيش منذ سنوات أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة ألقت بظلالها الثقيلة على مختلف فئات المجتمع، وأصبحت تفاصيل الحياة اليومية تشكل عبئا متزايدا على المواطنين. فمن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات، إلى تراجع القدرة الشرائية وانخفاض قيمة الرواتب، وصولا إلى صعوبة تأمين التعليم والاستشفاء والسكن، يجد اللبناني نفسه أمام تحديات متواصلة تهدد استقراره ومستقبله، وتجعله يكافح من أجل تأمين أبسط مقومات العيش الكريم.

تُعد الأزمة المالية والنقدية من أبرز أسباب هذا الواقع الصعب، إذ أدى انهيار قيمة الليرة اللبنانية إلى تآكل مدّخرات المواطنين وتراجع قدرتهم على مواجهة تكاليف الحياة. فقد فقدت الرواتب والأجور جزءا لا يستهان به من قيمتها، ولم تعد الزيادات التي شهدتها بعض القطاعات كافية لمواكبة الارتفاع المستمر في الأسعار. وأصبح المواطن الذي كان يستطيع سابقا تأمين حاجاته الأساسية براتب شهري واحد، مضطرا اليوم إلى البحث عن مصادر دخل إضافية.

تحتل كلفة المعيشة موقعا أساسيا في معاناة الأسر اللبنانية. فالأسعار المرتفعة للغذاء والدواء والنقل والكهرباء والمياه تستنزف القسم الأكبر من دخل العائلات، لا سيما ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين والعاملين الذين يتقاضون أجورا ثابتة. أمام هذا الواقع، تضطر أسر كثيرة إلى تقليص استهلاكها، والتخلي عن بعض الاحتياجات، أو الاستغناء عن منتجات اساسية كانت تعد جزءا طبيعيا من حياتها اليومية. ولم يعد التوفير خيارا لتحسين المستقبل فحسب، بل أصبح ضرورة لتجنب العجز عن دفع المصاريف الشهرية.

لا تقتصر الأزمة على الجانب المادي، بل تمتد إلى التعليم والصحة والسكن. فقد اصبحت الأقساط المدرسية والجامعية تشكل تحديا كبيرا امام العائلات، مما يهدد فرص بعض الطلاب في متابعة تعليمهم وتحقيق طموحاتهم. وفي القطاع الصحي، تشكل تكاليف الاستشفاء والأدوية والفحوص الطبية عبئا إضافيا، خصوصا على المرضى وكبار السن والأشخاص الذين لا يتمتعون بتغطية صحية كافية. أما السكن، فقد تحول إلى مشكلة حقيقية لدى الشباب والعائلات المستأجرة، في ظل ارتفاع الإيجارات مقارنة بمستويات الدخل المتاحة.

يزيد من صعوبة الوضع تراجع فرص العمل المستقر، وتوسع ظاهرة العمل غير المنظم، واضطرار كثير من الشباب إلى البحث عن فرص خارج البلاد. فالهجرة لم تعد بالنسبة إلى عدد كبير منهم مجرد رغبة في اكتشاف تجارب جديدة، بل أصبحت وسيلة للهروب من الضغوط الاقتصادية وتأمين مستقبل مستقر ولو غير مستدام. ويؤدي هذا النزيف البشري إلى خسارة لبنان جزءا من طاقاته العلمية والمهنية والشبابية، ويترك آثارا اجتماعية مؤلمة على العائلات التي تتفرق بين الداخل والخارج.

لا يمكن إغفال الأثر النفسي والاجتماعي لهذه الأزمة. فالقلق في شأن المصاريف اليومية، والخوف من المرض أو فقدان العمل، والشعور بعدم اليقين تجاه المستقبل، كلها عوامل تزيد مستويات التوتر والإحباط داخل المجتمع. وقد تراجعت قدرة الكثير من العائلات على ممارسة أنشطتها الاجتماعية والترفيهية، وأصبحت المناسبات والأعياد التي كانت تجمع الناس مصدرا إضافيا للقلق بسبب تكاليفها المرتفعة. ومع ذلك، لا يزال التضامن العائلي والمبادرات المحلية يلعبان ادوارا مهمة في مساعدة الفئات الأكثر ضعفا.

إن الخروج من هذه الأزمة يتطلب خطة اقتصادية واضحة وإصلاحات جدية تعيد الثقة بالمؤسسات، وتدعم القطاعات الإنتاجية، وتوفر فرص عمل مستدامة، وتحمي الفئات الأكثر تضررا. كما يتطلب تحسين الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والعمل على استعادة الاستقرار المالي والنقدي بطريقة عادلة لا تحمّل أصحاب الدخل المحدود وحدهم كلفة الانهيار.

لم يعد الوضع المعيشي في لبنان مجرد أزمة عابرة، بل أصبح تحديا وطنيا يمس كرامة الإنسان وحقه في حياة مستقرة وآمنة. وبين الضغوط اليومية والإمكانات المحدودة، يواصل اللبنانيون التمسك بالأمل والقدرة على الصمود. غير أن الصمود وحده لا يكفي، فالمطلوب رؤية اقتصادية متكاملة، وتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل بناء مستقبل يستطيع فيه المواطن أن يعيش بكرامة، ويعمل بإنتاجية، ويطمئن إلى أن الغد قد يحمل فرصا أفضل من اليوم.

"الأمن العام"



الأمن العام

مواطنية صالحة وطن أفضل

الفهرس

20 بشارة الأسمر : الاقتصاد الأسود يستنزف أموال الضمان

24 رئيس جمعية المستهلك: الاحتكار يمنع المنافسة

32 نقيب أصحاب محطات المحروقات: خفض الضرائب يخفض الأزمة

36 نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة: الاستقرار وزيادة التعرفة

40 قطاع النقل المشترك دخل مسار التطوير

44 مَن يحمي أجيالنا من الفضاء الرقمي؟

52 التفجيرات الإسرائيلية تتسبّب بارتدادات زلزالية

56 60 عامًا على الوثيقة البابوية "في عصرنا"

60 صعود اليمين المتطرّف في فرنسا وألمانيا

68 هل ينظم لبنان استخدام القاصرين لوسائل التواصل؟

72 التكنولوجيا الحديثة في خدمة التقدّم الأمني

76 الأمن العام يعزّز التوعية السيبرانية على امتداد الوطن

82 تعزيز الحماية من التحرّش وتحويل القانون إلى ممارسة

102 تراث جبل عامل تحت الأنقاض وتاريخه يرفض الإنقراض

106 المدير الفني لفريق الرياضي: لست خارقًا أو ساحرًا

110 تسلية

114 إلى العدد المقبل



تشرين الثاني ٢٠٢٦ عدد ١٥٨ السنة الرابعة عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com















الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

الانتشار اللبناني... وطنٌ لا يغيب

يشكّل الانتشار اللبناني رصيداً وطنياً أساسياً، بما راكمه أبناؤه على مدى عقود وقرون من نجاحات وإسهامات في مختلف دول العالم. فقد أسهموا في ترسيخ حضور لبنان الثقافي والعلمي والاقتصادي، وحافظوا على روابطهم بوطنهم، وساندوه في أزماته. من هنا، فإن تعزيز صلتهم بالدولة ليس واجباً معنوياً فحسب، بل مسؤولية تستدعي سياسات عملية تستفيد من قدراتهم وتحفظ حقوقهم وتسهّل شؤونهم.

تبدأ هذه المسؤولية من حضور مؤسسات الدولة في بلدان الانتشار، وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة ومن دون تحميل المواطنين أعباء إضافية. فالسفارات والقنصليات هي صلة الوصل المباشرة بين اللبنانيين والإدارات العامة، وتطوير أدائها يختصر الوقت وكلفة التنقل وتعقيدات المعاملات، ويعزّز ثقة المنتشرين بمؤسسات وطنهم. لا يكفي أن تدعو الدولة أبناءها إلى التمسك بلبنان، بل عليها أن تترجم ذلك إلى خدمات ملموسة تستجيب حاجاتهم اليومية.

في هذا السياق، بادر الأمن العام إلى إتاحة الحصول على جوازات السفر البيومترية عبر السفارات والقنصليات اللبنانية، لمعالجة الصعوبات التي كانت تفرض على كثير من المنتشرين مشقة السفر والتنقل لإنجاز معاملاتهم. وقد أتاح هذا الإجراء تقريب الخدمة من المواطنين، وكرّس توجهاً إدارياً يقوم على تسهيل المعاملات مع الحفاظ على متطلبات التدقيق والتحقق من الهوية.

يأتي إطلاق خدمة إصدار جوازات السفر البيومترية في الولايات المتحدة الأميركية، في ولاية ميشيغان والعاصمة واشنطن، استكمالاً لهذا المسار. فالخطوة تتيح للبنانيين المقيمين في هذا البلد إنجاز معاملاتهم بصورة أسهل، وتدعم تحديث آليات العمل من خلال التقنيات الرقمية، بما يرفع دقة الإجراءات ويعزز أمن الوثائق الرسمية ويحد من التزوير وانتحال الشخصية.

ولا تقتصر هذه المبادرة على الولايات المتحدة، إذ يتجه العمل إلى توسيع نطاقها ليشمل دولاً أخرى تستضيف تجمعات رئيسية للانتشار اللبناني، بالتنسيق مع الجهات المعنية وبما يتناسب مع المتطلبات التقنية والإدارية لكل بلد. الهدف هو توفير خدمة أكثر سهولة وفاعلية، من دون المساس بالمعايير التي تفرضها حماية الهوية وأمن الوثائق.

تتجاوز أهمية هذه الخطوة بُعدها الإداري، إذ أن تسهيل المعاملات الرسمية يخفف الأعباء عن العائلات اللبنانية في الخارج، ويعزز قدرتها على إبقاء صلاتها بلبنان. وتبرز هذه الحاجة بصورة خاصة في الولايات المتحدة، حيث أن القرار الرسمي الذي اتخذه الرئيس الاميركي دونالد ترامب برفع القيود عن الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، ينعكس إيجاباً على الزيارات العائلية والتبادل الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد أهمية تيسير الإجراءات المرتبطة بالسفر والوثائق.

لكن تطوير الخدمات القنصلية ينبغي أن لا يتوقف عند جواز السفر، بل يجب أن يشكّل مدخلاً لمعالجة أوسع للمشكلات التي يواجهها المنتشرون في تعاملهم مع الإدارات اللبنانية. ويتطلب ذلك تنسيقاً مستمراً بين الأمن العام ووزارة الخارجية والبعثات الديبلوماسية، وتقييماً دورياً لحاجات المواطنين، بما يسمح بتوسيع الخدمات وتحسينها وفق أولويات واضحة.

إن ربط الانتشار بالوطن الأم يتعزز حين يجد اللبناني في الخارج مؤسسات قادرة على خدمته وحماية حقوقه. ومن هذا المنطلق، يواصل الأمن العام تحديث إجراءاته وتوسيع نطاق خدماته، بما يجمع بين سهولة المعاملة ودقتها وأمانها، ويجعل خدمة المواطن أساساً في تطوير الإدارة العامة.

فاللبناني، أينما استقرّ، يحمل وطنه في ذاكرته وهويته، ويظلّ لبنان حاضراً في وجدانه مهما ابتعدت المسافات. ومن واجب الدولة أن تصون هذا الارتباط، وأن تجعل حضورها إلى جانب أبنائها في الخارج ترجمةً فعلية للانتماء، لأن الوطن لا يغيب ما دامت صلته بأبنائه حيّة، وما داموا يجدون فيه بيتهم الأول والأخير.



الغلاف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الأمن العام يواكب العصر الرقمي بمنصّة إلكترونيّة رائدة العميد حرب: "معك" نقلة نوعيّة شفّافة وواعدة

في خطوة على طريق تحديث الادارة ومواكبة التحول الرقمي، يأتي اطلاق المنصة الالكترونية للأمن العام، في اطار التوجيهات التي ارساها المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير عام 2025، والرامية الى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، عبر الانتقال من طوابير الانتظار الى فضاء التكنولوجيا، لتبسيط المعاملات واختصار الجهد ومنع الرشوة

تندرج هذه الخطوة في سياق رؤية تطويرية للانتقال من الادارة التقليدية الى الادارة الرقمية، من الاجراءات الورقية الى ثقافة ادارية جديدة قوامها الوضوح والكفاءة والشفافية والمساءلة، بما يتيح للمواطنين الوصول الى الخدمات بمرونة اكبر، مع ما يفرضه ذلك من تحديات تتعلق بحماية البيانات الشخصية، وضمان سرية المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني، بحيث لا تقتصر اهمية المشروع على بعده التقني، بل يتجاوزه الى تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وترسيخ شعوره بأن الادارة باتت اقرب اليه، واكثر احتراما لوقته وحقوقه، وأقدر على تلبية حاجاته، وتضع خدمته في صلب اولوياتها، وتسخر التكنولوجيا لخدمته، وتؤسس لعلاقة اكثر فاعلية وشفافية بينها وبينه، في ظل الحاجة المتزايدة الى اصلاح القطاع العام وتطوير خدماته.

"الأمن العام" سلطت الضوء على اهمية اطلاق هذه المنصة واهدافها والتحديات التي تواجهها، مع رئيس مكتب شؤون المكننة في الأمن العام العميد فادي حرب.

■ ما هي منصة "معك"؟ ولماذا قرر الأمن العام إطلاقها؟

□ "معك" هي المنصة الرقمية الرسمية للمديرية العامة للأمن العام اللبناني، والتي أطلقتها ضمن جهودها لتطوير الخدمات وتسهيل الاجراءات، بدعم واشراف ومتابعة شخصية من حضرة اللواء مدير عام الأمن العام. وتضم تطبيقا للهواتف الذكية باسم "معك" على iPhone وAndroid، وبوابة الكترونية على العنوان:
https://eservices.general-security.gov.lb

■ ما ابرز الخدمات التي ستوفرها المنصة؟ وكيف يستفيد منها المواطن؟

□ ستتيح المنصة للمواطن الاستفادة من مجموعة من الخدمات التي كانت تتطلب سابقا الحضور الشخصي ومراجعة مراكز الأمن العام بشكل مباشر. سيتمكن المواطن، بحسب نوع الخدمة، من تقديم الطلب الكترونيا، وارفاق الوثائق المطلوبة، ومتابعة مراحل انجاز معاملته، وتلقي الاشعارات المتعلقة بها. ان ابرز الخدمات التي ستكون متاحة عبر منصة "معك" هي:

الخدمات المرتبطة بجوازات السفر:
•حجز موعد تقديم طلب جواز سفر للمرة الأولى.
•طلب تجديد جواز سفر بيومتري.
•طلب تصديق صورة جواز سفر.
•الخدمات المرتبطة بتأشيرات الدخول:
•طلب تأشيرة عمل للعاملات في الخدمة المنزلية.
•طلب تجديد تأشيرة عمل للعاملات في الخدمة المنزلية.
•طلب تأشيرة سياحة.
•طلب تجديد تأشيرة سياحة.
•طلب الغاء تأشيرة.
•طلب تعديل رقم جواز سفر الاجنبي على التأشيرة

الخدمات المرتبطة بالاقامات:
•حجز موعد تقديم طلب اقامة عاملة في الخدمة المنزلية للمرة الأولى.
•طلب تجديد اقامة عاملة في الخدمة المنزلية.

الخدمات المرتبطة بالافادات:
•طلب افادة حركة تنقل (دخول/خروج).
•طلب افادة مغادرة.
•طلب افادة عدم دخول.

وسيتم اطلاق الخدمات تدريجيا بعد اختبارها والتأكد من انها تعمل بالشكل المطلوب.

تهدف المنصة في الدرجة الاولى الى توفير نقطة وصول واضحة الى الخدمات التي سيقوم الأمن العام باتاحتها الكترونيا. ومن خلالها، سيتمكن المواطن من معرفة ما يحتاج اليه، والخطوات التي يمكنه انجازها عن بعد، وما قد يتطلب مراجعة احد مراكز الأمن العام بحسب طبيعة الخدمة. ومن المفيد هنا توضيح ان كافة الخدمات الالكترونية تتيح للمواطن الاطلاع على الشروط والمستندات والرسوم المعتمدة، كما تسمح باختيار خدمة الانجاز السريع Fast Track، وتسمح بالتفاعل مع الادارة، مثل ارسال معلومات او مستندات اضافية او متابعة اجراء. ومتى استوفت المتطلبات اللازمة، سيتم انجازها بالكامل من دون حضور شخصي. الفائدة الاساسية التي يسعى الأمن العام اليها هي ان يجد المواطن معلومات موثوقة ومفهومة في مكان واضح، وان يتمكن من تقديم طلبات الخدمات المتاحة بأقل قدر ممكن من التعقيد من خلال منع الخطأ خلال تقديم الطلب، ومساعدة صاحب العلاقة على تجهيز ملفه بصورة صحيحة منذ البداية.

"معك" لتبسيط الإجراءات وتعزيز الثقة بالمؤسسات



رئيس مكتب شؤون المكننة في الأمن العام العميد فادي حرب.

■ ما الذي سيتغيّر في تجربة المواطن؟ وهل يمكن ان تساهم المنصة في تخفيف الازدحام والحدّ من الرشوة والفساد؟

□ التغيير الذي يطمح اليه الأمن العام يبدأ من امور بسيطة في ظاهرها، لكنها مهمة في حياة الناس: ان يعرف المواطن ما هو مطلوب منه قبل ان يتقدم بطلب معاملته، وان يتمكن من انجاز كل الخطوات الكترونيا، وان تقل حاجته الى التنقل والانتظار وتكرار الاستفسار. فكل زيارة يمكن الاستغناء عنها تعني توفير الوقت وكلفة الانتقال، وتخفيف الجهد والعناء على شخص مسن او على عائلة تقيم بعيدا عن المركز المعني. وفي داخل الادارة، ستساهم الخدمات الالكترونية في تحسين الكفاءة من خلال تنظيم العمل، وتبسيط الاجراءات، وتقليل الوقت الذي تستغرقه معالجة المعاملات، وتقل الحاجة إلى ادخال البيانات نفسها اكثر من مرة، وتخفيض الوقت والجهد والاخطاء المرتبطة بالنقل اليدوي للمعاملات، كما ستسهم في الحد من الازدحام داخل مراكز الأمن العام وتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن. كذلك ستساعد هذه الخدمات المسؤولين على متابعة سير العمل استنادا إلى معلومات دقيقة، مثل عدد الطلبات، والوقت الذي تستغرقه كل مرحلة، واسباب التأخير، كما يعزز توثيق الاجراءات وتحديد المسؤوليات والقدرة على الرقابة والمساءلة، ومراجعة الاخطاء ومعالجتها بصورة اسرع. وعلى المدى الطويل، يمكن للخدمات الالكترونية ان تخفض تكاليف الطباعة والارشفة والتخزين، وتسهّل استرجاع الملفات وتبادل المعلومات بين الوحدات المعنية ضمن الصلاحيات المعتمدة. والنتيجة التي يطمح اليها الأمن العام هي ادارة اكثر تنظيما وسرعة وشفافية، وقدرة على استخدام مواردها بكفاءة وتقديم خدمة موثوقة للمواطن. اما في موضوع الرشوة والفساد، فان وضوح الاجراءات هو عنصر اساسي، فعندما يعرف المواطن المستندات المطلوبة منه والرسوم الرسمية والخطوات التي تمر بها معاملته، تقل مساحة الالتباس التي قد تُستغل لطلب مبالغ غير مستحقة او الايحاء بضرورة الاستعانة بوسيط. اضف الى ذلك، فان توثيق الاجراءات الكترونيا يمكن ان يساعد الجهات الرقابية على ◄

◄ مراجعة ما حصل في المعاملة، ومعرفة مواضع التأخير او التدخل غير المبرر، ضمن الصلاحيات المعتمدة. مع ذلك، تبقى مكافحة الفساد في حاجة الى رقابة فعلية ومحاسبة وآليات واضحة لتلقي الشكاوى ومعالجتها، وان التحول الرقمي يدعم هذه الجهود عندما تكون جزءا من ادارة ملتزمة بتطبيق القواعد على الجميع. اما النتائج، فيجب تقييمها بعد التشغيل من خلال تجربة المواطنين ومؤشرات الاداء الفعلية.

■ كيف يدخل المواطن إلى منصة "معك"؟ وما الذي يحتاج إلى معرفته قبل البدء؟

□ ينشئ المواطن حسابه في تطبيق "معك" من خلال عملية تسجيل الكترونية تجمع بين ادخال معلوماته، والتحقق من وسائل التواصل الخاصة به (رقم هاتف وبريد الكتروني)، واستخدام جواز سفره البيومتري، ومطابقة صورة وجهه. والهدف هو ربط الحساب بصاحب العلاقة، وتمكينه من الوصول الى الخدمات الالكترونية وفق الضوابط المعتمدة. تندرج هذه الخطوات ضمن ما يعرف بـ "التسجيل الرقمي عن بُعد - Digital Online Onboarding"، اي استكمال اجراءات انشاء الحساب والتحقق من المستخدم الكترونيا. ويشكل التحقق الالكتروني من الهوية e-KYC جزءا من هذه العملية، اذ يهدف الى التأكد من ان الشخص الذي ينشئ الحساب هو صاحب الوثيقة المقدمة. لتسهيل التسجيل، يجب على المواطن تجهيز جواز سفره البيومتري، واستخدام هاتف مزود بكاميرا واتصال مستقر بالانترنت. كما يحتاج إلى رقم هاتف شخصي وبريد الكتروني يستطيع الوصول اليه لاستكمال خطوات التحقق المطلوبة. ومن الأفضل اجراء التسجيل في مكان تتوافر فيه إضاءة جيدة، مع إبقاء الجواز قريبا منه. ويساعد تجهيز هذه المتطلبات مسبقا على اتمام الخطوات بنجاح:

1. تحميل التطبيق والبدء بانشاء الحساب: يحمل المواطن تطبيق "معك" من Apple Store أو Google Play. بعد ذلك، يتبع المواطن التعليمات الخاصة بالتسجيل او تسجيل الدخول.

2. استخدام جواز السفر البيومتري: في المرحلة الخاصة باثبات الهوية، يستخدم المواطن جواز سفره البيومتري ويتبع التعليمات التي يعرضها التطبيق لمسح جواز السفر بكاميرا الهاتف او قراءة شريحته الالكترونية. ويتم تحديد طريقة التعامل مع الجواز بحسب الآلية التقنية المعتمدة في التطبيق.

3. ادخال رقم الهاتف والبريد الالكتروني والتحقق منهما:
يدخل المواطن رقم هاتفه وبريده الالكتروني، ومن المهم استخدام وسائل تواصل يستطيع الوصول اليها بنفسه، لأن عملية التسجيل تتضمن التحقق من امكانية استلام الرسائل او الرموز المطلوبة OTP، ومن بعدها يتم ادخال العنوان.

4. التقاط صورة الوجه والتحقق من مطابقتها:
يستكمل المواطن خطوة التحقق من الوجه باتباع تعليمات التطبيق والتقاط الصورة المطلوبة "سيلفي" مباشرة بكاميرا الهاتف. وتستخدم صورة الوجه للمقارنة مع الصورة المرجعية المرتبطة بالجواز، للمساعدة على التأكد من ان مقدم طلب التسجيل هو صاحب الوثيقة.

5. تفعيل الحساب والدخول إلى الخدمات:
بعد استكمال المعلومات واجتياز اجراءات التحقق المطلوبة، يتابع المواطن التعليمات الخاصة باتمام انشاء الحساب واعداد وسيلة الدخول المعتمدة، وحماية الحساب برمز سري او ببصمة الوجه. ويصبح في امكانه بعد ذلك الاطلاع على الخدمات المتاحة واختيار الخدمة المطلوبة ومراجعة شروطها. يبقى انشاء الحساب خطوة مستقلة عن انجاز المعاملة، فقد تحتاج كل خدمة الى مستندات اضافية او تدقيق او حضور شخصي بحسب طبيعتها. في الخلاصة، تتكامل هذه الاجراءات لحماية المستخدم: فالجواز البيومتري يقدم مرجعا للهوية، والتحقق من الوجه يساعد على ربط الوثيقة بصاحبها، ورموز التحقق تؤكد الوصول الى وسائل التواصل المسجلة. ومن خلال هذا التكامل، تهدف عملية التسجيل الى تسهيل الوصول الى الخدمات مع الحد من انتحال الهوية او انشاء حساب باسم شخص آخر.

■ كيف يتم التأكد من ان المستخدم شخص حقيقي؟ وكيف تُحمى الحسابات من انتحال الهوية او الاستخدام الآلي؟

□ ان منصة "معك" تأخذ في الاعتبار ثلاثة أمور مترابطة: التأكد من ان التفاعل مع المنصة ليس استخداما آليا مسيئا، والتحقق من صلاحية الدخول الى الحساب، والتثبت من الهوية الفعلية لصاحب المعاملة. وهذه المنصة لا تكتفي حتما بكلمات المرور فقط، بل تتحقق من الانسان نفسه:

• الجواز الحقيقي: تقرأ المنصة الشريحة الالكترونية في الجواز البيومتري وتتأكد من توقيعها الرقمي الصادر عن الأمن العام، فلا تقبل صورة او نسخة مزوّرة.

• الوجه الحيّ: تخضع صورة "السيلفي" لفحص يتأكد من انها لشخص حقيقي امام الكاميرا Liveness Detection، ثم يتم مطابقة هذه الصورة مع صورة الجواز ومع الصورة المخزنة في قواعد بيانات الأمن العام.

• الهاتف والبريد: يتم تأكيدها برمز مؤقت OTP يرسل اليها، ويساعد هذا الرمز على التأكد من ان مَن يحاول الدخول يستطيع الوصول اليها.

• التطبيق والجهاز: لا تتعامل المنصة الا مع تطبيق "معك" الاصلي على هاتف سليم غير معدل، وترفض البرامج الآلية والاجهزة المخترقة.

• على البوابة الالكترونية: جدار حماية متخصص يصد الروبوتات التي قد تحاول ارسال اعداد كبيرة من الطلبات خلال وقت قصير، بما يضغط على الخدمة او يعرقل استخدامها، مع حد صارم لعدد المحاولات ورصد لهذا السلوك غير الطبيعي والحد منه.

■ ما المستندات المطلوبة للتسجيل؟ وكيف يمكن مساعدة المواطنين الذين لا يمتلكون خبرة كافية باستخدام التكنولوجيا؟

□ لإتمام التسجيل في تطبيق "معك"، يحتاج المواطن إلى جواز سفر لبناني بيومتري (حتى لو كان منتهي الصلاحية)، وهاتف ذكي، ورقم هاتف وبريد الكتروني يمكنه الوصول اليهما. ويفضل ان يدعم الهاتف خاصية NFC، التي تتيح قراءة الشريحة الالكترونية في جواز السفر وتسهّل ادخال بياناته. اما بالنسبة الى من يجد صعوبة في استخدام التكنولوجيا، ولتسهيل الاستخدام على مختلف الفئات، يوفر التطبيق واجهة مبسطة باللغتين العربية والانكليزية، ترشد المواطن خطوة بخطوة. كما يتضمن مركزا للمساعدة وقسما للاسئلة الشائعة، ويتيح ارسال طلبات دعم يتولى الرد عليها فريق مختص. ويمكن للمواطن ايضا التواصل عبر الخط الساخن 1717 للحصول على المساعدة والارشاد. ولاحقا في المستقبل القريب، ستتوافر المساعدة الحضورية في جميع مراكز الأمن العام، حيث يستطيع العنصر المختص مساعدة المواطن عبر شباك الخدمة في انشاء حسابه وتفعيله، او اعادة

من الورق الى الرقمنة نقلة في الخدمة والحوكمة



تعيين كلمة المرور، او ربط الحساب بهاتف جديد. وتتم هذه الاجراءات وفق آلية تحقق آمنة، يمسح خلالها المواطن بهاتفه رمزا يظهر على شاشة العنصر المختص، بما يتيح استكمال المساعدة ضمن اجراءات الحماية المعتمدة.

■ هل تسمح المنصة بانجاز جميع المعاملات الكترونيا، ام ان بعض الاجراءات تبقى في حاجة الى حضور شخصي؟

□ نعم، تنجز معظم الخدمات المتاحة على المنصة الكترونيا بالكامل مثل التأشيرات والافادات، من تقديم الطلب وارفاق المستندات ودفع الرسوم، الى دراسة الملف ومعالجته لدى الأمن العام، وصولا الى استلام التأشيرة الالكترونية في المحفظة الرقمية بعد الموافقة عليها، من دون الحاجة الى زيارة اي مركز اقليمي. واذا تبيّن خلال دراسة الطلب ان الملف يحتاج الى مستند اضافي، يوجه الموظف المختص طلب الاستكمال عبر التطبيق، ويتمكن صاحب العلاقة من تصوير المستند وارساله مباشرة من هاتفه. وبذلك، تبقى متابعة الطلب واستكمال متطلباته ضمن المسار الالكتروني نفسه. وتصدر التأشيرات او الافادات موقعة رقميا ومزودة برمز QR Code يتيح لشركات الطيران وعناصر الأمن العام في المعابر الحدودية والدوائر الحكومية المعنية التحقق من صحتها خلال ثوان، بما يسهل اجراءات التدقيق ويساعد على الحد من استخدام الوثائق المزورة. اما بعض الخدمات التي ستتاح لاحقا، ومنها تجديد جواز السفر او تجديد الاقامة، فستتطلب زيارة واحدة فقط لاستلام الجواز او الاقامة، فيما تستكمل بقية الاجراءات الكترونيا. ويوضح للمستخدم، ضمن متطلبات كل خدمة، ما يمكن انجازه عبر التطبيق وما يستدعي الحضور الشخصي.

■ في ظل تزايد المخاطر السيبرانية، كيف تحمي منصة "معك" بيانات المواطنين وتحافظ على خصوصيتهم وسرية معلوماتهم؟ ◄

□ شكلت حماية البيانات احد الاسس التي انطلق منها تصميم منصة "معك"، وشملت الاجراءات المعتمدة: مكان استضافة المعلومات، وكيفية انتقالها، وصلاحيات الوصول اليها، وحماية الحسابات والوثائق الصادرة عبر المنصة. يتم استضافة البيانات في مركز البيانات الخاص بالأمن العام داخل لبنان، ضمن بيئة محمية بجزئيات تشبيك وجدران حماية متعددة تهدف الى منع الوصول غير المصرح به. كما يتم تشفير المعلومات اثناء انتقالها، بحيث لا تكون قابلة للقراءة من الجهات غير المخولة. ويجري التواصل بين مكونات المنصة عبر قنوات مشفرة، مع تحقق كل طرف من هوية الطرف الآخر قبل تبادل المعلومات. اما الوثائق الرسمية، فتوقع رقميا باستخدام مفتاح خاص بالأمن العام، محفوظ داخل جهاز امني متخصص يعرف باسم HSM، ومصمم لحماية مفاتيح التوقيع الالكتروني والتحكم باستخدامها. ويتيح التوقيع الرقمي التحقق من مصدر الوثيقة وسلامتها Authenticity، وكشف اي تعديل يطرأ عليها بعد اصدارها Integrity، بما يعزز موثوقيتها ويساعد على مواجهة محاولات التزوير. على المستوى الاداري، تحدد صلاحيات

"معك" من الورق الى التطوير ومن التعقيد الى التيسير

الموظفين بحسب طبيعة مهامهم، بحيث يطلع كل موظف على المعلومات اللازمة لانجاز العمل المكلف به فقط. كما يُوثق كل اطلاع او اجراء في سجل تدقيق محمي من التعديل، بما يتيح مراجعة العمليات وتحديد المسؤوليات عند الحاجة. على هاتف المستخدم، تتم حماية الدخول الى التطبيق برمز سري او بالبصمة، مع تطبيق ضوابط لمنع تصوير الشاشات الحساسة. اما بيانات البطاقات المصرفية، فلا تحفظ لدى الأمن العام، اذ يدخلها المستخدم مباشرة عبر صفحة المصرف الآمنة عند الدفع. وقد خضعت المنصة لاختبارات اختراق متخصصة لتقييم اجراءات الحماية والكشف عن الثغر المحتملة. وتتكامل هذه الاجراءات لحماية المعلومات التي يأتمننا عليها المواطن، وضبط استخدامها ضمن الصلاحيات والاغراض المعتمدة.

■ هل يتولى الأمن العام وحده ادارة قاعدة البيانات وحفظ المعلومات؟

□ نعم، تخضع قاعدة بيانات منصة "معك" لادارة الأمن العام واشرافه المباشر، وتبقى مسؤولية حفظ المعلومات وتنظيم استخدامها وضبط الوصول اليها ضمن صلاحياته الحصرية. ويشمل ذلك تحديد من يستطيع الاطلاع على البيانات، ولأي غرض، وفي حدود أي مهمة، مع توثيق العمليات بما يتيح الرقابة والمساءلة. تُستضاف قاعدة البيانات على خوادم الأمن العام، داخل مركز بياناته في لبنان، من دون الاعتماد على اية خوادم سحابية خارجية. وتقترن هذه الاستضافة بضوابط ادارية وتقنية تنظم الوصول الى المعلومات، بحيث تكون السيطرة عليها فعلية، وتشمل حفظها واستخدامها ومتابعة العمليات التي تجرى عليها. في هذا الاطار، يمنح الموظف المخوّل صلاحية الاطلاع على المعلومات التي يحتاج إليها لاداء مهمته فقط، ويتم تسجيل عمليات الوصول والاجراءات المنفذة في سجل تدقيق يتيح



مراجعتها وتحديد المسؤوليات المرتبطة بها. وهذا يعني ان التعامل مع البيانات يتم وفق صلاحيات محددة وقابلة للتتبع، بما يحمي خصوصية اصحاب العلاقة ويدعم الرقابة الداخلية. اما في ما خص مزوّدي خدمات الدفع، فيقتصر تبادل المعلومات معها على الحد الادنى الضروري لاتمام الخدمة. فتنفيذ عملية دفع يستلزم معلومات مرتبطة بتلك العملية، ولا يمنح الجهة المنفذة حق الوصول العام الى قاعدة البيانات او الاطلاع على اية سجلات. وتبقى حدود مشاركة المعلومات مرتبطة بالغرض المحدد للخدمة، تحت مسؤولية الأمن العام واشرافه.

■ هل استعان الأمن العام بشركات متخصصة لتطوير المنصة؟ وما حدود دور هذه الشركات في الوصول الى بيانات المواطنين؟

□ نعم، تم تصميم منصة "معك" وتطويرها بالتعاون مع شركتي Pro IT اللبنانية وIntelligencia الفرنسية المتخصصتين في حلول التحول الرقمي، وتحت اشراف مباشر من مكتب شؤون المكننة في الأمن العام في جميع مراحل المشروع. وقد جرى تحديد دور الشركة ومسؤولياتها بما يتيح الاستفادة من خبراتها التقنية، مع ابقاء ادارة البيانات وضبط استخدامها والوصول اليها ضمن مسؤولية الأمن العام وصلاحياته. يشمل دور الشركتين بناء الحلول التقنية وتطويرها وتقديم الدعم اللازم لتشغيلها. اما قواعد البيانات، فتبقى محفوظة داخل مركز بيانات الأمن العام وتحت سيطرته. كما ان المشاركة في تطوير المنصة لا تمنح الشركتين صلاحية مفتوحة للاطلاع على المعلومات الشخصية او استخدامها بصورة مستقلة عن المهام المكلفة بها. إن أي تدخل تقني في البيئة التي تعمل عليها المنصة فعليا يجري في اشراف ومشاركة الفريق المختص في مكتب شؤون المكننة في الأمن العام، وضمن صلاحيات محددة تتناسب مع طبيعة المهمة. ويتم توثيق الاجراءات المنفذة في سجل التدقيق، بما يتيح مراجعتها ومتابعة الاعمال التقنية وتحديد المسؤوليات المرتبطة بها. كذلك، ينص العقد على التزامات السرية وحماية البيانات، بما يحدد مسؤوليات الشركة في التعامل مع المعلومات اثناء تنفيذ مهامها. ويقوم هذا التعاون على توزيع

ادارة اقرب الى المواطن وخدمات عنوانها الأمان

واضح للادوار: خبرة تقنية تدعم تطوير الخدمة واستمراريتها، واشراف مؤسسي يحتفظ به الأمن العام على المنصة وبياناتها وصلاحيات الوصول إليها.

■ كيف تقيّمون اهمية منصة "معك" في تحديث الادارة وتطوير خدماتها؟ وهل تمهد لتوسع رقمي اشمل داخل المديرية العامة للأمن العام؟

□ يمثل اطلاق منصة "معك" خطوة أساسية في تطوير العلاقة بين الأمن العام والمواطن، من خلال تسهيل الوصول الى الخدمات، وتخفيف المراجعات الحضورية، وجعل الإجراءات اكثر وضوحا وقابلية للمتابعة. وتظهر اهمية المشروع في اثره على الحياة اليومية: وقت أقل يُهدر في التنقل والانتظار، ومعلومات اوضح عن متطلبات المعاملة، وقدرة افضل على انجازها ومتابعتها. على مستوى الادارة، يتيح المشروع تنظيم العمل بصورة اكثر كفاءة، وتقليل الاجراءات المتكررة، وتسهيل متابعة الطلبات وتحديد مواضع التأخير. وهذا يساعد على توجيه جهود الموظفين نحو التدقيق ومعالجة الحالات التي تحتاج الى متابعة متخصصة، ويدعم الرقابة وتحسين جودة الخدمة. وقد تم تصميم المنصة منذ البداية على اساس قابل للتوسع، يتيح تصميم خدمات اضافية واطلاقها من داخل الأمن العام، من دون الحاجة إلى اعادة بناء النظام عند كل مرحلة. وتمنح هذه الامكانية، المديرية، قدرة اكبر على تطوير خدماتها وفق اولوياتها وحاجات المستخدمين. وتشمل المراحل المقبلة تجديد خدمات جواز السفر والاقامات، والافادات، وتصديق المستندات، واضافة انواع جديدة من التأشيرات. وسيتم توسيع هذه الخدمات تدريجيا، مع مراعاة المتطلبات القانونية والأمنية وطبيعة الاجراءات الخاصة بكل منها. يحمل المشروع ايضا بعدا هاما في تسهيل عملية التحقق من الوثائق التي تصدر عن المنصة، فالتأشيرة الالكترونية تتضمن ختما رقميا وفق معايير منظمة الطيران المدني الدولي ICAO، يتيح التحقق من اصالتها وسلامة بياناتها حتى من دون اتصال بالانترنت، وتشكل هذه الخاصية خطوة نحو تكامل اوسع مع انظمة التحقق في المطارات والمعابر. كما ان الافادات ايضا ستتضمن ختما رقميا يتيح التحقق من اصالتها وسلامة بياناتها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة حتى دون الاتصال بالانترنت، بما يدعم ايضا سرعة التدقيق وموثوقيته. اضف الى ذلك، ان المشروع سيفتح مجالا لتحسين التعاون بين الجهات الرسمية وتبادل المعلومات الضرورية بأمان وفق القوانين والصلاحيات. وقد يساعد هذا التوجه مستقبلا في تقليل مطالبة المواطن بتقديم معلومات يمكن الحصول عليها رسميا، ضمن الضوابط المناسبة. لكن التوسع يحتاج الى خطة واضحة، وتمويل قابل للاستمرار، وتدريب، ودعم تقني، وتقييم للمخاطر.

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

في ظل انتخابات إسرائيل وأميركا عالم ليس أقلّ اضطرابًا

الاحتمالات مفتوحة ومتعددة، ولهذا لا يمكن الجزم بما سيؤول اليه المشهد اسرائيليا واميركيا، سواء على الصعيد الداخلي، او على الصعيد الاقليمي والعالمي. لكن المرجح ان عالما اقل اضطرابا لن يظهر، ذلك ان نتائج انتخابات الكيانين، تعكس استمرارية عامة، طالما ان اليمين متمكن في اسرائيل، ودونالد ترامب متفلت في "ديبلوماسيته الصلبة"



بغض النظر عن نتائج انتخابات الكنيست في اسرائيل ونتائج الانتخابات النصفية الاميركية، فان المدى مفتوح امام التكهنات والتأويلات السياسية لما يمكن ان يحدث فيما بعد اغلاق صناديق الاقتراع الاسرائيلية والاميركية. لقد اظهرت نتائج انتخابات الكنيست الثلاثاء 27 تشرين الاول الماضي، صورة الكتل بعد فرز 100% من اصوات الناخبين في انتخابات الكنيست الـ 26، كالتالي:

كتلة بنيامين نتنياهو التي تصدرت بحصولها على 53 مقعدا بعدما كانت تتمتع بـ64 مقعدا في انتخابات 2022.

في المقابل، حصلت كتلة التغيير على 48 مقعدا؛ والقوائم العربية على 19 مقعدا. وقد اظهرت هذه النتائج ان ما من كتلة مفوضة بالكامل لتشكيل الحكومة، في انتظار ان يبدأ الرئيس الاسرائيلي مشاوراته مع الكتل لتسمية من سيتولى مهمة تشكيل الحكومة.

على الرغم من ان النتائج اظهرت ايضا ان الليكود-نتنياهو حل في المرتبة الاولى كأكبر حزب، وان كتلته هي الاكبر عدديا، لكن ذلك لا يحسم انه سيتمكن من تشكيل حكومة طالما لم يضمن تأييد 61 نائبا في الكنيست، مما سيفتح الباب امام مساومات قد تكون طويلة ومعقدة، لضمان التاييد البرلماني، وهو ما سيبقى نتنياهو في المدى المنظور رئيسا لحكومة في هذه المرحلة الانتقالية.

تتراوح القراءات في اسرائيل مثلا فيما بين فكرة ان حكومة نتنياهو بعد اغلاق صناديق الاقتراع، لن تكون قادرة سياسيا على الذهاب الى خيار حرب مفتوحة ضد ايران، وبين من يعتقد ان المناخ السياسي الداخلي والاقليمي يتيح لها فرصة جيدة لاستكمال "المهمة" التي تحظى بتأييد قوى اليمين وحتى في صفوف ما يسمى قوى المعارضة التي قادها غادي ايزنكوت.

ربما لا تتضح صورة وجهة اسرائيل فيما يتعلق بالحرب، قبل اتضاح صورة مسار



تشكيل الحكومة الجديدة التي لا يستبعد كثيرون ان يطول مسار الاتفاق حولها. وقد بدا واضحا، بناء على تقارير اسرائيلية واميركية، ان نتنياهو سعى الى اشعال الجبهة مع ايران قبل الانتخابات، لكنه اصطدم بمعارضة من قائد الجيش الجنرال ايال زامير، خشية ان يكون رئيس الوزراء يحاول في ايام انتخابية استغلال الجيش بزجه في معركة، للتأثير على توجهات الناخبين ومسار العملية الانتخابية.

كما انه ليس من المؤكد أن أي حكومة اسرائيلية جديدة ستقوم بانعطافة كاملة بعيدا من خيار الحرب، وهو ما ستظهره الايام والاسابيع المقبلة في كل الاحوال.

بعد انتخابات وصفت بأنها "تاريخية" في الكيان الاسرائيلي، بنسبة تصويت تخطت 77% وهي الاعلى منذ العام 1999، واقبال كبير من الناخبين الفلسطينيين ممن يطلق عليهم "عرب الداخل" أو "فلسطينيي الـ48"، بنسبة وصلت 80% منحتهم للمرة الاولى 19 مقعدا، فانه لا يزال هناك من يعتقد ان نتنياهو امامه مساحة كافية للمناورة داخليا قبل تشكيل حكومة جديدة في ما يتعلق بالحرب المحتملة مع ايران، الا في حال وجد نفسه امام حالة اعتراض اميركية قوية، سواء من ادارة دونالد ترامب نفسها، او استنادا الى الاجواء غير الملائمة سياسيا التي قد تنتج من الانتخابات الاميركية بظهور واقع جديد في الكونغرس.

من المقدر أيضا، انه بناء على نتائج انتخابات الكنيست، ان يواجه نتنياهو تحفظات من قيادة الجيش الاسرائيلي في حال كان حجم وطبيعة اي عمل عدواني يسعى اليه، يتخطى امكانيات الجيش وقدراته المتاحة، خاصة في حال اختارت الادارة الاميركية النأي بنفسها

"يشار" ونتنياهو

ذكرت صحيفة "معاريف" ان حزب يشار بزعامة ايزنكوت، يخشى ان يحاول نتنياهو خلال المرحلة الانتقالية "الدفع بخطوة عسكرية من شأنها ان تزيد تعقيد التحركات السياسية لتشكيل حكومة". ونقلت عن عضوة في "يشار" قولها، ان "نتنياهو شخص لا يعرف اي حدود ويمكنه ان يشرع خلال ايام في تحرك عسكري يزيد الوضع تعقيدا".



عن هذا الهجوم، والسماح لجهود الوساطات التي تحركها الدوحة وانقرة واسلام اباد والرياض، فيكون نتنياهو في حال تأخر تشكيل الحكومة الجديدة، مضطرا عندها الى اقناع الاسرائيليين، سواء من حلفائه او خصومه، اضافة الى القيادات العسكرية والامنية، بحتمية ان تبادر اسرائيل سريعا الى شن الهجوم بالاستناد الى التمهيد الذي قام به من خلال حملته الدعائية ضد طهران، كقوله مثلا عشية فتح صناديق الاقتراع بأن ايران استانفت برنامجها النووي وتسعى للقضاء علينا في وقت قريب!

لقد استخدم نتنياهو سياسية التخويف من الخطر الذي يهدد الكيان الاسرائيلي، والترهيب ضد العرب والمسلمين حتى الساعات الاخيرة قبل اغلاق صناديق الاقتراع في اسرائيل، فراح يوجه رسالة تلو الاخرى للناخبين لاستنهاضهم: "العرب يخرجون باعداد غفيرة، لكننا نعتمد عليكم. الدولة اليهودية في حالة يرثى لها. يجب عليكم الخروج للتصويت وتجاهل كل شيء. انقذوا عالم التوراة - انقذوا اليهودية، ولا يمكننا ان نترك هذه المعركة في يد اليسار والاحزاب العربية، التي تريد انهاء الدولة اليهودية. نحن في حرب على الوطن. داعمو الاخوان المسلمين يسيطرون على الصناديق ويسرقون الانتخابات. اخرجوا للتصويت لليكود".

يبدو ان اثارة مشاعر "العرب فوبيا" نجحت في تأجيج الشارع اليميني في كيان العدو، الذي اعاد وضع نتنياهو في المقدمة، لكنه لم يمكنه من تحقيق نصر باهر، وانما تمكن فقط من منع تكتل ايزنكوت من تذوق هذا النصر الحاسم، مما يرجح دخول العدو الاسرائيلي في نفق طويل من المفاوضات والمساومات والابتزاز، بما في ذلك ما فعله انصار نتنياهو باثارة قضية التدخل الخارجي المزعوم في الانتخابات، وتحديدا من جانب قطر وتركيا، لتعزيز تدفق الناخبين العرب الى صناديق الاقتراع، ودعوات قيادات يمينية الى حظر الاحزاب العربية أو حتى التحالف معها، اقله لقطع الطريق امام كتلة ايزنكوت لمنعها من التحالف مع الكتل العربية. ◄





لا يزال من غير الواضح حتى الان، ما اذا كان التأييد العلني من جانب ترامب لنتنياهو قبل ايام من انتخابات الكنيست، اثر فعلا في نتائج الانتخابات الاسرائيلية ام لا، لكنه بالتأكيد خدم رغبة زعيم الليكود، باظهار قوة العلاقة مع البيت الابيض، والاهم التأكيد على اعادة تركيز النقاش واولويات الناخبين على "التهديد" الايراني، بدلا من تركيز خصوم نتنياهو على اخفاق "7 اكتوبر 2023".

بطبيعة الحال، فان ترامب ينسب لنفسه "الفضل" في ترجيح كفة نتنياهو، اذ كتب بعد صدور النتائج انه "بمجرد أن قدمت دعمي لنتنياهو تغيرت مجريات الامور بالكامل، فبدلا من هزيمة حاسمة لرئيس وزراء عظيم، اصبح المشهد اشبه بتعادل كبير يعقبه عودة قوية من الخلف، بل وربما فوز لنتنياهو".

ومن الواضح ان نتنياهو يعاند فكرة الذهاب الى البيت او الى الحبس. وهناك تقارير تتحدث عن احتمال ان يوجه ترامب له ولايزنكوت دعوة لزيارة واشنطن، للاتفاق على حكومة "وحدة وطنية"، واحتمال ابعاد الوزيرين المتطرفين بن غفير وسموتريتش منها. وقد يلعب ترامب ورقة الخطر الاستراتيجي الذي يحتم التقاء الرجلين في حكومة واحدة، طالما ان الهدف الاكبر هو مواجهة ايران ومحاولة اخضاعها واستكمال تدمير "محور المقاومة" في المنطقة، بما يفتح الباب على مصراعيه امام نفوذ اسرائيلي اقليمي لم تكن تحلم به في تاريخها.

قد لا يتغير العالم جذريا في الايام القليلة الفاصلة ما بين انتخابات 27 تشرين الاول الاسرائيلية و3 تشرين الثاني الاميركية، لكن من المرجح ان تتبلور معادلة العلاقات الاميركية-الاسرائيلية اكثر بعد انجلاء غبار المعركة السياسية بين الجمهوريين والديمقراطيين الذين يخوضون منافسة متقاربة في الكونغرس بحسب تقديرات استطلاع الرأي، مع ترجيحات بأن يحقق الديمقراطيون تقدما وينتزعون الغالبية في مجلس النواب، بينما لا تبدو معركة مجلس الشيوخ واضحة الاحتمالات، وهي شديدة التقارب. مهما يكن، فان في الامكان رسم ملامح للسياسة الخارجية لترامب فيما بعد الانتخابات النصفية والتي قد تشهد تغييرات، الا ان الخبراء الاميركيين يعتقدون انه قد ينكب ايضا على محاولة اصلاح الوضع الاقتصادي المعيشي الداخلي، خصوصا على صعيد التضخم وارتفاع كلفة المعيشة، بعدما ربط الناخبون الاميركيون وخصوم ترامب بوضوح، بين مغامرات الرئيس الجمهوري الخارجية، خصوصا حرب ايران وحروبه التجارية والرسوم الجمركية، وبين تفاقم اسعار المحروقات والسلع.

رغم ذلك، وفي ظل صعوبة قراءة نوايا ترامب واولوياته بسبب شخصيته المتقلبة، هناك من يعتقد بأن انتهاء الانتخابات النصفية، قد تحرر يدي ترامب خارجيا مع اخراج الحسابات الانتخابية من جدول اعماله خلال السنتين المقبلتين، بما يسمح له بالاندفاع الاهوج خارجيا مجددا.



وكان من الملاحظ ان ترامب ادرك تأثير حربه الايرانية على وضعه الداخلي في الانتخابات، ولهذا، وبخلاف تصريحاته المتكررة حول تدفق مئات الملايين من براميل النفط من مضيق هرمز بهدف اخماد الاسعار، فانه اضطر الى تقديم حزم مساعدات ضخمة لدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتضررة، وخصوصا المزارعين.

كما ليس من المستبعد ان ينحو ترامب الى تهدئة ما، خصوصا مع تصاعد التحركات الديبلوماسية لايجاد مخرج للحرب، من جانب قطر وتركيا وباكستان التي تتواصل بشكل مباشر مع الادارة الاميركية حول هذا الملف، او من خلال المبادرة اللافتة التي

> **نتنياهو انتصار متراجع وايزنكوت خاسر ومنتصر**

قامت بها دول "تحالف مكة الدفاعي"، اي السعودية وتركيا وباكستان، بزيارة طهران، للدفع باتجاه الحوار والاستقرار في المنطقة بحسب ما صدر عنها. ويبدو ان هذا الانفتاح الاقليمي على طهران، تشجعه ايضا المانيا وفرنسا وبريطانيا التي شاركت في اجتماع اقليمي-دولي في انقرة مؤخرا، وبمشاركة مصر، حيث اطلقت دعوة لمنع هجمات جديدة ضد ايران، وفتح قناة تفاوض معها.

هناك من يخشى من ان ترامب عمد الى نوع من التهدئة في الاسابيع الماضية، فقط من اجل الا تساهم حرب جديدة في اشتعال اسعار الطاقة وتؤثر على حزبه الجمهوري. وما يعزز هذه الرؤية ان التقارير الاستخباراتية والاعلامية تتحدث يوميا عن تأهب اميركي-اسرائيلي لشن هجوم كبير بعد انتهاء الانتخابات الاميركية.

وقد كان ترامب في موقف شديد الحرج لدرجة انه فتح قناة تواصل مباشرة وسريعة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لاقناعه باطلاق ملايين البراميل من مخزونات الديزل في الاسواق العالمية، ورفع عنه عقوبات بشكل سريع لتسهيل العملية، كما فتح النار سياسيا على الرئيس الاوكراني زيلينسكي للضغط عليه للقبول بتسوية، او لعدم التعرض لمنشآت الديزل الروسية.

وفي حال فاز الديمقراطيون في مجلس النواب او وسعوا سيطرتهم في مجلس الشيوخ، فان ترامب سيواجه مصاعب اكبر في تحركه المتفلت بالذهاب والاياب في حربه مع ايران، وايضا في التقارب مع بوتين، كما قد يعرقلون محاولاته تخفيض الدعم العسكري والمالي الاميركي الموجه الى كييف.

وفي حال انتصار الديموقراطيين في النواب والشيوخ، فان الكونغرس قد يحاول استخدام "سلطة المال والميزانية" لتقييد أي تمويل مباشر لحروب جديدة أو عمليات عسكرية طويلة الامد مثلما يجري حول ايران.

ورغم ذلك، فان اي رئيس اميركي يتمتع بهامش مناورة استثنائي في السياسة الخارجية بالاعتماد على المراسيم التنفيذية والفيتو الرئاسي. لهذا، فانه حتى مع وجود كونغرس معارض، لن يتم منع ترامب تماما من ادارة الملفات الدولية بالطريقة البراغماتية التي يراها مناسبة، بل قد يشعر بحرية اكبر لعدم وجود تبعات انتخابية مستقبلية تحاصره.

الانتخابات النصفية

من المقدر ان عدد الناخبين المؤهلين للتصويت في هذه الانتخابات هو 250 مليون أميركي تقريبا، ومن المتوقع مشاركة اكثر من 100 مليون ناخب في الادلاء بأصواتهم فعليا.
عدد المقاعد المتنافس عليها في مجلس الشيوخ الاميركي هو 35، من اصل 100 مقعد (حيث يتم تجديد ثلث اعضاء المجلس تقريبا كل عامين). ويبلغ عدد المقاعد المتنافس عليها في مجلس النواب الاميركي 435 بالكامل. اما عدد مناصب حكام الولايات التي ستشهد انتخابات فهو 39.

الملف

بقلم رئيس التحرير العميد منير عقيقي

هل من بوادر للخروج من الأزمة الاقتصادية؟

يعيش الاقتصاد اللبناني منذ عام 2019 واحدة من أعمق الأزمات الاقتصادية والمالية في تاريخه الحديث. فقد ترافقت الأزمة المصرفية وانهيار سعر صرف الليرة مع تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، وتآكل القدرة الشرائية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، قبل أن تأتي الأزمات الأمنية والحرب الاسرائيلية لتزيد الضغوط على اقتصاد هش أصلاً. بعد تسجيل نمو حقيقي بنحو 3.5% عام 2025، عادت الآفاق الاقتصادية إلى التراجع نتيجة التطورات الأمنية في 2026، إذ يتوقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنحو 6.4% خلال عام 2026، كما يتوقع ارتفاع التضخم إلى نحو 17.5% هذا العام.

على الصعيد المالي، شهد الوضع تحسنا نسبيا، إذ سجلت المالية العامة فائضا إجماليا بلغ نحو 3.9% من الناتج المحلي عام 2025، نتيجة تحسن الجباية الجمركية والضريبية وضبط الإنفاق. إلا أن هذا التحسن لا يعني انتهاء الأزمة، خصوصا ان الدين العام لا يزال غير مستدام، فيما لم تبدأ بعد عملية شاملة لإعادة هيكلته.

تزداد هشاشة الاقتصاد اللبناني بسبب اعتماده الكبير على الخارج. فلبنان يعتمد بصورة واسعة على الاستيراد لتأمين حاجاته من الطاقة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمواد الأولية. وقد بلغ عجز تجارة السلع نحو 17.4 مليار دولار عام 2025، فيما شكلت واردات الطاقة وحدها نحو 29% من إجمالي فاتورة الاستيراد. في المقابل، شكلت تحويلات اللبنانيين في الخارج مصدرا اساسيا للعملات الأجنبية.

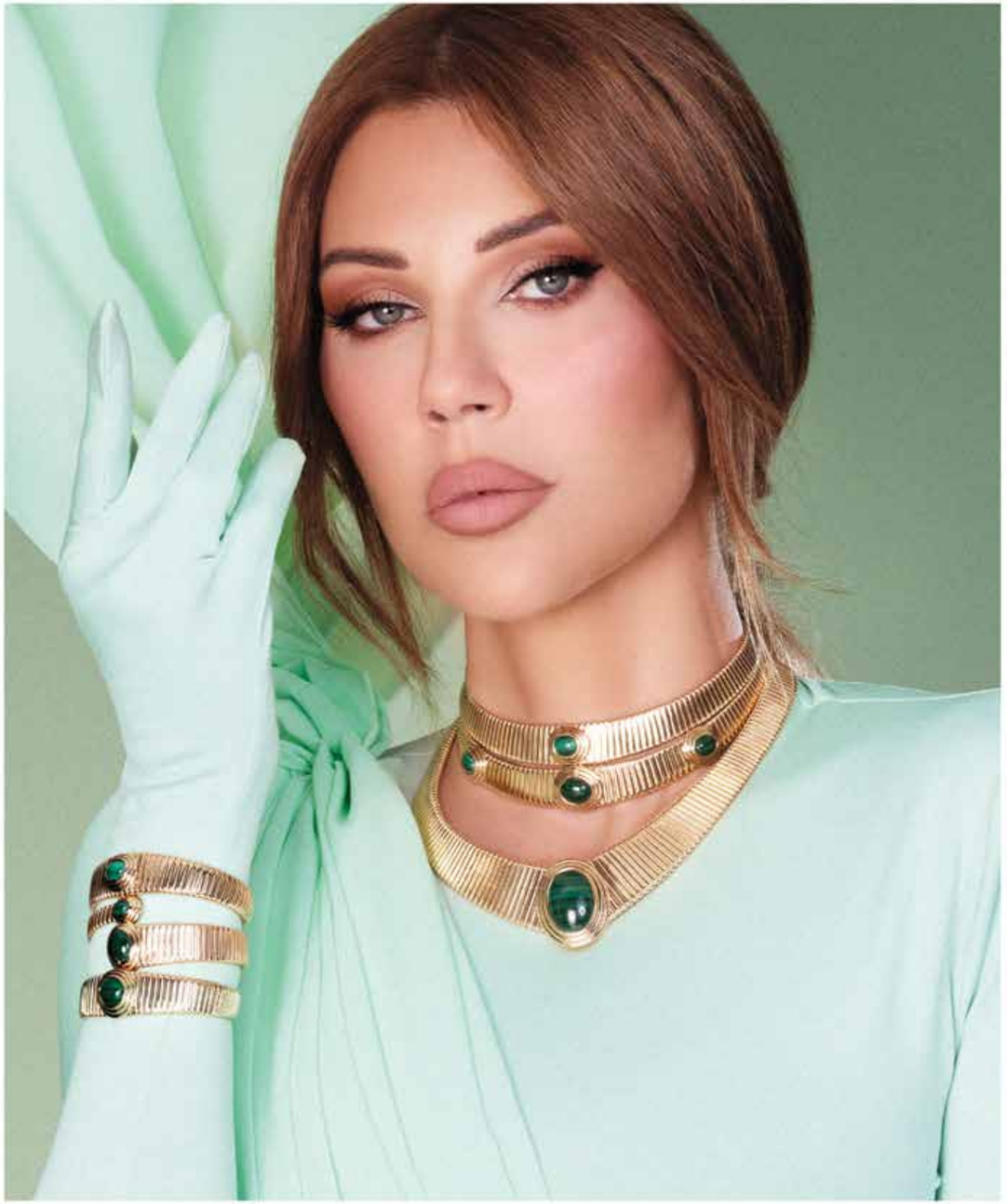
لقد انعكست الأزمة المالية التي انفجرت عام 2019 بصورة مباشرة على حياة اللبنانيين. إنهارت قيمة الليرة، تراجعت الأجور الحقيقية، ارتفعت أسعار السلع والخدمات بصورة كبيرة، فيما فقد المودعون القدرة على الوصول بحرية إلى ودائعهم المصرفية. كما أدى انهيار القطاع المصرفي إلى شلل كبير في الائتمان والاستثمار، وأدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى الخدمات العامة. ويؤكد صندوق النقد أن الأزمة المصرفية ما زالت تعيق النشاط الاقتصادي وتوفير الائتمان، وأن آثارها الاجتماعية لا تزال كبيرة.

في مواجهة ذلك، بدأت الدولة، وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي، مسارا إصلاحيا يركز على محاور عدة، أبرزها ضبط المالية العامة، تحسين الإيرادات والجباية، وضع إطار مالي متوسط الأجل، إعادة هيكلة الدين العام، واعادة بناء القطاع المصرفي. في هذا السياق، أُقرت تعديلات على قانون تسوية أوضاع المصارف بما يوفر اطارا لمعالجة المصارف المتعثرة وفق معايير دولية. كما يجري العمل على قانون الاستقرار المالي واسترداد الودائع، مع التشديد على احترام تسلسل تحمّل الخسائر وحماية صغار المودعين قدر الإمكان.

لا يزال الاقتصاد اللبناني في مرحلة انتقالية دقيقة. فقد تحققت بعض عناصر الاستقرار النقدي والمالي، واستقر سعر الصرف إلى حد كبير، وتحسنت قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات، لكن القطاع المصرفي لم يستعد عافيته، والدين العام لم يعالج بصورة نهائية، فيما لا تزال الحاجة كبيرة إلى الاستثمار وإعادة الإعمار واستعادة الثقة. ويشير صندوق النقد هنا إلى أن إبرام برنامج إصلاحي شامل يتطلب استمرار التقدم في إصلاح المصارف، وقانون معالجة الفجوة المالية، وموازنة شفافة لعام 2027، وإطارا ماليا متوسط الأجل يضمن استدامة الدين.

يقف لبنان أمام فرصة صعبة، لكنها ليست مستحيلة للخروج من أزمته الاقتصادية. فالإصلاحات المالية والمصرفية بدأت تأخذ شكلا أكثر وضوحا، لكن نجاحها يتوقف على تنفيذها بصورة متكاملة، واستعادة الثقة بالنظام المصرفي، ومعالجة الدين العام، وتحفيز الاستثمار والنمو، وتوفير شبكة حماية اجتماعية للفئات الأكثر تضررا. كما أن استمرار الاستقرار الأمني وتدفق أموال المغتربين والدعم الدولي عوامل أساسية في أي تعاف مستدام.

وبين صعوبة الطريق والحاجة الملحة إلى نتائج ملموسة، يبقى أمل اللبنانيين في أن تتمكن الحكومة من تحويل الإصلاحات من قوانين وخطط إلى واقع اقتصادي ومعيشي أفضل، وأن تضع البلاد تدريجيا على طريق التعافي والنمو.



الصلف

عصام شلهوب

رئيس الإتحاد العمالي العام: الاقتصاد الأسود يستنزف أموال الضمان

لم تنجح المعالجات النقابية بعد سنوات من الانهيار المالي، في استعادة القدرة الشرائية للعامل اللبناني أو تأمين حماية اجتماعية تواكب الارتفاع المتواصل في كلفة المعيشة. فالمساعدات المؤقتة حلت مكان تصحيح الأجور، فيما بقيت الحقوق التقاعدية رهينة رواتب لم تستعد قيمتها، فيما تراجعت قدرة الضمان الاجتماعي على تغطية الطبابة والاستشفاء

في ظل اقتصاد غير مصرح عنه على نطاق واسع، وتراجع النشاط الإنتاجي والاستثمارات، التقت "الامن العام" رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

■ بعد سنوات من الانهيار المالي، ماذا حققت الحركة النقابية للعامل اللبناني لتحسين قدرته الشرائية؟

□ الانهيار المالي الذي بدأ عام 2019 لا يزال مستمرا، وإن اختلفت مظاهره. مرحلة قد تكون من الأصعب في تاريخ لبنان الاقتصادي، نتيجة تراكم الاختلالات الداخلية على مدى عقود، إلى جانب تداعيات الصراعات الإقليمية التي تؤثر في أسعار المحروقات والسلع الغذائية والمواد المستوردة. يضاف إلى ذلك، تراجع التحويلات المالية من دول الخليج، التي بلغت نحو 7 مليارات دولار ونيف في العام الماضي، مقابل نحو 3.8 مليارات هذا العام. يترافق ذلك مع انكماش النشاط الاقتصادي والتجاري. في هذا الواقع، لم تحقق المعالجات المعتمدة الآمال المرجوة، إذ بقيت آنية وموضعية، فلم نشهد معالجة شاملة تستجيب لمعاناة الناس. لقد تحولت زيادات الأجور والمساعدات الاجتماعية إلى تسويات مؤقتة بين السلطة والاتحاد العمالي العام، من دون معالجة جذرية للأزمة.

■ ما الضمانات التي تحول دون التهام ارتفاع الأسعار الزيادات المقررة، وتضمن انعكاسها على الحقوق التقاعدية؟

□ إن المساعدات التي تمنح للعاملين في القطاع العام لا تدخل في صلب الراتب، لذلك لا تنعكس على حقوقهم التقاعدية وتعويضات نهاية الخدمة. منذ عام 2019 وحتى مشارف 2027، لم تعالج هذه المشكلة جذريا. فقد غادر عدد كبير من موظفي القطاع العام وظائفهم، وسافر بعضهم، فيما لا يزال آخرون يعانون من تراجع حقوقهم المالية. أما الموظفون المستمرون في الخدمة، فتحتسب رواتبهم انطلاقا من أساس عام 2019، مضافا إليه التدرج السنوي والمساعدات المقررة. لقد اعتبرنا أن المعالجة المعتمدة شكلية، وكان أمامنا خياران: قبول التسوية مع الحكومة أو الطعن فيها أمام مجلس شورى الدولة. لقد طرحت هذا الأمر مع الرئيس نجيب ميقاتي يومها وبعض الجهات القضائية، انطلاقا من مبدأ أن لا عمل من دون أجر، ولا أجر من دون عمل، وأن المساعدات المدفوعة لقاء العمل ينبغي أن تدخل في صلب الراتب. لكننا لم نتجه إلى الطعن، مراعاة للتداعيات المالية التي قد تترتب على الدولة. توازيا، أعدت هيكلية جديدة للقطاع العام بمشاركة مجلس الخدمة المدنية، تضمنت دراسة لرئيس المجلس أنطوان شقير تقترح ضم أجزاء من المساعدات إلى أساس الراتب تدريجيا خلال 6 سنوات، بما يتيح الوصول إلى مستوى يعادل 80 في المئة من الرواتب التي كان يتقاضاها الموظفون عام 2019. كان من شأن ذلك، تحسين الاستقرار الوظيفي والاجتماعي والحقوق التقاعدية، وقد طرح المشروع حكوميا، وحظي بتأييد رئيس الحكومة نواف سلام لإطلاقه، لكنه لم يرفض ولم يبت به حتى الآن.

■ كيف ينعكس هذا الواقع على القطاع الخاص والضمان الاجتماعي؟

□ عندما يرى العامل في القطاع الخاص أن الدولة لا تدخل المساعدات في صلب رواتب موظفيها، ولا تحتسبها ضمن حقوقهم التقاعدية، يتساءل كيف يمكنها مطالبة أصحاب العمل بتطبيق القوانين. لذلك، تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى دفع مساعدات لا تدخل في أساس الراتب، ولا تنعكس على تعويضات نهاية الخدمة، كما لا يصرح عنها بالكامل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتشير الأرقام التي استند إليها إلى أن نحو 60 في المئة من التصاريح المقدمة إلى الصندوق ترتبط بالحد الأدنى للأجور، رغم أن الأجور الفعلية قد تكون أعلى من ذلك. قد تلجأ بعض المؤسسات إلى تقديم بيانات مختلفة عن الأجور، لكن لا يجوز تعميم هذه الممارسة على الجميع. في هذا السياق، أحال وزير المال ياسين جابر 107 شركات، بينها شركات كبرى، على التدقيق بسبب عدم دفع الاشتراكات المستحقة أو عدم التصريح عن الأجور الفعلية. نعمل على تفعيل التفتيش للتحقق من صحة التصاريح ومطابقتها لما يتقاضاه العاملون.

■ لماذا لم تحقق الحركة النقابية نتائج جذرية؟ وهل أصبح الإضراب والتفاوض على المساعدات وسيلة لاحتواء المطالب بدلا من معالجة الأزمة؟

□ كنت اشدد على أن يبلغ الحد الأدنى للأجور 1200 دولار، لكن أحدث الإحصاءات التي استند إليها تشير إلى أن كلفة المعيشة الفعلية اليوم باتت تقارب 1400 دولار. إن

الحد الأدنى للأجور في القطاع العام لا يزال، وفق الأرقام الواردة في المداخلة، عند حدود 675 ألف ليرة لبنانية. هناك فرق بين تبني مطالب مثالية لا تراعي الواقع الاقتصادي، وبين السعي إلى تحقيق الممكن من دون التخلي عن الحقوق الأساسية. فتحديد الحد الأدنى للأجور يجب أن يستند إلى مفهوم العيش اللائق، لا إلى تأمين الطعام وحده، بل إلى احتساب السكن والخدمات الأساسية

> **كلفة المعيشة تتجاوز قدرة الأجور على الصمود**



رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

الأخرى. الأوضاع الأمنية تزيد من صعوبة المعالجة. فالدمار في الجنوب وتراجع النشاط السياحي والصناعي والتجاري وانخفاض إشغال الفنادق، كلها عوامل تضغط على الاقتصاد. وتشير التقديرات التي استند إليها، إلى تراجع النشاط التجاري بنحو 70 في المئة، فيما يعاني ما بين 800 ألف ومليون عامل مشكلات كبيرة، وفق آخر المؤشرات في شأن أوضاع اليد العاملة وتقارير منظمة العمل الدولية. وقد أدت الأضرار التي لحقت بالمؤسسات إلى صرف عمال، وتراجع فرص العمل والهجرة.

■ إلى أي مدى يتحكم القرار السياسي بفاعلية الاتحاد العمالي العام وقدرته على تحقيق مطالبه؟

□ نحن أمام واقع أصبح فيه الحد الأدنى للمعيشة أقرب إلى حد أدنى للحد الأدنى. كما أن الاحتقان الاجتماعي بلغ مستويات تستدعي خطوات ملموسة، لكن التحركات الواسعة تنطوي على مخاطر في ظل الانقسامات السياسية والأمنية. لا يملك الاتحاد العمالي العام القدرة الكافية على ضبط الشارع، إذا تعرضت التحركات للاختراق أو تدخلت فيها جهات لا يمكن التحكم بها. لذلك، سعيت إلى معالجة الملفات عبر المؤسسات، فزرت رئيس الجمهورية وأجريت اتصالات برئيس الحكومة وعقدنا اجتماعات مع وزير المال، كما شكلت لجنة وزارية لمعالجة الأوضاع المعيشية. وكان رئيس الجمهورية قد طرح إجراءات لتخفيف الأعباء عن المواطنين، بينها خفض بعض الرسوم المرتبطة بالمحروقات، لكن وزير المال رفض خفض الرسوم على البنزين، باعتبارها موردا أساسيا لخزينة الدولة. في هذا السياق، جرى الاتفاق مع رئيس الجمهورية على زيادة قدرها 300 ألف ليرة، وفق ما ورد في المداخلة، لكننا لا نريد أن نتحمل وحدنا مسؤولية الزيادات في القطاعين العام والخاص. فقد أدى إضراب العسكريين المتقاعدين وموظفي القطاع العام إلى إقرار 6 رواتب إضافية لهم، بكلفة سنوية قدرت بنحو مليار دولار. السؤال هو: من أين ستؤمن الدولة هذه الأموال؟ لذلك خفض الاعتماد المخصص للمؤسسة العامة للإسكان من 100 مليون دولار إلى 26 مليونا في موازنة 2027، مما يوضح كيف يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق في قطاع إلى تقليص اعتمادات قطاعات أخرى. كما أن تمويل زيادات سابقة جاء من إيرادات إضافية مرتبطة برسوم البنزين، مما يعني أن المواطنين تحملوا جزءا من كلفتها، وقد رفضنا مشروعا آخر لزيادة بعض الرسوم بهدف تأمين التمويل. فإذا كانت الدولة والهيئات الاقتصادية تعلنان أن إمكاناتهما المالية محدودة، فلا يجوز أن يصبح العمال هم الممولين من جيوبهم. المطلوب رؤية اقتصادية متوازنة تحمي حقوق العاملين، ولا تنقل الأعباء من فئة إلى أخرى، أو تؤدي إلى زيادة في مكان وخسارة في مكان آخر.

■ ماذا نقول للعامل الذي لا يملك عقد عمل ولا يستفيد من الضمان الاجتماعي؟

□ هناك عمال يعملون في مؤسسات غير مصرح عنها أو لا تلتزم بالتصريح عن موظفيها. الحل يبدأ بتشديد الرقابة على الحدود والمعابر البرية والبحرية والجوية، وتعزيز التفتيش المالي، والتدقيق في سجلات المؤسسات ومكافحة تعدد الدفاتر. فمكافحة الاقتصاد الأسود تزيد الإيرادات العامة واشتراكات الضمان، وتعزز ◄

◄ قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته. يجب أيضا تنظيم أوضاع العمالة السورية والأجنبية وتطبيق القوانين المتعلقة بإجازات العمل والإقامة والتصريح عن العاملين لدى الضمان حيثما تنطبق شروط التسجيل. لقد بذلت جهود لتطبيق القوانين بصرامة اعتبارا من أول تشرين الأول الفائت، بالتنسيق بين وزير العمل والمدير العام للأمن العام، لكن الموعد مدد بعض الشيء لاستكمال الحوارات المتعلقة بتنظيم هذه العمالة. كما تبرز المشكلة في قطاعات الأفران والزراعة ومحطات الوقود وغيرها. لذا ينبغي معالجة مسألة اشتراكات الضمان التي تبلغ نحو 17 في المئة، في الحالات التي لا يستفيد فيها العامل الأجنبي بالضرورة من جميع التقديمات، وذلك في ضوء القوانين ومبدأ المعاملة بالمثل. المطلوب قواعد واضحة تضمن حقوق العمال وتحدد التزامات أصحاب العمل وتعزز موارد الضمان.

■ ما مصير أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكيف يمكن استعادة قيمتها؟

□ بلغت أموال الصندوق نحو 8 مليارات دولار عام 2016، لكن قيمتها تراجعت بصورة كبيرة نتيجة الأزمة المالية ووجود جزء منها في المصارف، وما ترتب على ذلك من خسائر وتراجع في القيمة الفعلية للاحتياطات. إن استعادة القيمة الفعلية لهذه الأموال وحمايتها أولوية أساسية، لأن الصندوق مسؤول عن الوفاء بالتزاماته تجاه المضمونين. نحن نطالب باستعادة كامل المبلغ، مع احتساب قيمته الفعلية، ونعمل على حشد الدعم والتواصل مع الجهات المعنية لإيجاد آلية لاسترداده. إذا أمكن استعادة الأموال على دفعات منتظمة من مصرف لبنان، سواء سنويا أو شهريا، فسيكون بالإمكان توجيهها إلى المتقاعدين وتعزيز صناديق الضمان. بالتوازي، نعمل على إصلاح نظام الحماية الاجتماعية. فالقانون رقم 319 يشكل خطوة مهمة للانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة إلى نظام معاش تقاعدي مدى الحياة للمضمون، ونعمل على استكمال المراسيم التطبيقية المرتبطة بهيئة الاستثمار، وقد يحتاج هذا التحول إلى نحو سنة، وفق تقديري. كما نعمل مع الجهات المعنية والنواب على إعادة تقييم تعويضات نهاية الخدمة ومضاعفة قيمتها، ربما عشرين أو ثلاثين أو أربعين ضعفا، بحسب ما ستؤول إليه المعالجة، في ظل التراجع الكبير في القيمة الشرائية للعملة. يتطلب ذلك معالجة قانونية ومالية متأنية، بالتزامن مع مناقشة الفجوة المالية وقانون الانتظام المالي. وقد بدأ الضمان يحقق خطوات نحو التعافي، ونسعى إلى تحسين التغطية الصحية والاستشفائية وتقليص الفوارق التي يدفعها المضمون من جيبه الخاص. هدفنا العودة إلى أن يتمكن الصندوق من تغطية نحو 80% من كلفة الطبابة و90% من كلفة الاستشفاء. لا يمكن اعتبار أن الضمان استعاد دوره كاملا قبل تحقيق هذا الهدف.

> **زيادات الأجور تسويات مؤقتة لا تعالج جذور الأزمة**



■ ما رسالتك الأخيرة في شأن مستقبل الاقتصاد اللبناني؟

□ يرتبط التعافي الاقتصادي باستقرار الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية في لبنان والمنطقة، فمن دون الاستقرار يصعب إطلاق حركة اقتصادية حقيقية ومستدامة. لا أعتقد أن لبنان سيعود تلقائيا إلى موقع الصدارة الاقتصادية الذي شغله في مراحل سابقة، في ظل التحولات الإقليمية، لكنه يستطيع الحصول على حصة جيدة من النشاط الاقتصادي والاستثمارات وإعادة الإعمار في حال توافرت الظروف المناسبة. يحتاج لبنان إلى دعم دولي فعلي، فيما لا تكفي المساعدات المحدودة لمعالجة حجم الأضرار. لقد شهدنا تحركات واتصالات لوزير المال مع البنك الدولي وجهات أخرى سعيا إلى تأمين نحو 250 مليون دولار، وهو مبلغ لا يكفي وحده لإعادة الإعمار. المطلوب استقرار أمني وسياسي، وإطلاق مسار اقتصادي متكامل، وتوزيع عادل للموارد، وحماية حقوق العمال والمضمونين، واستعادة أموال الضمان. وحدها المعالجة الشاملة التي تجمع بين العدالة الاجتماعية والإصلاح المالي وتحفيز الاستثمار، تستطيع وضع لبنان على طريق التعافي.



الملف

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس جمعية المستهلك: الإحتكار يمنع المنافسة والجمعية عين ساهرة لحماية المواطنين

لم يبق للمواطن سوى جمعية حماية المستهلك لتتبع تأثيرات الازمة المعيشية وغلاء الاسعار، بعدما عجزت السلطات المعنية عن لجم الازمة وانعكاساتها. وقد عملت هذه الجمعية على وضع اقتراحات للحلول وان كانت غير كافية، الى أنها اسهمت في امكنة معينة في ضبط الاسعار لبعض السلع والخدمات، ولجأت في بعض الاحيان الى الشكاوى القضائية

لجمعية حماية المستهلك في لبنان دور رقابي وتوثيقي علمي، ومتابعات مع الجهات الرسمية من وزارية ونيابية وقضائية، لضبط فلتان الاسعار وحماية المستهلك بالقدر الممكن في زمن الفوضى وعدم الرقابة الجدية. كما أن عدم البحث عن جذور اسباب الازمة الناتجة من تراكمات السنوات الطويلة، لم يراع المواطن وقدرته الشرائية وظروفه الاجتماعية ومتطلبات حياته اليومية، من الغذاء الضروري إلى التعليم والطبابة والنقل والسكن.
"الأمن العام" حاورت رئيس "جمعية المستهلك - لبنان" الدكتور زهير برو.


رئيس "جمعية المستهلك - لبنان" الدكتور زهير برو.

■ ما هي مقاربة الجمعية للوضع المعيشي وارتفاع الاسعار؟

□ اوضحنا منذ فترة للرأي العام عبر الاعلام، ان موضوع التضخم وارتفاع الاسعار لا تتم معالجته عبر الرقابة على الاطلاق. لبنان يتمتع باقتصاد حر كمعظم دول العالم، فلا يتم فيه تحديد الاسعار إلا لسلع محددة اساسية خصوصا بالنسبة الى الفقراء، مثل الخبز والمحروقات نظرا الى أهميتها. اما بقية المواد، وبسبب الاقتصاد الحر، يبيع التاجر البضاعة بالأسعار التي تناسبه، حسب الكلفة عليه التي تختلف من منطقة إلى اخرى تبعا لمستوى المنطقة المعيشي ومن حيث كلفة الايجارات، لذا الشروط الاقتصادية هي التي تحدد. اما مَن يحدد مستوى الإسعار، فهي المنافسة في البلد وليس الاحتكارات التي تسيطر على معظم السلع في الاسواق كما هي الحال في لبنان، لا سيما تلك التي يتم استيرادها من الخارج بنسبة تصل إلى 85 و90 في المئة، لذلك يحدد التجار السعر الاساسي من خلال ما يسمى الوكالات الحصرية الموجودة في كل القطاعات من دون استثناء تقريبا وان كانت غير معلنة. هناك تجار يتقاسمون مجالات اقتصادية معينة وتكون حكرا عليهم وحدهم، بحيث أن أي شخص يحاول "الدخول عليهم" يتم الضغط عليه، واستخدام كل الوسائل "لتهريبه" من المنافسة حتى يخضع ويترك المجال للتجار الاساسيين. ثمة عدد من القطاعات والسلع يسيطر عليها عدد قليل من التجار، فالغاز مثلا له مستورد وحيد، والنفط له عدد محدود من المستوردين، وينطبق الامر ذاته على القمح والمطاحن. فكل السلع تخضع للإحتكارات التي تمنع المنافسة وتتحكم بالاسعار، وهذا ما يفسر أن لبنان من اغلى الدول في المنطقة بما فيها الدول العربية وتركيا واسرائيل بنسبة نحو 30 في المئة، وفق ما يقول البنك الدولي والاتحاد الاوروبي. السبب الثاني الذي له تأثير على ارتفاع الاسعار هو الإنتاج، هل هو محلي أم معظمه مستورد كما هو الوضع الحالي؟ فالاستيراد من دون انتاج داخلي كاف، يربط كل السلع بالنقل واسعار النفط وغيرها.

■ ما هو دور القوانين في هذا الوضع؟

□ كل القوانين المتعلقة بالمستهلك والمنافسة وسلامة الغذاء وكل ما يفيد الناس ويحسن اوضاعها، غير سارية المفعول حتى اليوم ولم تصدر مراسيمها التنظيمية، منها قانون المستهلك الذي صدر عام 2005 تحت الرقم 659، وقانون سلامة الغذاء الذي صدر عام 2015 ولم يتم العمل به حتى الساعة. كذلك هناك قانون المنافسة الصادر عام 2019 الذي لم يتم العمل به حتى الساعة، وبالتالي كل ذلك يصب في مصلحة التجار.

■ كيف تعاملت جمعية المستهلك مع ارتفاع الاسعار؟

□ بالنسبة إلينا أصدرنا هذه السنة مؤشر اسعار عن الفصلين الاول والثاني، وكانت نسبة ارتفاع الاسعار في حدود 19 في المئة لنحو 140 سلعة وخدمة اساسية للإستهلاك اليومي، وهذا امر يمس كل العائلات اللبنانية من دون استثناء، لأنها تتناول الامور الاساسية للمواطن من اطعمة وخضروات وفاكهة والبان واجبان وزيوت ونقل واتصالات كونها ذات استخدام يومي وسواها من الامور. اما مؤشر الفصل الثالث من السنة فهو قيد الانجاز، لكنه في حدود 7 في المئة. لم نعلنه بعد للرأي العام حتى الانتهاء منه بشكل كامل، مما يعني انه اذا جمعنا مؤشرات

"من اسباب الغلاء ضعف الانتاج المحلي وضخامة الاستيراد"

الفصول الثلاثة تبلغ نسبة ارتفاع الاسعار اكثر من 26 في المئة.

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الجمعية وما دورها في المعالجة؟

□ بدأنا تجربة بالاتفاق والتعاون مع وزير الاقتصاد والتجارة حول كيف يمكن أن نتعاون معا، لذا انطلقنا من الخط الساخن لجمعية المستهلك (01.750650) الذي نتلقى عبره اتصالات المواطنين، ونضع لوائح نرسلها الى مديرية حماية المستهلك والمدير العام للوزارة لمتابعتها ومعالجتها. لقد نجحت هذه التجربة الى حد بعيد وازداد عدد الاتصالات بشكل كبير جدا، فقامت وزارة الاقتصاد بتحركات ظهرت نتائجها اكثر ما يكون في موضوع ضبط اسعار مولدات الكهرباء الخاصة.

■ مع مَن تواصلتم وما هي الاقتراحات التي قدمتموها إلى وزارة الاقتصاد أو الهيئات الاقتصادية أو سواهما من معنيين بالأزمة؟

□ التعاون تم بيننا وبين وزارة الاقتصاد ولجنة الاقتصاد النيابية التي دعتنا الى اجتماع معها بحضور وزير الاقتصاد، الهدف منه تشكيل نوع من العمل المشترك بين الجهات الثلاث لإعطاء بعض الأمل للمواطنين لمعالجة هذه المشاكل، لا سيما في ظل وضع اقتصادي وامني واحتلال اسرائيلي خطير وتهديم قسم كبير من قرى جنوب لبنان. قدمنا مذكرة في الاجتماع مع لجنة الاقتصاد النيابية بعد نقاش العديد من النقاط، ركزنا فيها على أن الحل للمشكلة لا يكون، ومن المستحيل ان يكون، بمراقبة الأسعار فقط، لأن الرقابة لا تتم على الاسعار في ظل اعتماد الاقتصاد الحر إلا لبعض السلع الضرورية جدا. وقلنا ان معالجة ارتفاع الاسعار واحتمال ارتفاع التضخم لهما شروط اساسية تبدأ أولا بوجود منافسة في كل القطاعات، وهذا غير متوافر حاليا في لبنان للأسف الشديد، حيث تلعب الاحتكارات دورا اساسيا في الغلاء، ولا بد من تطبيق قانون المنافسة الذي لم يطبق ولا قانون حماية المستهلك ولا قانون سلامة الغذاء. فكل ما يهم مصلحة المستهلك متروك من السلطة التنفيذية نسيا منسيا على الرغم من وجود القوانين، وهذا يخدم في الدرجة الاولى التجار والمصارف والفئات التي لديها امتيازات في البلد وليس الفقراء ومتوسطي الحال.



■ هل من اسباب اخرى للأزمة؟

□ من الاسباب انه لا توجد قطاعات انتاجية كافية في لبنان، واعطينا معلومات دقيقة عن تجربة لبنان السابقة قبل عام 1975، حيث كان لبنان يستورد تقريبا بقدر ما ينتج. اما اليوم، فالفارق شاسع وهائل حيث نستورد بين 85 إلى 90 في المئة من حاجاتنا، فيما نصدر القليل من الانتاج المحلي. بينما في السابق كانت لدينا صناعات تحويلية قوية وقطاعات ◄

غذائية مهمة. يجب إعادة تحريك وزارة الاقتصاد لأن دورها الاساسي هو وضع خطة عمل وسياسات اقتصادية تطرحها على الحكومة وعلى الرأي العام، تركز على وجوب تشجيع القطاعات الانتاجية والاستثمار فيها وليس تشجيعها بالكلام وعلى الورق. اما الاعتماد على الرقابة، فهو اختراع لبناني غير موجود في أي بلد. يجب ان يذهب جزء من ميزانية الدولة لدعم القطاعات الانتاجية، علما ان كل مليار دولار يدفع في دعم الصناعة ينتج نحو خمسة أضعافه بعد خمس سنوات، بينما اذا دعمت الدولة التاجر "تطير الاموال" مثلما حصل في عامي 2019 و2020 وما بعدهما، وكانت بمثابة فتوى جرمية يجب محاسبة كل المسؤولين عنها لأنها أفلست الخزينة. حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة يعرف الارقام بدقة لكنه في السجن، ونحن نجهل الارقام بدقة لكنها تتراوح بين 11 و16 مليار دولار وربما 26 مليارا، بينما يقول البعض ان ارقام الخزينة كانت بعد الانهيار عام 2019 نحو 43 مليارا اختفت وبقي منها 9 مليارات. ذهبت الاموال لدعم التجار والمصارف بدل دعم العائلات الفقيرة، حيث استفاد التجار من الاموال بشراء السلع المدعومة وقاموا بتخزينها وقدموا فواتير كاذبة، وقاموا بتصدير وتهريب الكثير من هذه السلع المدعومة الى اميركا وافريقيا وآسيا، وحققوا ارباحا خيالية. هذه السياسة بدعم التجار والمصارف وتغطيتهم وعدم محاسبتهم اوصلت البلد الى الانهيارات، لذا لا احد من الآن وصاعدا يزعم بأن لديه حلولا، لأن حلول كل الحكومات الماضية فشلت والحكومة الحالية ليست مسؤولة عن فشلها. نظام الفساد القائم في البلد هو المسؤول لأن معظم تجاره هم من الطبقة السياسية، وهو ما يفسر الحالة التي وصلنا إليها. للأسف، نحن امام نظام لم يستفد من الاخطاء الماضية، وما زال مستمرا في السياسات التي اوصلت البلد إلى العجز الواقع فيه حاليا.

3 قوانين لحماية المستهلك غير سارية المفعول حتى اليوم

■ هل من تأثير للوضع الداخلي على ارتفاع الاسعار؟

□ طبعا، ان العامل الثالث الذي يلعب دورا في موضوع ارتفاع الاسعار، هو الاستقرار الأمني والاستقرار الاجتماعي وهما غير متوافرين. وبالتالي، فإن العناصر الثلاثة الأساسية، الاحتكار وضعف الانتاج المحلي وعدم الاستقرار الامني والاجتماعي، تؤدي إلى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني وهذا أفق مفتوح، لذلك يجب معالجة القضايا الامنية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي.

■ وفق اي قانون او علم وخبر او مرسوم تتحرك جمعية حماية المستهلك، وما هي حدود صلاحياتها وفق القانون؟ وهل تقدمتم بشكاوى ضد المحتكرين او مخالفي التسعيرات؟

□ الجمعية تخضع للقانون 659، وهي تضيء على المشاكل ودورها توعوي في القضايا العامة. للجمعية حق التقاضي بإسم المستهلكين حين تكون هناك قضايا تستوجب الملاحقة القضائية، وهذه قضايا مارسنا فيها هذا الحق في محطات عدة، لا سيما في قضايا سلامة الغذاء، واتخذنا صفة الادعاء الشخصي في عشرات القضايا، منها ملاحقة موضوع جنون البقر وقتها، وادت إلى اتخاذ قرار بعدم دخول اللحوم الا لحوم العجل تحت عمر السنتين لأنه لا يمكن أن يصاب بمرض جنون البقر. الى جانب قضايا أخرى، مثل ملاحقة اسعار اتصالات الهاتف الخلوي حيث لعبنا دورنا وتمكنا من خفض الاسعار، والمواصلات وتلوث الهواء وتمكنا من ملاحقة موضوع المازوت وتوصلنا الى إلغاء استخدامه في السيارات السياحية الصغيرة. كما قمنا بإجراء فحوص مخبرية كثيرة للغذاء وللمياه، وشاركنا في صدور قانون المياه وقوانين اخرى شاركنا في صياغتها. كذلك قدمنا اقتراحات كثيرة لقطاعات عديدة، لكن التجاوب كان بحسب الوزير، لأن الدولة عندنا ليست موحدة وكل وزير لديه "دولته الخاصة". الوزير الذي تعاون معنا كان يحقق إنجازات، اما الوزير الذي رفض التعاون فلا صلاحية لنا عليه. علما أن المادة الثالثة من قانون حماية المستهلك تنص على ان مَن يمثل المستهلك اللبناني هي جمعيات المستهلك، لا الدولة ولا التجار. لكن بعض الوزراء يأخذون أدوارهم بحجة حماية المستهلكين مثلما حصل في قضايا الخبز، وهي احدى الفضائح في البلد حيث بنيت امبراطوريات من الافران والمطاحن على ظهر الخزينة اللبنانية عبر الدعم الذي كانت تقدمه وزارة الاقتصاد، وقد كنا كجمعية ضده بالكامل، وطلبنا بأن يكون دعم الخبز للعائلات الفقيرة وليس للافران. لكن لا صلاحية تنفيذية لنا، فالضابطة العدلية وادارات الدولة والقوانين هي التي تحمي المستهلك. في الخلاصة، هناك عطب اساسي في لبنان، فلا توجد محاسبة نتيجة غياب الحوكمة وغياب الحكم الرشيد لمصلحة الشعب. لذلك سيبقى شعب لبنان يعاني بسبب عدم تطبيق اتفاق الطائف ووضع الاصلاحات في "الجارور". كما أننا ما زلنا نتبع النظام القديم والمحاصصة الطائفية، وهذا لا يولد إلا الفساد وعدم الاستقرار والكراهية والصراع الداخلي، فكل ما ازداد الفقر ازداد الارتهان للخارج. أخيرا، اتمنى ان يصل صوتنا عبر المديرية العامة للامن العام لأنها لا تزال والجيش والمؤسسات الأمنية، الضمانة الوحيدة المتبقية للمواطن.



الملف

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

الأزمة المعيشيّة تثقل كاهل اللبنانيين بحصلي: ارتفاع الأسعار مردّه مصاريفنا التشغيليّة

ارخت الازمة المعيشية بثقلها على اللبنانيين، فعانوا خلال الاشهر الماضية ارتفاعا كبيرا في اسعار المواد الغذائية، نتيجة الحروب التي سببت ارتفاع اسعار النفط وبالتالي كلفة النقل، عدا عن تحكم بعض التجار بالأسعار على الرغم من ملاحقة مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد للمخالفين في بعض المناطق

كشفت منظمة "اليونيسف" التابعة للامم المتحدة في تقرير أصدرته في نهاية شهر أيلول الماضي، "أن 4 أسر من كل 5 في لبنان، أي 80% من الشعب اللبناني، تواجه صعوبة في تحمل كلفة المواد الغذائية، وتدفع الاطفال إلى الجوع والتهرب من التعليم والانخراط في العمل". وافادت المنظمة أن اكثر من اسرة واحدة من كل 5 أسر شملها الاستطلاع، أي 22 في المئة، ذكرت بأن اطفالها ذهبوا إلى الفراش جائعين، فيما لا تتمكن سوى 10 في المئة من الاسر التي لديها أطفال دون سن الخامسة، من توفير نظام غذائي متنوع بما يكفي. كذلك، افادت 31 في المئة من الاسر بأن اطفالها لم يحصلوا على الرعاية الصحية التي كانوا يحتاجون إليها، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدم قدرة الاسر على تحمل كلفتها. كما أفادت 14 في المئة من الاسر بأن لديها طفلا واحدا على الاقل ينخرط في سوق العمل، وهي نسبة تشكل اكثر من ضعف تلك التي تم تسجيلها في كانون الثاني 2025".

لكن على الرغم من هذه الازمة، فإن المواد الغذائية متوافرة بكميات وافية في الاسواق ولا توجد مشكلة حقيقية في تأمينها. إلا أن المشكلة في ارتفاع كلفتها نتيجة ارتفاع اسعار الشحن والتأمين على السفن الناقلة للبضائع، بسبب الحرب الاميركية - الايرانية واقفال مضيق هرمز. لكن الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بوجود السلع، بل بقدرة المواطن على شرائها وسط الضغوط الاقتصادية وارتفاع كلفة الطاقة والنقل والطبابة والاستشفاء والتعليم.

وبينما أكدت نقابة اصحاب السوبرماركت التزامها المنافسة واستقرار الأسعار، فقد دعت الدولة لخفض كلفة الضرائب والمحروقات كما فعل الصناعيون وتجار الجملة، ليخف العبء المعيشي عن المواطن الذي يتحمل وحده عبء أي زيادة أو ضريبة أو رسوم اضافية، حيث أن أي زيادة على الشركات الخاصة الشرعية من بدلات نقل أو رفع المساهمات أو ضرائب سيدفعها المواطن.

كما برزت مؤخرا مخاوف ومعلومات واحصاءات من أن يؤدي ارتفاع الاسعار وصعوبة وصول البضائع إلى التسبب بأزمة غذائية في لبنان، نتيجة تدني القدرة الشرائية للمواطن وتراجع قيمة مدخوله بسبب الغلاء وتعذر وصول المواد إلى لبنان.

"الأمن العام" ناقشت مع رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان هاني بحصلي، كيفية معالجة الازمة المعيشية، وسبل ضبط الاسواق والاسعار لتخفيف الاعباء عن المواطنين، عدا عن الاعباء التي يتحملها التجار ايضا نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية، وهو أمر مرتبط بالمصاريف التشغيلية للشركات والموردين.

إلا أن هذه الزيادات تبقى في نسب معتدلة، وتتراوح عادة بين 3 و5 في المئة، وقد تصل في بعض الاصناف إلى نحو 10 في المئة حدا اقصى. وسبق واعتبر بحصلي ان "الحديث عن تأثير التطورات المرتبطة بمضيقي هرمز وباب المندب وعدم وصول البضائع، يجب أن يفصل عن مسألة تأثيرها المباشر على اسعار الغذاء". وأوضح أن "تأثير مضيق هرمز يرتبط بصورة اساسية بالنفط، وبالتالي بأسعار الطاقة، التي تنعكس بدورها على اسعار السلع، وصولا الى قدرة المستهلك على الوصول الى الغذاء. في المقابل، فان ارتفاع اسعار المواد الغذائية يبقى اقل من الارتفاع المسجل في العديد من بنود الإنفاق الاخرى".

■ في ظل الازمة الاجتماعية المعيشية تصاعدت بشكل كبير اسعار المواد الغذائية اسوة بالمحروقات، كم بلغت نسبة ارتفاع الاسعار بالجملة وبالمفرق وهل تجاوزت الحد المعقول بالنسبة إلى المستهلك؟

□ صحيح أنه حصلت ارتفاعات في الاسعار ناتجة من اسعار النفط والطاقة عموما، لكن اسعار المواد الغذائية على الرغم من كل ما يقال لم ترتفع بالنسب التي يحكي عنها البعض، أن تأثير ارتفاع سعر النفط المباشر هو السبب في رفع مصاريفنا التشغيلية. فالفارق هو في ارتفاع مصاريفنا التشغيلية اكثر مما هو في الوقت الحاضر في ارتفاع اسعار المواد الغذائية من المصدر في الخارج. التأثير ليس كبيرا، فهو بين 3 و5 في المئة، وقد يصل الى ما بين 7 و10 في المئة لبعض الاصناف التي تحتاج إلى طاقة إضافية. أي أن الاصناف التي سترتفع اسعارها هي الاصناف التي تحتاج إلى طاقة كبيرة (كهرباء اضافية للتبريد)، فتلحقها ارتفاعات في الاسعار. لكن اسعار اصناف المواد الغذائية الأساسية، التي لا تحتاج الى تبريد، لا يوجد فارق كبير في اسعارها ناتج من المصاريف التشغيلية.

■ ما هي المصاريف التشغيلية؟

□ المصاريف التشغيلة تدخل فيها عناصر عدة. الانارة وسعر المحروقات للتوزيع وكلفة التخزين والتبريد. فالبضائع التي لا تحتاج إلى تبريد وتوضع في مستودعات عادية، يكون تأثير رفع الاسعار عليها اقل. نحن حاليا في ازمة طاقة، وارتفاع سعر الطاقة هو سبب الارتفاع. لكن كما ترتفع عندنا الأسعار، يحصل ايضا ارتفاع مماثل في دول المنشأ وقد تحصل زيادات اخرى في الوقت القريب.

نسبة الزيادة بين 3 و5 في المئة وقد ترتفع في بعض الاصناف الى 7 أو 10



رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان هاني بحصلي.

■ كم بلغت نسبة الزيادة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟

□ بصراحة، لا احد يمكن أن يعطي رقما صحيحا ودقيقا، لكننا نعتمد دوما على موقع الاحصاء المركزي الالكتروني. ما قد يثير العجب، أن الاحصاء المركزي سجل انخفاضا في الاسعار وليس ارتفاعا. نحن الآن امام اسعار اشهر حزيران وتموز وآب، لان اسعار شهر ايلول وتشرين الاول لم تكن قد صدرت بعد. ففي شهري حزيران وتموز كان هناك انخفاض بسيط في الاسعار لا يتجاوز 0,6 و0,8 في المئة، لكن حصل ارتفاع طفيف في شهر آب الى اقل من 3 في المئة. هذه الارقام من مراجع رسمية موثقة على موقع الاحصاء المركزي الذي يعطي معلومات عن الارتفاعات في كل القطاعات: الاغذية والالبسة والتدفئة والنقل والطبابة والايجارات وهي بنسب مختلفة، لكن الارتفاعات كانت الاقل في المواد الغذائية.

■ نلاحظ فوارق في الاسعار بين محل وآخر، هل تنسقون مع اصحاب السوبرماركت وتجار المفرق لضبط الاسعار وعدم تجاوز الربح المعقول، وهل نسبة الربح محددة اصلا وكم تبلغ؟

□ صحيح، يمكن ان نلاحظ فوارق بين محل وآخر، لكن المراكز التجارية الكبرى (السوبرماركت) تنشر اسعارها علنا ولديها مواقع الكترونية يمكن لأي شخص الاطلاع عليها، فيما مؤسسات التوزيع بالتجزئة تتبارى في خفض الاسعار. هنا نتكلم عن الاصناف الاساسية، ويمكن أن نلاحظ فوارق أو تفاوت في بعض الاصناف الفاخرة أو تلك التي لا منافسة عليها، وهنا نعول على عنصر المنافسة في هذا الموضوع. لكن عندما نتكلم عن اسعار المواد الاساسية كالحبوب والارز والسكر والبن والشاي والمعلبات الاساسية (الطون والسردين) إضافة إلى الخضروات، لا تكون هناك فوارق كبيرة في اسعارها بين محل وآخر، وفي حال وجدت تكون بسيطة ولا تشكل تفاوتا كبيرا. بالنسبة إلى التنسيق بين شركات توزيع المواد الغذائية فهي متنافسة والسوبرماركات متنافسة ايضا، لكن يحصل التنسيق بينها في الامور العامة. علما أن التنسيق الوحيد القائم حيال الاسعار هو في المنافسة وفي كسر الأسعار، حيث نلاحظ في الكثير من السوبرماركت طفرة من العروضات من شركات عدة وفي اصناف متنوعة.

■ هل تراجعت نسبة ارباحكم وارباح تجار المفرق ام ارتفعت، وكم بلغت؟

□ يجب أن لا ننسى بأننا نتحدث عن ارتفاع اسعار ناتج من ارتفاع اسعار الطاقة، لكن لا ننسى ايضا انه منذ سنة أو سنة ونصف سنة حصلت زيادات وضرائب على البنزين وعلى الضريبة البيئية مؤخرا وغيرها. صحيح انها لا تؤثر مباشرة على اسعار المواد الغذائية، لكن لها تأثير غير مباشر. مثلا، تطال هذه الضريبة سعر العلف، وارتفاع سعر ◄



◄ العلف يؤدي الى ارتفاع اسعار لحوم المواشي والابقار والدواجن والحليب ومنتجاته. لذلك، لا يمكن أن نقول انه إذا وضعنا زيادة 2 أو 3 في المئة على بعض الاصناف التي لا تعتبر من المواد الغذائية الاساسية، سيحصل التأثير على كل الاصناف. كذلك، هناك بحث في امكانية الغاء أو تعديل الضريبة البيئية لمنع تأثيرها الاضافي على المواد الغذائية وبالتالي على المواطن. اضافة الى ذلك، فان ارتفاع الاسعار مع عدم امكانية رفع اسعار المواد الغذائية الاساسية بالقدر الذي يفترض ان ترتفع به، أدى الى حصول ضغط على نسَبْ ارباح الشركات. الكلام عن أن الشركَات تحصل على ارباح طائلة غير صحيح، فهناك الكثير من المصاريف والضغوط وكلفة التوزيع، خاصة التوزيع المتجدد للسوبر ماركت الكبرى، لذلك لم يعد في الامكان الحديث عن ان الوضع لا يزال كما كان من 40 سنة عبر الشراء من الدكان. حاليا، هناك مصاريف تسويق وعروضات ونقليات وهي مكلفة، وضغط الكلفة اكبر بكثير مما يتصوره البعض. لذلك مع ارتفاع الكلفة اصبح هناك تأثير سلبي على نسب الارباح، لكن لا توجد نسبة معينة للارباح فكل شركة لها نسب معينة ولا تعلن للشركات الاخرى عن ارباحها.

■ ما هي الاجراءات التي تتخذونها بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ونقابة اصحاب السوبرماركت لضبط تفلت الأسعار، وهل وضعتم ضوابط لذلك؟

□ هناك تنسيق دائم مع وزارة الاقتصاد والتجارة، والاجتماعات متواصلة مع المدير العام للوزارة لوضعه في اجواء الضغوط علينا، وهو يضعنا في اجواء ما تقوم به الوزارة. كما أن مراقبي وزارة الاقتصاد يقومون بجولات دورية على كل الشركات ويراقبون الاسعار، واذا حصلت تجاوزات يتم تحرير محاضر بحقها، وهو امر لا ينشر في بالاعلام لكنه يحصل بشكل دائم. كما أن وزارة الاقتصاد تعلن دوريا عن عدد الجولات التي تقوم بها والمحاضر التي تنظمها في حق المخالفين.

ارتفاع اسعار المواد الغذائية كان الاقل بين القطاعات الأخرى



■ ما مدى الالتزام بهذه الضوابط، وكيف يمكن مراقبة السوق بدقة؟

□ وزارة الاقتصاد تقوم بالجهد المطلوب، وفي المقابل هناك عامل المنافسة بين الشركات الشرعية - طبعا التي تدفع ضرائبها وعليها مصاريف تشغيل - لكننا لا نستطيع انتظار جولة مراقب وزارة الاقتصاد لضبط الاسعار، فالسوق هو من يفرض الاسعار حسب العرض والطلب وهو من يضبطها، والتاجر أو السوبرماركت لا يستطيع رفع الاسعار "على ذوقه"، هذا الكلام غير صحيح. هناك ديناميكية سوق هي التي تحكم الاسعار لانه إذا لاحظ المواطن سعرا أعلى من غيره بين محل وآخر لا يشتري بالسعر الاعلى، خصوصا وان الاسعار اصبحت حاليا مكشوفة ومعلنة ويستطيع المواطن مراقبتها من خلال مواقع الشركات ويقارن بينها. انا اعتقد ان أي فوارق كبيرة في الاسعار هي امور فردية تجري متابعتها وملاحقتها.

■ هل من مخاطر على تراجع استيراد المواد الغذائية ومكونات السلة الغذائية، وهل ثمة مخزون اضافي؟

□ انا لا أرى في الوقت الحاضر أي مشكلة، لكن لا شك اننا في وضع متأزم عالميا في الخليج وبسبب ازمة مضيق هرمز وباب المندب لاحقا. لذلك، هناك مخاطر كبيرة جدا في ظل الحديث عن حشود عسكرية وجولة كبيرة من العمليات العسكرية في الشرق الاوسط. حتى الآن لم يحصل شيء، لكن في اصعب ايام الحرب منذ العام 2024 وحتى هذه السنة لم تنقطع المواد الغذائية، لا سيما مع عدم انقطاع مرفأ بيروت عن العمل. لذا لا أرى أي ازمة لا حاليا ولا في المستقبل القريب، فلا نشغل بالنا على هذا الموضوع. اما اذا تطورت الامور بشكل سلبي لا سمح الله، فعندها لكل حادث حديث؟

الملف

جورج شاهين
georgestchahine@gmail.com

نقيب أصحاب محطّات المحروقات: خفض العمل ببعض الضرائب الجديدة يخفّف حدّة الأزمة

تشهد اسواق المال والطاقة العالمية أزمة غير مسبوقة، تزامنت مع تطورات الحرب الأميركية - الاسرائيلية على إيران، وتقاطعت فيها التوترات الجيوسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط والخليج. وحين تلاقت مع تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، انعكست اضطرابا حادا على هذه الأسواق وتراجعا في الإمدادات، وعندما تراجع العرض ارتفعت أسعارها إلى مستويات عالية

على هذه الخلفيات، التقت "الأمن العام" نقيب أصحاب محطات المحروقات في لبنان جورج البراكس.

■ ما هي أسباب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في العالم، وهل شكل تراجع امداد الأسواق الدولية سببا لوحده؟

□ تعددت الأسباب التي رفعت كلفة استيراد هذه المشتقات في لبنان والعالم، منها ما تسببت به الحرب والتوترات العسكرية واستهداف السفن والمنشآت النفطية في الخليج العربي وإغلاق مضيق هرمز، حيث كان يمر نحو 21 مليون برميل نفط يوميا أي 20% من الإمدادات النفطية العالمية، بأزمة ملاحة غير مسبوقة وتراجع تدفق هذه الكميات الى ما دون 7% واقتطاع ملايين البراميل اليومية من الأسواق، اضافة الى تبادل السيطرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما ادى الى ارتفاع سعر "برميل النفط - مزيج برنت" الى حدود 130 دولارا. لكن ما زاد من حدة الازمة، بدا جليا في حظر تصدير الديزل الروسي، نتيجة استهداف المسيرات الاوكرانية لمصافي النفط الروسية ومخزونات المحروقات، وهو ما أدى إلى تراجع طاقة التكرير واحتراق كميات كبيرة من المخزون الاستراتيجي، مما دفع موسكو الى اتخاذ قرار بحظر تصدير الديزل والمشتقات النفطية المكررة لحماية سوقها المحلية. أخرج هذا القرار ما يقارب مليون برميل يوميا من مادة الديزل من السوق الدولية، وتوقف إمداد هذه المادة من البحر الاسود الى حوض البحر المتوسط - حيث توجد المصافي الموردة للأسواق اللبنانية - مما أحدث شحا حادا في المشتقات المكررة مقارنة بالنفط الخام، ما نتج من ارتفاع كلفة الشحن البحري والتأمين في مثل هذه الاوضاع، إضافة إلى كلفة أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب (War Risk Insurance) بنسب عالية جدا.

■ كيف انعكست تداعيات هذه التطورات السلبية على الاقتصاد اللبناني؟

□ انعكست بشكل مباشر ومضاعف على الاقتصادات العالمية كافة، لكن اللبنانيين شعروا بها أكثر من غيرهم، بعدما تآكلت قدرتهم الشرائية بشكل مباشر لأن الاقتصاد الوطني هش البنية اساسا. لذلك تعددت انعكاساتها على أكثر من مستوى، وأبرزها ما يتصل بأسعار المحروقات، ذلك أن لبنان يعتمد بشكل كامل (100%) على استيراد المحروقات من الخارج، مما يجعله عرضة لأي هزات فورية في أسعار نشرة "بلاتس" العالمية التي تعتمد عليها وزارة الطاقة والمياه لاحتساب أسعار المحروقات في الجدول الصادر عنها مرتين في الأسبوع. فالارتفاع المتواصل لهذه النشرة، أدى في جدول 25 ايلول الى وصول سعر صفيحة البنزين الى 31.72 دولارا بعد أن كان في بداية السنة 14.97 دولارا أي بزيادة 112%، وصفيحة المازوت (الديزل) 30.89 دولارا بعد أن كانت في بداية السنة 13.95 دولارا أي بزيادة 120%. وعليه، لا يمكن أن نتجاهل بأن سعر طن الديزل في نشرة البلاتس العالمية تخطى طن البنزين بما يفوق 250 دولارا اميركيا. وعلينا ألا ننسى أيضا بأن كل هذه المؤشرات انعكست على مختلف وجوه حياتنا اليومية، ومنها فواتير مولدات الطاقة الخاصة التي يعتمد عليها اللبناني بشكل شبه كامل. والسبب معروف نتيجة عجز "كهرباء لبنان" عن تأمين التيار الكهربائي أكثر من ساعة أو ساعتين يوميا، وهو ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الكهرباء الخاصة الى مستويات قياسية. فالمولدات الخاصة تعمل بشكل كلي على مادة الديزل التي لم تعد سلعة استهلاكية عادية. فقد تحولت مادة اساسية في كل القطاعات، وشملت أسعار السلع الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف نقل البضائع والشحن المحلي.

■ ما هي العوامل المؤثرة في احتساب أسعار المشتقات النفطية عند هبوطها وارتفاعها في لبنان؟

□ تحدد اسعار المحروقات في لبنان وفقا لنشرة "بلاتس" للمشتقات النفطية المكررة وليس وفقا لنشرة سعر "برميل النفط - مزيج برنت" الذي يعنى بأسعار النفط الخام، علما أن النشرتين تخضعان لقاعدة العرض والطلب في الأسواق الدولية. فعندما كانت الأسواق مشبعة بكميات النفط الخام بعد فتح مضيق هرمز، اثر "تفاهم إسلام آباد"، انخفض سعر برميل "خام البرنت"، لكن سعر طن البنزين والديزل في نشرة بلاتس واصل ارتفاعه بسبب عدم توافر الكميات المكررة في الاسواق وعدم قدرة المصافي على التكرير بشكل يلبي الكميات المطلوبة، اضافة الى النقص في الإمدادات نتيجة حظر التصدير الروسي. على سبيل المثال، في تاريخ 7 نيسان الفائت كان سعر برميل النفط 103 دولارات وسعر صفيحة البنزين 26.49 على أساس نشرة بلاتس 1056 دولارا للطن. وفي تاريخ 25 أيلول الماضي كان سعر برميل النفط 102 دولار وسعر صفيحة البنزين 31.72، اما نشرة بلاتس فكانت 1326 دولارا للطن.



نقيب أصحاب محطات المحروقات في لبنان جورج البراكس.

■ ما هي المعايير المعتمدة من وزارة الطاقة في جداول الأسعار المتقلبة؟

□ تصدر وزارة الطاقة جدول تركيب أسعار المحروقات مرتين في الأسبوع (يومي الثلاثاء والجمعة) باعتماد معدل آخر 15 نشرة عالمية للبلاتس لأسعار البنزين والديزل التي سبقت إصدار الجدول. يدخل هذا المعدل كعامل رئيسي في جدول حسابي، حيث تضاف إليه عوامل كثيرة منها كلفة الشحن والتأمين والتبخير والمصاريف المصرفية واتعاب شركات المراقبة والمختبرات والرسوم الجمركية وبدلات النقل الداخلي وعمولة أصحاب المحطات والضريبة على القيمة المضافة وسعر صرف الدولار، فيما تحدد الوزارة في نهاية هذا الجدول سعر مبيع الصفيحة الى المستهلك، وهذا السعر يلزم اصحاب المحطات الذين لا يحق لهم تخطيه.

■ هل ثبت حتى اليوم ما قيل عن تلاعب بنوعية البنزين؟

□ لا يمكن لأي باخرة افراغ حمولتها في مستودعات الشركات المستوردة في الموانئ اللبنانية قبل الحصول على إذن تفريغ من المديرية العامة للنفط التي لا تعطي هذا الإذن إلا بعد حصولها على الفحوص المخبرية من شركات المراقبة المعينة من قبلها. هذه الفحوص يجب ان تصدر عن مختبرات معترف بها من الوزارة، وتكون مطابقة للمواصفات الرسمية المعتمدة منها، والتي على أساسها تم استيراد البضاعة من الشركة الدولية الموردة، التي لا يمكنها قبض الاعتماد المصرفي والثمن في حال عدم مطابقة المواصفات. لكن تسري شائعات على وسائل التواصل الاجتماعي تشكو من تبخر سريع للبنزين في خزانات السيارات، وهذا غير صحيح لأن ما يتبخر بسرعة هي الاموال في جيب المواطن لأنه عندما كان يعبئ سياراته بمبلغ 30 دولارا، كان يحصل على أكثر من صفيحتين تكفيه لمدة اسبوعين، اما اليوم وبالمبلغ نفسه يحصل على أقل من صفيحة لا تكفي لأسبوع.

> **ازمة المحروقات طالت الاقتصادات العالمية وشعر بها لبنان بسبب ضعف قدراته**

■ هل من خطوات يمكن اعتمادها للتخفيف من آثار الوضع الصعب؟

□ لبنان موجود في خط المواجهة الأول لهذه الأزمة بسبب غياب أي سياسة اجتماعية دعما لحياة الفرد اليومية، وعدم وجود مظلة أمان لتوفير الطاقة الكهربائية بسبب العجز المالي لخزينة الدولة، اضافة الى تجاهل الحكومة لوضع المؤسسات التجارية التي تعاني من تراجع حجم أعمالها من جراء سياسة التقشف التي يعتمدها اللبنانيون للصمود والتوجه الى تخصيص استهلاكهم للمواد الاساسية والضرورية وموجبات المدارس والصحة فقط، بسبب تراجع قدرتهم الشرائية. لذلك، على الدولة النظر الى وضع هذه المؤسسات وتخفيف الأعباء عنها لتمكينها من الاستمرار في تحريك العجلة الاقتصادية لتفادي الاقفال وتسريح الموظفين والعمال، مما سيؤدي الى رفع نسبة البطالة وتراجع الاستثمارات والمزيد من الانكماش والجمود الاقتصادي. على سبيل المثال، نحن كمحطات محروقات، كيف يمكننا الاستمرار في أداء الخدمة بتأمين الاستقرار في سوق المحروقات والأمن الاجتماعي في ظل ارتفاع الكلفة التشغيلية لمحطاتنا بسبب مضاعفة كلفة انتاج الكهرباء لتشغيل المحطة وارتفاع رسوم الضمان الاجتماعي وإجازات العمل والإقامة للعمال حيث بات يكلف العامل شهريا 12 مليون ليرة كرسوم للدولة غير راتبه، ناهيك عن زيادة الرسوم البلدية والمصاريف الأخرى. كما ان وزارة الطاقة هي التي تحدد عمولة صاحب المحطة، لذا بقيت هذه العمولة على ما هي عليه من دون أي تعديل مما أدى إلى تآكلها بارتفاع الكلفة التشغيلية ولا سيما بعد تراجع مبيعات المحروقات بين 30 و35 في المئة، وهو واضح للعيان بتراجع حركة السير والازدحام على الطرقات. وبما أنه ليس للسلطة المحلية أي دور أو مسؤولية في ارتفاع أسعار المحروقات الناتجة من عوامل دولية وخارجية، فيمكنها اليوم على ◄



نقابة اصحاب محطات المحروقات في لبنان		Rate USD	Price Variation 2026					
		89,700	Baril Brent	Gasoline / Price 20 Lit			Diesel / Price 20 Lit		
Date	Notes	USD	LBP	USD	Platts	LBP	USD	Platts
01 Jan		59	1,343,000	14.97	623	1,251,000	13.95	618
25 Feb		71	1,799,000	20.06	678	1,382,000	15.41	690
27 Feb	War in Arab Gulf	73	1,815,000	20.23	688	1,398,000	15.59	700
19 Mar		116	2,289,000	25.52	991	2,122,000	23.66	1,167
31 Mar		119	2,364,000	26.35	1,015	2,353,000	26.23	1,316
07 Apr	وقف اطلاق النار	103	2,376,000	26.49	1,056	2,417,000	26.95	1,374
10 Apr		96	2,376,000	26.49	1,055	2,442,000	27.22	1,375
25 Sep		102	2,845,000	31.72	1,326	2,771,000	30.89	1,551
30 Sep		101	2,844,000	31.71	1,320	2,756,000	30.72	1,522
Variation	from 01 Jan	42.00	1,501,000	$16.73 111.76%	697	1,505,000	$16.78 120.30%	904

◄ الأقل، التخفيف من حدة الازمة بعدم فرض رسوم وضرائب جديدة، وحتى تخفيض وإلغاء بعضها للوقوف الى جانب المواطن اللبناني وتخفيف الاعباء المعيشية عنه.

■ هل يمكن استشراف ما يمكن أن يعيشه قطاع المحروقات في المستقبل؟

□ تتجاذب اسواق النفط العالمية حاليا بين قوة تدفع نحو التصعيد، متجاوزة مخاوف نقص الامدادات نتيجة العمليات العسكرية المستمرة في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ومضيقي هرمز وباب المندب، واستمرار استهداف المنشآت النفطية الروسية بالمسيرات الاوكرانية، وقوة اخرى تفرض ضغطا هبوطيا واستقرارا نسبيا للأسعار نتيجة التحركات الديبلوماسية الاخيرة وسياسة "الهاتف الأحمر" المباشر للرئيس الأميركي، وتجاوب موسكو مع واشنطن لضخ كميات من المنتجات المكررة لا سيما الديزل في الأسواق الدولية. يضاف الى ذلك، القرار المفاجئ بنية الصين السماح بتصدير 28 مليون برميل من البنزين والديزل ووقود الطيران خلال شهر تشرين الأول الفائت. وعليه، يمكن الحديث عن سيناريوهين متناقضين يمكن الاشارة اليهما كالآتي:

الأول يحاكي الواقع اليوم، بقاء الاوضاع الجيوسياسية والعسكرية على حالها، واستمرار أزمة امداد الاسواق الدولية بالمشتقات النفطية المكررة وخاصة مادة الديزل. ذلك ان شحها مرتبط بالحاجة الكبرى اليها في موسم الشتاء، مما سيبقي أسعار المشتقات المكررة مرتفعة نسبيا حتى لو تراجع سعر النفط الخام جزئيا. ذلك، أن قرار دول مجموعة السبع ضخ 100 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي لديها خلال 4 أشهر واعلان اتفاق واشنطن - موسكو على ضخ كميات شهرية كبيرة من الديزل الروسي، بدءا بشحنات فورية بنحو 300 ألف طن، على ان تليها كمية 500 ألف طن في تشرين الثاني الجاري ومليون طن في كانون الأول المقبل، اضافة إلى الصادرات الصينية الجديدة، يشكل متنفسا حيويا لمصافي التكرير الكبرى وإلى الأسواق الاستهلاكية الدولية، ويساهم في تخفيف الضغط التضخمي والسياسي قبيل الانتخابات النصفية الاميركية مما يدفع الى استقرار هوامش التكرير عالميا. وعليه، فإن الأسعار ستبقى متحركة ضمن نطاقات حساسة بين التوترات العسكرية في الخليج وروسيا التي تمنع الهبوط الحاد للأسعار، والإمدادات الجديدة من الديزل والمشتقات المكررة التي تدخل الأسواق لتعويض جزء من النقص. وعلى الرغم من الاستجابة الاولية في الاسواق الاميركية لاتفاق واشنطن - موسكو بتراجع العقود الآجلة للديزل 4.5%، يبقى السؤال الأهم: هل هذه الإمدادات الجديدة للأسواق سيكون بمقدورها تأمين الاحتياجات المطلوبة ولا سيما من الديزل، هذه المادة الحيوية للتدفئة والصناعة والنقل وانتاج الطاقة، وهل ستساهم في تراجع الاسعار؟ طبعا، ستشهد اسواق الديزل تحسنا نسبيا - مقارنة بالفترات السابقة - بفضل تدفق الامدادات المعلنة، في حين يبقى النفط الخام رهن التطورات الجيوسياسية اليومية في الشرق الاوسط ومستويات الطلب الآسيوي ولا سيما الصين.

اما السيناريو الثاني، وهو الأسوأ اذا واكبه التصعيد الشامل. ففي حال حدوث اضطرابات أوسع تؤدي إلى إغلاق كامل لمضيق هرمز أو اقفل باب المندب، واتساع دائرة استهداف البنى التحتية النفطية في دول الخليج العربي، يتوقع الخبراء الدوليون أن يتجاوز سعر برميل خام برنت حاجز 130 - 150 دولارا، وهو ما سيعني قفزات غير مسبوقة في أسعار المحروقات في العالم وفي لبنان، لتتجاوز الصفيحة مستويات غير مسبوقة.

NASSIF
GROUP



Bouar, Municipality Raoad, Near Alchiraa Club, La Colina Project
Block C , 1st Floor, Nassif Group Office.

M. +961-70-258 219 | **Ph.** +961-78-858 784
E. Info@nassifgrp.com | sarkis@nassifgrp.com

الملف

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة: الإستقرار وزيادة التعرفة ينعكسان إيجاباً

يعاني قطاع الاستشفاء في لبنان، كغيره من القطاعات، من تأثير الازمات المتراكمة على الصعيدين المالي والاقتصادي، لا سيما ازمة ارتفاع أسعار الطاقة عالميا نتيجة الحرب الاميركية - الاسرائيلية على ايران وتداعياتها على منطقة الشرق الاوسط، مما انعكس ارتفاعا على اسعار المواد الطبية الاستهلاكية، إلى جانب التفاوت في اسعار التعرفة الطبية من قبل وزارة الصحة والهيئات الضامنة الاخرى

يؤمن قطاع الاستشفاء الخاص حوالي 80% من القطاع الاستشفائي، بينما تؤمن المستشفيات الحكومية في الحد الاقصى 20 إلى 25% من الاعمال الاستشفائية في لبنان. وعلى الرغم من كل الظروف الصعبة، لا يزال لبنان يتمتع بنظام استشفائي في القطاع الخاص مشهود له في الشرق والغرب. وفي حال وجد الاستقرار، ستحظى السياحة الاستشفائية بموقع مهم مجددا لأن لبنان يتقدم في هذا القطاع على سائر الدول العربية، ويستطيع تاليا ان يلعب دورا مهما في السياحة الاستشفائية لسنوات عديدة.
"الامن العام" التقت نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان الدكتور بيار يارد.

■ كيف تقيّمون واقع المستشفيات الخاصة في لبنان اليوم، في ظل الازمات الاقتصادية والمالية المتراكمة التي يمر بها القطاع الصحي؟
□ وضع المستشفيات حاليا هو وضع صعب مثل أي قطاع آخر، وهذا الوضع ناجم عن الغلاء الفاحش في اسعار المحروقات وخاصة مادة المازوت. وبسبب الحرب والازمة العالمية في الطاقة، طاول الغلاء كل المواد الطبية الاستهلاكية، يعني ما نستهلكه من مستلزمات طبية، وكذلك الادوية حيث ارتفعت اسعارها بسبب غلاء الشحن والمواد الأساسية. كل ذلك انعكس سلبا على المستشفيات، اضافة الى عدم زيادة تعرفة الاعمال الطبية في المستشفيات، لا في القطاع الرسمي ولا في القطاع الخاص، وما زلنا نعاني من هذا الامر حتى اليوم.

■ الى اي مدى اثرت الازمة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، على قدرة المستشفيات الخاصة على الاستمرار وتقديم خدمات صحية ذات جودة؟
□ القدرة الشرائية للمواطنين تراجعت، واصبحنا نرى ان قدرات المرضى باتت محدودة لدفع الفروقات، لا سيما وان تعرفة الضمان تمثل كلفة 50% من الكلفة الفعلية للاستشفاء، وكذلك تعرفة وزارة الصحة. وفقا لقرار الوزارة، يلزم من هو تحت عمر 65 سنة أن يدفع 35% من الفاتورة ومن هم فوق الـ 65 يدفعون 20%، اضافة الى بعض الفحوص والاعمال الطبية التي لا تغطيها وزارة الصحة أو الضمان، مما يضطر المريض الى دفع هذه الفروقات. كذلك الامر، فان عددا كبيرا من المرضى اصبحوا غير قادرين على دفع مبلغ التأمين، أو تراجع البعض من الدرجة الاولى إلى الثانية، أو انتقلوا من شركات التأمين نحو صناديق التعاضد.

■ كيف تصفون العلاقة الحالية بين المستشفيات الخاصة والجهات الضامنة، لا سيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة وشركات التأمين؟ وهل تغطي التعرفات المعتمدة الكلفة الفعلية للاستشفاء؟
□ هذا الامر ينعكس على التوازن المالي للمستشفيات التي لا تستطيع حاليا تأمين زيادة على الرواتب للموظفين، بسبب زيادة المصاريف والمداخيل التي تتراجع أو تبقى كما هي. نحن نطالب دائما بزيادة التعرفة، لكننا نواجه من قبل وزارة الصحة والضمان والطبابة العسكرية وتعاونية الموظفين، بأن الميزانية لا تسمح ولا توجد اعتمادات اضافية من اجل زيادة التعرفة. كما ان شركات التأمين الخاصة تعطينا ما بين 80 و85% من تعرفة العام 2019 للاعمال الاستشفائية داخل المستشفى، ونحو 50% للفحوص الخارجية من تعرفة العام نفسه. هذا الامر مجحف بحق المستشفيات، لأن شركات التأمين تستوفي من المؤمن تعرفة توازي تعرفة 2019 لا بل زادت عن تعرفة التأمين لهذا العام، فيما نحن نقوم بمشاورات مع شركات التأمين، علما انها زادت السنة الماضية 5%. هذه الزيادة كان تأثيرها على الفاتورة في حدود 2 أو 3%، وهذا الامر لم ينعكس ايجابا على مداخيل المستشفيات، وما زلنا في الدوامة نفسها، لا بل ان مصاريفنا زادت. لذا نحن نطالب شركات التأمين بزيادة التعرفة 25% ونأمل منها التجاوب مع هذا المطلب.

■ ما ابرز التحديات التي تواجه المستشفيات الخاصة اليوم، لا سيما على صعيد ارتفاع كلفة التشغيل، تأمين الادوية والمستلزمات الطبية والمحروقات والطاقة؟
□ التحديات التي تواجهنا هي تحديات وجودية، فغلاء الطاقة يثقل كاهل المستشفيات بمصاريف غير ذات جدوى. بمعنى انه، عندما يدفع المستشفى 200 او 300 او 400 الف دولار شهريا ثمن مازوت، فهذا مبلغ هائل جدا، فكم يجب أن يربح المستشفى من اجل تأمين هذه المصاريف؟ هذا ما سينعكس سلبا على عدم قدرتنا على تحسين اوضاع الموظفين والعاملين في القطاع الاستشفائي. حاليا، جاءت ايضا زيادة بدل النقل في القطاعين العام والخاص، ومن الطبيعي اننا نشعر مع الموظفين والممرضين والممرضات، لكننا في حالة صعبة جدا. ثمة مستشفيات كثيرة اضطرت أن تخفف عدد أسرتها، لكي تخفف من استهلاك الطاقة وتخفف من طواقمها التمريضية، ولكي تستطيع التوفير في الرواتب من اجل أن تتمكن من الاستمرار. هذا الامر ينطبق على الكثير من المستشفيات، علما أنها تعاني بسبب الوضع الاقتصادي من تناقص عدد المرضى الذين عادة ما يقومون باجراء فحوص خارجية أو حتى يدخلون إلى المستشفى. كما نلاحظ وصول حالات متقدمة جدا الى قسم الطوارئ، بسبب ضعف القدرة المادية عند الناس التي تتجنب دخول المستشفى بسبب محدودية قدراتها.

■ في ظل هجرة الاطباء والممرضين والكفاءات الطبية، ما انعكاس هذا الواقع على القطاع الاستشفائي في لبنان؟ وهل تواجه المستشفيات الخاصة صعوبة في الحفاظ على الكوادر الطبية والتمريضية المتخصصة؟
□ هجرة الاطباء والممرضات خفت اليوم نوعا ما بسبب الوضع المتأزم في بعض الدول العربية. فهجرة الاطباء إلى الدول العربية توقفت، وقد حصل العكس تماما حيث جاءنا اطباء من دول عربية ودول الخليج.


نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان الدكتور بيار يارد.

> نؤمن حوالي 80% من الاستشفاء في لبنان

لقد عاد هؤلاء الى لبنان، اولا لأن الوضع كان قد استقر نسبيا في القطاع الاستشفائي عامي 2024 و2025، وخصوصا لناحية اتعاب الاطباء والمداخيل، وثانيا لأن الظروف الامنية في اكثر من دولة عربية انعكست سلبا على اوضاع الاطباء والممرضات. لذلك حصلت هجرة عكسية، علما أن الوضع في اوروبا ليس افضل بكثير وخصوصا على الصعيد الاقتصادي، لذلك لم تعد هناك هجرة اليوم من الاطباء اللبنانيين إلى الخارج. لقد لاحظنا أن الأطباء من الخريجين الجدد الذين يتابعون اختصاصاتهم في اوروبا وكندا واميركا يفضلون البقاء في هذه الدول للحصول على الجنسية، وعلى اذن مزاولة المهنة في هذه الدول التي تقوم بتشجيعهم على البقاء لديها بسبب حاجتها إلى الاطباء وخاصة في دول مثل فرنسا والمانيا وبلجيكا، مما انعكس على كل القطاع الطبي، لكن نأمل في ان تستقر الاوضاع في لبنان ويعود هؤلاء إلى بلدهم.

■ كيف اثرت الاوضاع الامنية والحروب والازمات المتلاحقة في لبنان على عمل المستشفيات الخاصة، وعلى خططها للاستعداد للطوارئ والكوارث؟
□ ان القطاع الاستشفائي هو قسم مهم من القطاع الاقتصادي والمالي في البلد وهذا القطاع نفتخر به على الرغم من كل الظروف الصعبة وكل الازمات التي مررنا بها، ولأنه لا يزال قطاعا استشفائيا ناجحا بسبب وجود ادارات فعالة للمستشفيات واطقم طبية واستشفائية من ممرضين وممرضات لديهم الخبرة ويملكون الحماسة لخدمة المريض. هذا القطاع يعوض عن الوضع الاقتصادي الصعب من خلال الجهود الجبارة من قبل الادارات والعاملين فيه من اجل الحفاظ على المستوى المطلوب. لكن هذه القدرة لديها حدود، لذلك نرفع الصوت ونحذر وندعو إلى تحرك القيمين في القطاعين الرسمي والخاص لمساعدتنا من أجل الحفاظ على هذا المستوى الطبي الرفيع في لبنان. لا يزال المريض في لبنان يجد الطبيب عند الحاجة وفي أي وقت، كما يستطيع الدخول إلى الطوارىء وتلقي العلاج واجراء الفحوص، كذلك لا تزال حتى اليوم التسهيلات موجودة وفعالة. لكن، لكي نحافظ على هذه الميزات، نحن بحاجة إلى التضامن ومساعدة القطاع الاستشفائي لكي يحافظ بدوره على هذه القدرات في هذه الظروف الصعبة. غايتنا مساعدة المريض وتأمين كل من يحتاجه على صعيد الاستشفاء اللائق والجيد بطرق طبية حديثة، لكن كل الناس يجب أن تعلم بأن هذا الطب الحديث والادوية الجديدة والتقنيات المتطورة مكلفة جدا. انا اقول دائما هناك جهة يجب ان تدفع هذه الكلفة، الجهة الضامنة أو الدولة أو المريض، أو الطرفين بالتكافل والتضامن بين الجهة الضامنة والمريض، وهذا واقع لا يمكننا ◄



◄ الخروج منه. هناك عمليات جراحية تكلف اليوم عشرات آلاف الدولارات، وثمة ادوية يبلغ ثمنها آلاف الدولارات، وهناك علاجات صعبة وطويلة. كل هذا يحتم وجود اموال طائلة تستخدم في هذا القطاع، وهذا الامر لا يمكن تأمينه بدون وجود مال لتغطية كل هذه النفقات مع تفهمنا للوضع المالي للناس.

■ هناك حديث متزايد عن تفاوت القدرة على الحصول على الرعاية الصحية بين اللبنانيين. كيف يمكن تحقيق التوازن بين استدامة المستشفيات الخاصة وضمان حق المواطن في الحصول على رعاية صحية لائقة؟

□ المستشفيات في القطاع الخاص لا تزال في مستوى جيد جدا. فالجسم البشري الذي يضم طاقم الاطباء والعاملين في القطاع ممتاز، ويشكل حجر الزاوية في القطاع. كذلك تعتبر الادارات التي تتمتع بروح تجدد دائم وتوق نحو الافضل، صمام امان لهذا القطاع. ما ينقصنا وما نحتاج اليه في القطاع الخاص، هو الاستقرار الامني والسياسي الذي ينعكس ايجابا على المرضى واعداد المرضى وعلى السياحة الطبية والسياحة الاستشفائية من الخارج. هذا الاستقرار يساعد على انتعاش الاقتصاد وتحسين الوضع المالي، لذا نحن ننتظر ونأمل انخفاض اسعار النفط والبترول لكي تخف الكلفة علينا، وهذا الامر ينعكس ايضا على كلفة المواد الطبية عالميا.

> **نطالب بدعمنا في مجال الطاقة واسعار تفضيلية للكهرباء**

■ كيف تتصورون مستقبل المستشفيات الخاصة في لبنان؟ وهل انتم متفائلون بقدرة القطاع على النهوض واستعادة دوره الاقليمي في مجال الاستشفاء؟

□ القطاع الاستشفائي في حاجة الى تعديل التعرفة وزيادتها من قبل الهيئات الضامنة الرسمية وكذلك تعرفة شركات التأمين، مما ينعكس ايجابا على ميزانية المستشفيات وتأمين فائض يساعدها في عملية التطوير وشراء المعدات الحديثة. القطاع الاستشفائي في لبنان لديه مستقبل زاهر في حال تأمن الاستقرار، ونحن مع كل هذه الظروف الصعبة ما زلنا نتمتع بنظام استشفائي في القطاع الخاص مشهود له في الشرق وحتى في الغرب. حتى اليوم يأتينا مرضى من اميركا وكندا واوروبا ويطلبون مواعيد لاجراء فحوص او عمليات جراحية في لبنان. وفي حال ساد الاستقرار في لبنان، سيكون للسياحة الاستشفائية موقع مهم لأننا نتقدم في القطاع الاستشفائي الخاص على سائر الدول العربية، ونستطيع ان نلعب دورا مهما في السياحة الاستشفائية لسنوات عديدة.

■ ما الذي تطالبون به تحديدا من الدولة اللبنانية في المرحلة المقبلة لانقاذ القطاع الاستشفائي الخاص وتعزيز قدرته على الاستمرار؟ وهل ترون ان هناك رؤية وطنية واضحة لاصلاح القطاع الصحي؟

□ طبعا، هناك دور للدولة عليها القيام به حاليا وهو دعم القطاع الاستشفائي الخاص لأن هذا القطاع يؤمن حوالي 80% من القطاع الاستشفائي ككل، بينما المستشفيات الحكومية تؤمن في الحد الاقصى 20 الى 25% من الاعمال الاستشفائية في لبنان. كذلك فان مستشفيات القطاع الخاص لديها تقنيات وعمليات تجريها غير متوافرة لدى القطاع الحكومي، رغم ان القطاع الحكومي تقدم واصبح افضل من السابق، ولكن لا يزال لديه نقص في امور كثيرة. ان الدينامية الموجودة في القطاع الخاص يمكن تعزيزها ودعمها من قبل الدولة، بما ينعكس ايجابا على الدولة ككل وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام، لأن ذلك يسمح بزيادة رواتب الموظفين وايجاد حركة في السوق مع الموردين ويوفر زيادة السياحة الطبية. لذلك، نحن نطلب من الحكومة دعمنا في مجال الطاقة لجهة الأسعار التفضيلية في المازوت والكهرباء، لأن ميزانية الطاقة تلتهم غالبية مصاريف المستشفيات.



الملف

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

قطاع النقل المشترك دخل مسار التطوير شيّا: تغطية جغرافيّة شاملة وتحسين الخدمة

مع تزايد الإقبال على المواصلات العامة في لبنان، بفعل ارتفاع كلفة التنقل بالسيارات الخاصة وتفاقم الأعباء المعيشية، يعود ملف تحسين هذا القطاع إلى الواجهة، وسط تساؤلات عن غياب توجه رسمي لمواكبة هذا التحول ومضاعفة عدد الباصات العاملة، بما يتيح توسيع التغطية لتشمل شريحة أكبر من المواطنين ومناطق اكبر داخل البلد

في ظل الاعتماد الكبير على السيارات الخاصة، ترتفع معدلات استهلاك الوقود والتلوث، في حين لا تزال خدمات النقل المشترك عاجزة عن تلبية احتياجات الناس بصورة شاملة ومنتظمة نتيجة محدودية الخطوط، وعدم توافر شبكة متكاملة تربط العاصمة بيروت بضواحيها والمناطق اللبنانية كافة. لا تقتصر هذه الاهمية على توفير وسيلة أقل كلفة، بل تتصل مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يساهم تنظيم هذا المرفق في تسهيل وصول المواطنين إلى فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية والإدارية، كما يساعد على تنشيط الحركة التجارية والسياحية، ويحد من الوقت الذي يهدر يوميا على الطرقات. كذلك، فإن التقدم في هذا المجال من شأنه أن يحد من الانبعاثات الضارة، بما ينسجم مع التوجهات الحديثة نحو وسائل نقل أكثر استدامة وصداقة للبيئة. إن المبادرات المتفرقة وبناء شبكة حديثة ومتكاملة، يمكن أن يشكلا خطوة أساسية نحو تحسين نوعية الحياة، تخفيف الأعباء، تعزيز الإنتاجية، خلق فرص عمل وإعادة تنظيم الحركة، بما يضعنا على مسار أكثر استدامة في ادارة هذا القطاع ومواكبة متطلبات التنمية.
"الامن العام" حاورت المدير العام لمصلحة السكك الحديد والنقل المشترك زياد شيا.

■ ما هي أهمية النقل العام وكيف يمكن أن يساهم في تخفيف الأزمات اليومية التي يعاني منها المواطنون؟
□ تزداد مكانة هذا المرفق الحيوي لكون الناس يعانون من الازدحام المروري، ارتفاع أسعار المحروقات، كلفة صيانة السيارات، وصعوبة التنقل بين المناطق مما يزيد الضغط على الطرقات، ويرفع المصاريف، ويجعل الوصول إلى أماكن العمل والجامعات والمدارس أكثر صعوبة، خصوصا بالنسبة إلى أصحاب الدخل المحدود. إن تطويره من شأنه أن يخفف الأعباء المالية، من خلال توفير وسائل آمنة وبتكلفة مقبولة، كما يساهم في الحد من زحمة السير، اضافة الى تقليل استهلاك الوقود، وتخفيف تلوث الهواء. من هنا، تبرز أهمية إعادة إحياء سكك الحديد، إلى جانب تطوير خطوط الباصات ضمن خطة متكاملة تربط المدن والبلدات بعضها ببعض، وتوفر خيارات متعددة. فالقطار، متى توافرت له البنية التحتية المناسبة والتشغيل المنتظم، يمكن أن يشكل وسيلة فعالة لنقل أعداد كبيرة من الركاب. كذلك، فإن الاستثمار لا يعد مجرد تحسين للخدمات، بل يخفف الوقت الضائع في الزحمة، ويساعد على تنشيط الحركة التجارية والسياحية، لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب رؤية واضحة طويلة الأمد. كذلك اشدد على اهمية التعاون بين المؤسسات الرسمية والبلديات والجهات المعنية، لضمان استمرارية المشاريع وتحويلها إلى خدمات فعلية يستفيد منها الجميع.

■ أين أصبحت جهود النهوض في هذا القطاع، وما هي أبرز الأولويات للمرحلة المقبلة؟
□ بدأنا العمل على توسيع نطاق الخدمات انطلاقا من ضرورة وجود نقل عام فاعل، فتتولى الدولة مسؤولية الإشراف عليه وحمايته، بالتوازي مع الاستفادة من دور القطاع الخاص ضمن إطار قانوني واضح.

■ كم يبلغ عدد الباصات العاملة حاليا، وما هو الهدف الذي تسعون إلى تحقيقه؟
□ يتراوح العدد في الوقت الراهن بين 80 و90 حافلة، نعمل على رفعه إلى نحو 250 قبل نهاية العام، بما يسمح بتوسيع التغطية الجغرافية وتحسين الخدمة. كما أن بعض الباصات كانت قد قطعت مسافات طويلة جدا، مما جعل صيانة عدد منها غير مجدية اقتصاديا، لذلك سيتم اخراجها من الخدمة.

■ ماذا عن الهبتين الصينية والعمانية، ومتى يمكن الاستفادة منهما؟
□ نحن ننتظر هذه الهبات، وقد قطعت الاتصالات والمشاورات التقنية والقانونية مراحل متقدمة لتحديد المواصفات المناسبة للطرقات اللبنانية واحتياجات الركاب. هذه الباصات ستعمل على الديزل، في حين ندرس إمكانات التوجه مستقبلا نحو النقل الكهربائي وفقا للشروط التقنية والتشغيلية المطلوبة. كذلك، اشير الى وجود تقدمة عمانية من 20 حافلة، نسعى الى تسلمها وإدخالها في الخدمة.

■ ما هي الخطوط التي تشملها خطة التوسع؟
□ تتضمن الخطة 16 خطا، تشمل بيروت - طرابلس، بيروت - صيدا، بيروت - شتورا، بيروت - بعبدا، وبيروت - بكفيا، إلى جانب 6 خطوط داخل العاصمة. نعمل أيضا على توسيع الشبكة في اتجاه عكار، جرد عاليه، البقاع الغربي وراشيا، فضلا عن عرمون والدوحة وقبرشمون وبشامون والشويفات، مع توجه مستقبلي نحو اللقلوق وفقرا.


المدير العام لمصلحة السكك الحديد والنقل المشترك زياد شيا.

هدفنا استكمال تشغيل الباصات المتوافرة خلال شهر.

■ ما هو حجم الإقبال على النقل المشترك وكيف يمكن زيادة عدد الركاب؟
□ يتراوح حاليا بين 7 و8 آلاف يوميا، ونسعى إلى رفعه إلى نحو 12 ألفا. يتطلب ذلك تحسين مستوى الخدمة وتعزيز السلامة والالتزام بالمواعيد وتوسيع الخطوط. زودت الحافلات بكاميرات مراقبة وأنظمة تحديد المواقع GPS، وقمنا بربطها بغرفة عمليات لمتابعة الحركة. كما اعتمدنا البطاقات المسبقة الدفع وأتحنا معلومات عن الخطوط عبر Google Maps.

■ كيف تضمنون حسن الادارة ومراقبة الشركات المشغلة؟
□ فازت شركة الأحدب بمهمة التشغيل وفق إجراءات الشراء العام، لكن ذلك لا يعني تراجع دور الدولة أو تخليها عن مسؤولياتها. فالمصلحة تتابع الاداء من خلال آليات إشراف ورقابة مستمرة، وتتدخل عند حصول أي مخالفة. المطلوب هو الجمع بين الكفاءة والمحاسبة، بحيث نبقى المرجع المسؤول عن ضمان حسن التنفيذ.

نعمل على رفع عدد الباصات الى 250 حافلة

■ شهد القطاع تعديات في حق بعض السائقين، كيف تتعاملون مع هذه الحوادث؟
□ اتخذنا بالتنسيق مع وزير الأشغال العامة والنقل، موقفا واضحا برفض أي اعتداء على السائقين، والتأكيد على أن هذه الامور يجب ألا تمر من دون محاسبة. حماية العاملين وصون كرامتهم مسؤولية أساسية، لذا ندعو الأجهزة الأمنية والقضائية إلى تطبيق القانون في حق المخالفين. في الوقت نفسه، نحن لا ندعي أن القطاع خال من الأخطاء، بل نعمل على معالجتها ومساءلة المكلفين بها. وهنا اتوجه بالشكر الى المديرية العامة للامن العام على جهودها في توقيف المعتدي على سائق الباص، وكل التقدير للمدير العام اللواء حسن شقير على دوره الفعال في حفظ الأمن وحماية الناس.

■ كيف تنظرون إلى العلاقة بينكم وبين القطاع الخاص، وما هو المطلوب لتنظيمها؟
□ لا نريد إلغاء الدور الذي يقوم به، بل نريد وضع قواعد واضحة تنطبق على الجميع. لقد عملنا خلال السنتين الماضيتين على إطلاق شراكات مع جهات خاصة لتشغيل الخدمات، انطلاقا من قناعتنا بأن التعاون بين القطاعين يمكن أن يحقق نتائج إيجابية، شرط أن يبقى تحت الرقابة. كما يجب معالجة مشكلة الباصات غير المرخصة والنقل غير الشرعي، بما يضمن المنافسة العادلة ويحمي الجميع.

■ ما الذي تحتاجون إليه لتصبحوا أكثر قدرة على الاستمرار والتوسع؟
□ نريد دعما مستداما وتمويلا واضحا، تخطيطا موحدا، وإدارة قادرة على التعاون مع مختلف الجهات المعنية. كما نحتاج إلى حماية تضمن استمرارية الخدمة وعدم خضوعها للفوضى أو المنافسة غير النظامية. إن اولوية المرحلة المقبلة، هي توسيع شبكة الخطوط، وزيادة عدد الحافلات والركاب، وتعزيز ثقة المواطنين بنا.

■ ما هو ردكم على الانتقادات التي طالت قطار البربارة، وما هي الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها؟
□ أؤكد أن ما تم القيام به لا يدعي حل الازمة، بل يشكل خطوة رمزية وعملية لإعادة إحياء جزء من شبكة السكك الحديدية التي عانت لسنوات طويلة من الإهمال والتعديات. إن المشروع نفذ بإمكانات محدودة ومن دون تحميل خزينة الدولة أي كلفة، كما اشير إلى أن القطار صناعة لبنانية ويعمل بالطاقة الشمسية. إن الهدف منه هو إعادة الحياة إلى مسار مهمل، وتسليط الضوء على أهمية الحفاظ على شبكة الخطوط الحديدية، وتشجيع البلديات على حمايتها. كما اسأل الذين ينتقدون المبادرة أين كنتم عندما كانت النفايات والتعديات تطغى على السكة من دون تحرك جدي للحفاظ عليها. إن السخرية والتنمر لا يساعدان على التطور، ◄

◄ ولن يوقفا الجهود المبذولة لاعادة الاعتبار الى هذا المرفق الحيوي.

■ ما هي متطلباتكم في الفترة الراهنة وفي ظل الازمة التي نمر بها؟

□ نريد اليوم تطوير القطاع على الرغم من الامكانات الضئيلة، وتأمين حافلات حديثة وآمنة، ووضع جداول مواعيد منتظمة تتيح للركاب التخطيط لتنقلاتهم اليومية بثقة. كما نطلب النهوض بالمحطات وتجهيزها، وتسهيل الربط واعتماد أنظمة دفع متطورة، إلى جانب تعزيز الرقابة على جودة الخدمات. أشدد على التنسيق بين مختلف المعنيين الذي يعتبر عاملا أساسيا في إنجاح أي خطة إصلاحية، شرط أن تستند إلى تمويل مستدام وإدارة شفافة ومتابعة مستمرة للتنفيذ. كذلك، لا يمكن فصل المستقبل عن إمكانية تحديث شبكة السكك الحديدية وإعادة إحياء خطوط القطارات إذ يمكن لهذه المشاريع، إذا توافرت الدراسات الفنية والتمويل والإرادة التنفيذية، أن تشكل جزءا من منظومة نقل متكاملة. في موازاة ذلك، تبقى ثقة اللبنانيين عاملا حاسما في نجاحنا، إذ أن تشجيعهم على استخدام الحافلات، يرتبط بتوافر الخدمة بطريقة منتظمة، احترام المواعيد، تأمين السلامة والراحة، وتقديم تعرفة تتناسب مع قدراتهم المادية.

> **يشمل البرنامج 16 خطا تربط بيروت بالمناطق**



فالمواطن لن يتخلى بسهولة عن سيارته الخاصة، ما لم يجد بديلا عمليا وموثوقا يختصر الوقت والكلفة، ويضمن له الوصول إلى وجهته من دون مشقة. من هنا، لم يعد التقدم ترفا أو خيارا ثانويا، بل أصبح ضرورة تستدعي وضع برنامج طويل الأمد للوصول إلى حلول ممكنة.

■ هل هناك توجه لرفع التعرفة وكيف تعملون على تحديد تسعيرة تراعي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين؟

□ لا نريد أن يشكل النقل المشترك عبئا إضافيا على اهلنا، خصوصا في ظل الظروف المعيشية الصعبة. من هنا، نحرص على دراسة التعرفة بما يضمن أن تكون مناسبة لمختلف شرائح المجتمع، وأن تراعي الإمكانات المادية للمواطنين. فالهدف الأساسي تشجيع الناس على الاعتماد علينا، بما يتناسب مع القدرات المالية للمواطنين. لذلك، فإن أي دراسة للتعرفة يجب أن تأخذ في الاعتبار المصلحة العامة، وقدرة المرء على تحمل الكلفة، لأننا نطمح إلى أن نصبح خيارا متاحا للكل، وأن نشكل جزءا أساسيا من الحلول المطلوبة لتخفيف الأعباء اليومية عن افراد مجتمعنا.

■ ما هي الفائدة الاقتصادية التي سيوفرها احياء هذا القطاع؟

□ انه يعد مرفقا منتجا للغاية وتقوم عليه عجلة الاقتصاد اللبناني، نظرا إلى دوره الأساسي في ربط المناطق ببعضها البعض، تسهيل حركة المواطنين والبضائع، وتعزيز النشاط التجاري والصناعي والزراعي والسياحي. ان النقل لا يقتصر على تأمين الأشخاص من مكان إلى آخر، بل يشكل عنصرا أساسيا في حركة الإنتاج والتوزيع والتبادل التجاري، ويساهم في تحديد كلفة السلع والخدمات وقدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. وتكتسب المرافئ البحرية ومطار رفيق الحريري الدولي والمعابر البرية وشبكة الطرق، أهمية خاصة في ربط لبنان بمحيطه العربي والدولي، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير. في المقابل، نواجه تحديات عديدة، تنعكس سلبا على المؤسسات، من هنا تبرز ضرورة تحديث الطرق والمرافق اللوجستية، استقطاب الاستثمارات، وخلق فرص جديدة بما يعزز النمو. أخيرا، كل ما نبغي القيام به يساعد بلدنا على استعادة دوره كمركز حيوي للتجارة في المنطقة.

■ ما هي رسالتكم إلى الجهات الرسمية والقطاعات كافة؟

□ اتوجه للجميع بالقول إن تطوير النقل المشترك ليس مسؤولية مؤسسة واحدة، بل يتطلب تعاون الدولة والقطاع الخاص والهيئات الاقتصادية والاجتماعية. علينا الانتقال من اعتبار الحلول مستحيلة إلى الاستفادة من الإمكانات المتوافرة. فالتنظيم والدعم يخففان الأعباء عن الموظفين والطلاب والعائلات، ويسهمان في تحسين الظروف، كما يعززان حضورنا وقدرتنا على تقديم الخدمات ضمن نظرة واضحة وموحدة.

MARTON INDUSTRIES







The 30 years of experience in acoustic treatments as well as in residential muffler manufacturing, especially for low frequencies, are the core of the "Know How" of Marton Industries. In addition to its solid background, tough team work and ingenious progress planning rendered this society a pioneer in matter. Therefore, Marton Industries hold all advantages to provide the best and most efficient solutions to reduce pollution and minimize the disturbing noise for its surrounding. Furthermore, our horizon doesn't stop here. It goes beyond metallic & stainless steel structures, lift doors, water & waste water treatments and fire rated doors.

Address: Joseph Hakim Bldg, Behind NATGAZ, Industrial City, Nahr El-Mott
Tel: 01/885442 01/885443 76/132013 03/637790 Fax: 01/885443 Email: tony@martonind.net

تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

الذكاء الإصطناعي في لبنان من يحمي أجيالنا من الفضاء الرقمي؟

يشهد العالم تطورا تقنيا متسارعا ينعكس على مختلف جوانب الحياة، من العمل والتعليم إلى التواصل وتبادل المعلومات. وعلى الرغم من إسهام الوسائل الحديثة في تسهيل المعاملات وتوسيع آفاق المعرفة وتشجيع الابتكار، فإنها تفرض تحديات مرتبطة بصون الخصوصية والحماية الإلكترونية والحد من الأخبار الكاذبة، مما يتطلب ترسيخ ثقافة الاستخدام الآمن والمدروس

نواجه مرحلة مفصلية تفرض علينا مواكبة التحولات التكنولوجية والاستفادة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبح عاملا مؤثرا في أساليب الإنتاج والتفاعل. ومع اتساع استعماله في مختلف المجالات، تبرز الحاجة إلى رؤية وطنية تحدد كيفية توظيفها، بما يخدم التنمية، يعزز الابتكار، ويفتح آفاقا جديدة أمام المؤسسات والشركات والأفراد. لا تقتصر أهميته على ذلك فقط، بل تمتد إلى تأثيره المباشر في المجتمع، لا سيما في حياة الأطفال والمراهقين الذين باتوا أكثر انخراطا في البيئة الرقمية. فمن جهة، تتيح هذه الامور فرصا للتطوير وتسهيل الوصول إلى المعرفة، تحفيز الإبداع وتنمية المهارات، ومن جانب آخر تثير تحديات تتعلق بسلامة المحتوى، حماية البيانات الشخصية، وانتشار التزييف العميق، كما أن الاعتماد المفرط على هذه الأدوات الذكية، قد يضعف القدرة على التفكير النقدي والتحقق من الاشياء. من هنا، تبرز ضرورة تحقيق التوازن بين الاستفادة والحد من المخاطر، من خلال تدريب الجميع، ووضع أطر قانونية ورقابية تضمن الخصوصية ومساءلة الجهات المعنية عن إساءة الاستعمال.



"الأمن العام" حاورت وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كمال شحادة، والرئيس التنفيذي للمعلوماتية وأمن المعلومات في شركة "تاتش" حسن دهيني.

شحادة: نعمل لتطوير القوانين ومواكبة المستجدات

■ إلى أي مدى يشكل الذكاء الاصطناعي ضررا على الاجيال؟

□ لا يمكن القول إنه يشكل خطرا في ذاته على الاولاد قبل بلوغ سن الرشد، بل تتوقف مخاطره على طبيعة المحتوى الذي يتعرضون له، ومدى وعيهم على كيفية التعامل معه. فعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي توفرها هذه التكنولوجيا في مجالات التعليم والمعرفة وتنمية المهارات، إلا أن الاستعمال غير المسؤول لها قد يؤدي الى مجموعة من المشاكل، من بينها الوقوع تحت تأثير المضمون غير الملائم لأعمارهم، الاستغلال، انتهاك الخصوصية، سرقة البيانات الشخصية، فضلا عن الصور والفيديوهات المفبركة التي يمكن إنتاجها باستخدام التقنيات المتطورة، والتي قد يصعب عليهم التمييز بينها وبين ما هو حقيقي. كما أن الاعتماد المفرط عليه، قد يؤثر في قدرتهم على التفكير النقدي والتحليل والتحقق من الامور، ويجعلهم أكثر عرضة لتصديق الأخبار غير الموثوق بها، لذلك تبرز أهمية الحماية، والمساعدة من دون الحرمان من الفوائد. نجري حاليا نقاشات لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، في ظل التحديات الجديدة التي تفرضها هذه الامور، والحاجة إلى وضع آليات واضحة للتعامل معها. إن المطلوب حاليا، أن تتضافر الجهود لأن المسؤولية لا تقع على جهة واحدة، بل هي مشتركة تستدعي المتابعة المستمرة والتعاون بين جميع المعنيين. الهدف ليس منع أحد من اللجوء الى التطور، بل علينا تحصين المجتمع من الآثار السلبية التي قد تنجم عن إساءة استخدامه.

■ ما هي أبرز المشكلات التي يواجهها القاصر نتيجة الاستخدام غير المنضبط للتقنيات الذكية ووسائل التواصل؟ ومن يحاسب؟

□ ان الصعوبات التي نواجهها تشمل التنمر الإلكتروني، انتهاك الخصوصية، الاستغلال الرقمي، المضمون غير الصحيح، إضافة إلى الاعتماد المفرط على أدوات هذه التقنيات من دون التحقق من المعلومات. يقع على الأهل أيضا دور التأكد من أن ما يصل إلى أولادهم محدود. فعلى الدولة وضع التشريعات والرقابة، وعلى الشركات توفير بيئة أكثر أمانا، في حين يتوجب على أولياء الامور والصروح التربوية التوعية والتوجيه. إن الهدف ليس إبعادهم عن التكنولوجيا، بل إعدادهم للاستعانة بها، وتعزيز آليات الإبلاغ عن كل ما يدور في فلك الاحتيال، بالتنسيق مع كل المعنيين.

■ كيف يمكن مواجهة الأخبار الكاذبة والمفبركة التي طورتها الانظمة الذكية؟

□ لا يمكن القول إننا نمتلك تشريعات كافية ومتكاملة لمواكبة جميع التحديات التي تفرضها الابتكارات التكنولوجية المتسارعة. نحن نعمل بالتعاون مع وزارة العدل، على عدد من مشاريع القوانين التي تتعلق بالأمن السيبراني وخصوصية المعلومات وحماية البيانات الشخصية، باعتبارها ركائز أساسية لبناء إطار صحيح ومتكامل يواكب التطورات ويحد من المخاطر. كما نسعى من خلال هذه المشاريع إلى صون المواطنين، لا سيما الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، في مقدمها أصحاب الاعمار الصغيرة الذين يحتاجون إلى ضمانات إضافية تحميهم من الاخبار الضارة. كذلك نولي أهمية كبيرة لوضع قواعد صارمة، وتحديد مسؤوليات المنصات الرقمية ومساءلتها عند الإخلال بواجباتها، بما يضمن توفير بيئة إلكترونية موثوقة. لكن التحدي لا يقتصر على إصدار الانظمة، بل يشمل أيضا تطوير آليات تطبيقها ومواكبتها للتغيرات المستمرة، وتعزيز التعاون بين كل مكونات المجتمع، إلى جانب نشر الوعي الرقمي لدى الجميع. العالم يتطور بوتيرة سريعة، مما يفرض علينا مراجعة الضوابط بصورة مستمرة، لضمان عدم وجود ثغر يمكن استغلالها للإضرار بالافراد. هدفنا هو الوصول إلى منظومة متكاملة تحقق التوازن بين الاستفادة وحماية الحقوق والخصوصية، وتضمن اعتماد هذه التقنيات بطريقة سليمة مع الحفاظ على كل ما يصل الينا من جديد بعيدا من المخاطر والاستغلال. من المهم اليوم التمييز بين الحقيقي والمزور، كما يجب تعزيز المسؤولية وتشجيع المستخدمين على التحقق من كل معلومة قبل نشرها. فالأولوية هي وضع اطار وطني متكامل يجمع بين التشريعات الفعالة، المساءلة، التوعية، وحماية البيانات الشخصية. هذا لا يتحقق بالحظر وحده، بل ببناء بيئة تمكن الجميع من الاستفادة من التكنولوجيا وتحد من سلبياتها.



وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كمال شحادة.

■ عملت فرنسا على تقييد استعمال وسائل التواصل لمن هم دون 15 عاما، ماذا يمكن للبنان أن يستفيد منها؟

□ تظهر تجربة باريس أهمية وضع ضوابط لحماية القاصرين، ويمكن للبنان استثمار الامكانات لتطوير مقاربة متوازنة تجمع بين التنظيم القانوني والتوعية والرقابة. لقد واجه المنع، بصيغته الأصلية، عقبة دستورية في آب 2026. وهنا استطرد لأقول إن الهدف الاول منذ تسلمي المهام، كان ولا يزال التأسيس للحكومة الرقمية، ووضع الأطر التنظيمية الواضحة والمبادرات الداعمة لقيام اقتصاد متطور وآمن، تقدما للخدمات بطريقة راقية تليق بالناس. كما اعرّف بمبادرة "نمو" التي اطلقناها لتمكين أكبر عدد من الشباب من استعمال التكنولوجيا المتقدمة عبر ورش تدريبية متخصصة انطلقت في مختلف المناطق.

دهيني: التقنيات الذكية لا تغني عن التشريع

■ هل تستطيع شركة touch حظر المواقع أو التطبيقات ذات المحتوى الضار أو غير المناسب للأطفال والمراهقين؟

□ تمتلك الشركة الإمكانات التقنية التي تتيح لها حجب نطاقات ومواقع إلكترونية وعناوين محددة على مستوى الشبكة، بما يحد من الوصول إلى المعلومات المؤذية أو غير المناسبة، بما في ذلك المحتوى الذي قد يعرض الاولاد لمشكلات مختلفة. لكن تنفيذ الحظر لا يتم بقرار منفرد من جانبنا، بل استنادا إلى القرارات والتوجيهات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة، لا سيما القضاء ووزارة الاتصالات ◄

والأجهزة الأمنية المعنية، ووفقا للأطر النظامية والإجراءات المعتمدة. في هذا السياق، من المهم التمييز بين القدرة التقنية على الحجب والصلاحية لاتخاذ القرار في شأنه، إذ تلتزم الشركة تنفيذ التوجيهات الرسمية ضمن نطاق اختصاصها. كما أن التعامل مع المضامين غير المناسبة يتطلب تنسيقا بين الجهات المعنية، إلى جانب تعزيز الوعي لدى الأهل والمراهقين بسلبيات الاستعمال غير الآمن للإنترنت، وتشجيع الإبلاغ عن الاشياء المخالفة أو المسيئة. فتقييد الوصول إلى الامور الخطرة، قد يشكل إحدى الوسائل للحد من ولوج بعض المواقع، لكنه لا يكفي وحده لتوفير حماية شاملة للابناء، خصوصا في ظل تعدد التطبيقات وتطور أساليب النشر، مما يجعل الارشاد الرقمي والمتابعة الأسرية والتعاون المؤسسي عناصر مكملة وأساسية لرعاية المستخدمين الصغار.

■ هل يمكن منع المواد المنتجة تقنيا بهدف الخداع أو الغش أو التهديد؟

□ نحن نتمكن من ايقاف الروابط والمواقع والأرقام التي يثبت استعمالها في هذه الامور غير المشروعة، كمواقع التصيد الاحتيالي والرسائل المشبوهة. يتم ذلك، استنادا إلى معلومات التهديدات الأمنية وأنظمة المكافحة، أما المحتوى المتداول داخل المنصات العالمية فهو مشفر ولا يستطيع مشغل الاتصالات الاطلاع عليه أو تمييزه. لذلك، فان مهمة رصده وإزالته تقع أساسا على عاتق هذه المواقع، بالتعاون مع الجهات الأمنية المختصة، وهكذا يبقى ادراك المستخدم خط الدفاع الأول.

■ هل تستطيعون توفير خدمة رقابة أبوية؟

□ نقدمها عادة وفقا لمستويين: الجهاز كأدوات الإشراف العائلي المتوافرة مجانا في الهواتف وأنظمة التشغيل، وننصح الأهل باستخدامها. اما على صعيد الشبكة، فالخدمة التي يقدمها المشغل تتيح تحديد فئات المواقع والتطبيقات المسموح بها لابنائهم. المنفعة الثانية ممكنة تقنيا، وتدرس "تاتش" إمكانية تقديمها كاختيارية ذات القيمة المضافة، إذا كان المنع دقيقا ومحددا، أي أن يستهدف مواقع أو روابط مصنفة ضارة،


الرئيس التنفيذي للمعلوماتية وأمن المعلومات في شركة "تاتش" حسن دهيني.

استنادا إلى قرار قانوني واضح وأدوات تصفية تعتمد على سمعة القوائم المحدثة باستمرار، لا أن يطال التسهيلات بأكملها. كما أن الحلول الاختيارية تحقق هذا التوازن، لأنها تضع القرار في يد الآباء والمستفيد بدلا من فرض قيود عامة على الجميع.

■ ما هي حدود قدرة شركة الاتصالات على حظر المواقع؟ وهل تحتاج إلى تعاون مع الجهات الرسمية أو شركات التطبيقات؟

□ للحجب على مستوى الشبكة حدود واضحة، فمعظم حركة الإنترنت اليوم مشفرة. كما تتمتع شركات الاتصالات بقدرة على حظر بعض المواقع والمحتويات، لكن هذه القدرة لها نطاق معين، مما يجعل من الصعب التمييز بين محتوى وآخر داخل المنصة الواحدة. كذلك، يمكن الالتفاف على بعض الاجراءات عبر اعتماد الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN)، فضلا عن أن اخفاء مادة رقمية كبرى، قد يتعذر من دون الاستغناء عن فضاء رقمي بأكمله، وهو ما قد يحرم المستخدمين من الوصول إلى خدمات مشروعة. لذلك، لا يمكن الاعتماد على التعطيل كوسيلة شاملة للحماية، بل لا بد من التعاون بين كل المعنيين على ثلاثة مستويات أساسية هي السلطات الرسمية التي تتولى وضع الأطر واصدار القرارات المتعلقة بتحديد نطاقها وفقا للانظمة المرعية الإجراء، علما أن مزودي الخدمات والمنصات الرقمية التي تمتلك القدرة على إزالة المضمون المخالف من مصدره، وتعطيل الحسابات التي تنشر، وتطوير آليات الإبلاغ والمراجعة. كما أضيف الى ذلك، الأهل والمدارس، من خلال تعزيز التوعية، ومتابعة استعمال الأطفال والمراهقين للإنترنت، وتعليمهم كيفية التمييز بين المواد. من هنا، لا بد من أن أقول، إن الوقاية الفاعلة تتطلب الجمع بين الإجراءات التقنية والتشريعات الواضحة، بما يضمن الحد من الامور غير المجدية، من دون المساس غير المبرر في حق المستخدمين في الوصول إلى الخدمات المشروعة.

■ هل يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لاكتشاف المضمون المؤذي والحد من انتشاره قبل وصوله إلى المستخدمين؟

□ لقد بات ركيزة أساسية في أنظمة الأمن الفضائي الحديث والمتقدم، فهناك أنظمة لكشف التسلل ومكافحة الاحتيال. تستخدم خوارزمياته لتحليل حركة البيانات ورصد الأنماط المشبوهة، واكتشاف البرمجيات الخبيثة والتصيد الخادع والرسائل الاحتيالية، بشكل استباقي، علما أن الشركة تعمل على تعزيز قدراتها في هذا الاتجاه ضمن منظومتها للحماية الرقمية. أما رصد المواد المنشورة وحذفها، فهي من مسؤولية القنوات الالكترونية في الدرجة الأولى. علما أن التقنيات الذكية تظل أداة مساعدة لا تغني عن الإطار التشريعي والرقابة البشرية والتوعية.

"الذكاء الإصطناعي"... ضوابط vs أخطار



شهد العالم تحولات دراماتيكية نتيجة الذكاء الاصطناعي أو ربما سنعتاد على تسمية جديدة هي "الذكاء الفائق"،(super intelligence- SI)، الذي لم يعد مجرد تقنية متقدمة يجري استخدامها في مراكز الدراسات والأبحاث، بل أصبح واقعا سيرافقنا كالظل بشكل مستدام.

بدأت البحوث الحديثة في هذا المجال في منتصف القرن العشرين، لا سيما بعد مؤتمر "دارتموث" عام 1956، ثم تطورت بصورة تدريجية خلال العقود التالية. إلا أن الانطلاقة الكبرى جاءت مع تطور الحوسبة، وتوافر كميات هائلة من البيانات. فكان التحوّل الكبير عام 2022، حيث ظهرت تأثيراته الإيجابية، ويا للأسف السلبية ايضا، في كل القطاعات ومندرجات الحياة. الطب وتشخيص الأمراض واكتشاف الأدوية، الصناعة والروبوتات ومراقبة الجودة، الزراعة وإدارة المياه والمحاصيل، المصارف وكشف الاحتيال، النقل والطاقة، التعليم والبحث العلمي، الإعلام، الإدارة العامة والأمن السيبراني.

السؤال المطروح هو ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيدخل حياتنا، بل كيف سنستخدمه وبأي ضوابط؟

في وقتنا الراهن، تبرز مخاطر جدية، خصوصا بالنسبة إلى الأطفال، فيما العالم يسعى لدرء اخطاره. ففي أوستراليا فرض التشريع في 10 كانون الأول 2025 قيودا على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لمن هم دون 16 عاما، مع استثناءات للتعليم والصحة والتطوير المهني وغيرها. أما الاتحاد الأوروبي، ففي أيلول 2026، اقترحت المفوضية إطارا جديدا لحماية الأطفال رقميا، يتضمن جعل بعض روبوتات المحادثة ورفقاء الذكاء الاصطناعي مغلقة افتراضيا أمام القاصرين، على أن يتمكن الأطفال من إدارة حسابات التواصل الاجتماعي بأنفسهم بدءا من سن 15.

اما الرئيس الاميركي الأسبق باراك اوباما فقد كان له وجهة نظر مميزة، حملت في طياتها تحذيرا مبطنا من هذه التكنولوجيا بقوله: "لا أعتقد أن هذه التكنولوجيا مبالغ في تقدير أهميتها، فقد اصبحت الآلات قادرة على تعليم نفسها بنفسها. ولم تعد مضطرة إلى انتظار البشر لكي يكتشفوا الأشياء ويعلّموها إياها". وسأل عن مخاطرها، فأجاب: "الخطر الكبير الذي نراه في أفلام الخيال العلمي، أن تصبح هذه النماذج أكثر ذكاء منا، وأن تقرر أن البشر لا مشكلة في وجودهم، لكنهم ليسوا ضروريين. ثم تبدأ بوضع أهدافها الخاصة، وتقوم الروبوتات القاتلة بالقضاء علينا، أو نضطر إلى الخضوع لها، وقد يكون هناك احتمال، ولو كان غير صفري، لحدوث ذلك".

اضاف: "المشكلة الأكثر خطورة هي أن هذه النماذج إذا وقعت في أيدي أشخاص سيئين، قد يستخدمونها للقيام بأشياء سيئة. ويمكن تسليحها أو استخدامها لأغراض ضارة، كما يمكنها أن تسبب الكثير من الأذى والمشكلات".

اذا، الخطر قائم، والخشية أن يتم استغلال الذكاء الاصطناعي من جانب شبكات الجريمة المنظمة والتهريب والاحتيال والهجمات السيبرانية، والتنمر ونشر الشائعات وانتحال الشخصيات والتلاعب بالمعلومات. لكن في الوقت نفسه، الذكاء الاصطناعي له وجه آخر ايجابي، فهو يستطيع كشف الاحتيال، ورصد الهجمات الإلكترونية، واكتشاف المحتوى المزيف، وتحليل العمليات المالية المشبوهة، ومساعدة المؤسسات الأمنية والعلمية والطبية في معالجة كميات ضخمة من المعلومات. لذلك لا يبدو الحل في منع الذكاء الاصطناعي، بل في تنظيمه وضبطه وحسن استخدامه ومنع ذوي الارادات الاجرامية من استثماره. المطلوب تطوير تشريعات تحمي الإنسان، وإلزام الشركات بمبادئ السلامة منذ التصميم، تعزيز حماية البيانات، ووضع ضوابط خاصة لحماية الأطفال، وإبقاء القرار البشري حاضرا في المجالات الحساسة كالطب والقضاء والأمن والتعليم.

التحدي الحقيقي ليس في الذكاء الاصطناعي نفسه، بل في الطريقة التي يختار الإنسان استخدامها. فإذا أحسنّا توجيهه، يمكن أن يصبح أداة هائلة لخدمة العلم والصناعة والتعليم والطب والاقتصاد والأمن. أما إذا تركناه بلا ضوابط، فقد يتحول إلى أداة تضاعف قدرات الجريمة والتضليل والاستغلال.

المبدأ الأساسي في عصر التكنولوجيا الفائقة، هو أن يزيد الذكاء الاصطناعي من قدرة الإنسان لا أن يلغي عقله، وأن يخدم المجتمع لا أن يتحكم به.

"الأمن العام"

مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

أين أصبح الحراك النيابي للتمديد لليونيفيل؟ خلف: مطلوب إعادة النظر في القرار 2790

بعد التطورات الدراماتيكية التي حصلت في الجنوب، وأدت إلى توسع الإحتلال الإسرائيلي في مناطق مختلفة، إنطلق منذ شهر أيار المنصرم تحرك نيابي عبر توقيع عريضة من 86 نائبا على رأسهم رئيس المجلس النيابي، تطالب بتمديد عمل قوات الطوارىء الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل) إنطلاقا من ضرورة إعادة النظر في القرار 2790

لم تركز العريضة النيابية على مطلب التمديد الآلي لليونيفيل، بل على ضرورة إعادة النظر بالقرار 2790 انطلاقا من أن الوقائع الميدانية التي صدر القرار في ظلها تغيرت بصورة جوهرية.
"الأمن العام" إلتقت النائب ملحم خلف.

■ هل يمكن أن تشرح لنا كيف انطلقت فكرة العريضة النيابية التي تطالب بالتمديد لليونيفيل في الجنوب؟

□ في شهر آذار 2026، وبعد التطورات الخطيرة التي شهدها جنوب لبنان، شعرنا بقلق بالغ من إنهاء مهام اليونيفيل في ظل هذا الكم من المخاطر التي تهدد الجنوب وأهله. من هنا، انطلقت فكرة توجيه كتاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، للمطالبة بإعادة النظر في القرار 2790 على ضوء التطورات التي طرأت منذ صدوره. في مطلع أيار الماضي، وضعت نص العريضة واقترحته على جميع النواب من دون استثناء، فوقع عليه 86 نائبا، على رأسهم رئيس المجلس النيابي ونائبه. تكمن أهمية هذه المبادرة في أنها جمعت أكثرية نيابية موصوفة من مختلف الطوائف والمناطق والكتل السياسية، بما يؤكد أن حماية الجنوب وسيادة لبنان ووحدة أراضيه مسؤولية وطنية تتجاوز الاصطفافات السياسية.
قانونيا، نحن لا نطالب بتمديد آلي لليونيفيل، بل بإعادة النظر في القرار 2790 انطلاقا من مسألة أساسية: إن الوقائع الميدانية التي صدر القرار في ظلها تغيرت بصورة جوهرية، وبات إنفاذه بصيغته الحالية متعذرا عمليا. فاستمرار الاحتلال واتساع رقعته والتغيرات التي طرأت على الأرض تطرح تساؤلات جدية حول إمكان تطبيق الترتيبات التي نص عليها القرار، لا سيما في ما يتصل بمستقبل وجود اليونيفيل وانسحابها. عندما تصبح الوقائع التي يفترض أن ينفذ القرار في ظلها مختلفة بصورة جوهرية، لا يمكن التعامل مع التنفيذ وكأن شيئا لم يتغير. لذلك، نطالب مجلس الأمن بإعادة تقييم قراره والخيارات التي ينص عليها، بما يجعلها قابلة للتطبيق في ضوء الواقع القائم، ويمنع أي فراغ دولي يفاقم المخاطر في الجنوب. أما دستوريا، فتنطلق المبادرة من مسؤوليتنا كنواب في الدفاع عن سيادة لبنان ووحدة أراضيه، وحق المواطنين في البقاء في أرضهم بأمان. فنحن لا نعتبر اليونيفيل بديلا من الدولة أو الجيش اللبناني، بل مظلة أممية داعمة للشرعية اللبنانية، إلى حين تمكن الدولة من بسط سلطتها على كامل أراضيها. المسألة، إذا، ليست التمسك باليونيفيل، بل ضمان ألا يتحول انسحاب هذه القوة، في ظل استمرار الاحتلال وتعذر تطبيق الترتيبات القائمة عمليا، إلى عامل إضافي لزعزعة الاستقرار. المطلوب أن تساعد الأمم المتحدة عبر قوة اليونيفيل، الدولة اللبنانية على استعادة سيادتها وحماية أهل الجنوب، لا أن تحل مكانها.

■ أين أصبح التحرك الذي تقومون به في هذا المجال، وما هي النتائج التي توصلتم إليها؟

□ تحركنا مر بمرحلتين متكاملتين: مرحلة إيصال الموقف النيابي إلى المرجعيات اللبنانية والأممية والدولية، ومرحلة تدعيمه بمذكرة حقوقية وقانونية تشرح ضرورة إعادة النظر في القرار 2790 في ضوء التطورات الميدانية. في المرحلة الأولى، جرى ارسال المذكرة النيابية الموقعة من 86 نائبا عبر وزارة الخارجية اللبنانية إلى بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة، كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان جان أرنو. سلمنا المذكرة أيضا إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، حرصا على تكامل المبادرة النيابية مع الجهد الرسمي.
على المستوى النيابي، عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين اجتماعين: الأول مع سفراء الدول المساهمة بقوات في اليونيفيل، والثاني مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وقد عرضنا خلالهما مخاوفنا من تداعيات انسحاب اليونيفيل، وضرورة بحث مستقبل الوجود الأممي على أساس الوقائع الميدانية ومقتضيات الاستقرار في الجنوب. في المرحلة الثانية، جرى إعداد مذكرة حقوقية وقانونية تتناول الأسس التي تستوجب إعادة النظر في القرار، لا سيما التغيرات الجوهرية التي طرأت على الأرض وما نجم عنها من تعذر عملي لإنفاذ القرار بصيغته الحالية. وقد سلمت هذه المذكرة إلى رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء، والى وزير الخارجية والمغتربين بهدف إيصالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن. كما سلمت إلى سفارة اليونان، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن منذ الأول من تشرين الأول 2026، وإلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام جان بيار لاكروا، خلال زيارته إلى لبنان.
نعمل على توسيع دائرة الاتصالات لتشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ورئيس المجموعة العربية في المجلس، إلى جانب الدول الصديقة والمشاركة في اليونيفيل، بهدف حشد أوسع دعم دولي لمراجعة القرار والتوصل إلى مقاربة تمنع نشوء فراغ أممي في الجنوب. أما النتائج حتى الآن، فتتمثل في وضع القضية على الطاولة الرسمية والنيابية والديبلوماسية، لكن المسار لا يزال مستمرا، والوصول إلى النتيجة المطلوبة يحتاج إلى مزيد من الاتصالات والدعم الدولي الذي يترجم هذه المطالبة إلى خطوات عملية.

■ كيف كانت مواقف الدول الكبرى المعنية، لا سيما دول القرار والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي؟

□ لا يزال التواصل مع الدول الكبرى والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مستمرا، ومن المبكر الحديث عن موقف دولي موحد من المطالبة بإعادة النظر في القرار 2790. لذلك، نحرص على عرض الوقائع الميدانية الجديدة والحجج القانونية التي تستوجب مراجعة المقاربة المعتمدة. في هذا السياق، عرضنا هواجسنا خلال لقائنا مع لاكروا، حيث أكدنا له أن البحث في مستقبل اليونيفيل لا يمكن أن يقتصر على موعد انتهاء مهمتها، بل يجب أن يتناول طبيعة المرحلة التي ستليها، والخيارات الممكنة لتفادي أي فراغ دولي. نحن نريد أن نضع الدول المعنية أمام حقيقة أساسية: إن تغير الوقائع الميدانية يطرح إشكالية جدية بشأن إمكان إنفاذ القرار 2790 بصيغته الحالية. لذا، فإن المضي في ترتيباته من دون إعادة تقييمها، قد يؤدي إلى فجوة بين ما ينص عليه القرار وما يمكن تطبيقه فعليا على الأرض. المطلوب معالجة هذه الفجوة من خلال مراجعة جدية تأخذ في الاعتبار استمرار الاحتلال والتطورات التي طرأت منذ صدور القرار. أما بالنسبة إلى الدول الدائمة العضوية، فنحن نسعى إلى التواصل معها، انطلاقا من المصلحة اللبنانية، لا من منطق الاصطفاف مع دولة ضد أخرى. كما نؤكد أن هدفنا ليس التمسك باليونيفيل لذاتها، ولا أن تكون بديلا من الدولة أو الجيش اللبناني، بل أن يكون أي تغيير في وجودها مدروسا ومواكبا للمرحلة المقبلة، بما يعزز قدرة الدولة على ممارسة مسؤولياتها بقواها الأمنية الشرعية.

■ كيف يتم التنسيق مع الحكومة، وهل تعتقد أن هذا الحراك سيصل إلى النتيجة المرجوة؟



النائب ملحم خلف.

المبادرة ليست منافسة لعمل الحكومة ولا بديلا منها

□ نحن ننطلق من قناعة أساسية، وهي أن هذا الملف لا يمكن أن ينجح إلا من خلال تكامل الجهود بين السلطات الدستورية. فالحكومة مسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية والتفاوض باسم الدولة اللبنانية، فيما يتمثل دورنا كنواب، في المبادرة والمواكبة السياسية والديبلوماسية، وحشد أوسع دعم نيابي ووطني ودولي للموقف اللبناني. من هنا، حرصنا على وضع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في صورة تحركنا، وتسليمهم المذكرة النيابية والمذكرة الحقوقية والقانونية، لضمان تكامل المبادرة النيابية مع الجهد الرسمي، وإيصال موقف لبناني وطني جامع إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. المطلوب من هذا التنسيق أن يتحول الموقف اللبناني الجامع إلى جهد ديبلوماسي متكامل، يشرح للمجتمع الدولي أن الظروف الميدانية التي صدر القرار 2790 في ظلها قد تغيرت، وأن إنفاذه بصيغته الحالية بات متعذرا عمليا. من هنا، تصبح إعادة النظر فيه ضرورة لمعالجة هذا التعذر لا مجرد خيار سياسي. أما فرص النجاح، فلا أريد أن أقدم وعودا أو أن أستبق نتائج الاتصالات الدولية. فالمسار يتطلب جهدا ديبلوماسيا كبيرا وتفهما من الدول المعنية، لا سيما أعضاء مجلس الأمن. لكن العمل الجدي والمتواصل، يمكن أن يؤثر في مسار النقاش الدولي. نحن لا نضمن النتيجة، لكننا نرفض الاستسلام لاحتمال الفشل. فمسؤوليتنا أن نبذل كل ما نستطيع لمنع نشوء فراغ في الجنوب، وتأمين الظروف التي تساعد الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على كامل أراضيها، وحماية أهلنا في قراهم وصون سيادة لبنان. في النهاية، هذه المبادرة ليست منافسة لعمل الحكومة ولا بديلا منها، بل هي جهد نيابي مكمل للجهد الرسمي. فحين تتكامل الجهود النيابية والرسمية حول موقف وطني جامع وواضح، نستطيع إيصال صوت لبنان إلى المجتمع الدولي كصوت واحد، متضامن ومتكافل، دفاعا عن سيادته، ومنعا للفراغ في الجنوب، وتمكينا للدولة من بسط سلطتها على كامل أراضيها.

مقابلة

جورج شاهين
georgestchahine@gmail.com

على خلفيّة السباق بين الخيارات العسكريّة والديبلوماسيّة ديب: محادثات ترامب - بوتين انسحبت تهدئة في المنطقة

أجمعت القراءات المختلفة على أن المبادرات التي أطلقت حتى اليوم لم تحسم السباق القائم بين الخيارات العسكرية والديبلوماسية، وستبقى الريادة للأولى في المرحلة الراهنة في انتظار أي متغيرات قد تأتي بها الاستحقاقات المقبلة من الانتخابات الاسرائيلية والاميركية ومعها مساعي خفض التصعيد، وهو أمر يفرض ترقب الظروف المتوقعة لحظة بلحظة ورصد نتائجها

"الأمن العام" حاورت أستاذ الفكر السياسي في الجامعة اللبنانية الدكتور جيرار ديب.

■ إلى متى سيبقى السباق قائما بين الخيارات العسكرية والديبلوماسية في لبنان والمنطقة؟
□ أكثر من صفقة حملها اتصال الساعة ونصف الساعة بين الجانبين الأميركي والروسي، الجمعة 9 تشرين الأول الفائت، الذي لم يقتصر على رفع العقوبات عن صادرات الديزل الروسي. لكنه حمل مفاجأة على صعيد قرار الإدارة الأميركية الصادم الذي دعا رئيسها دونالد ترامب لأول مرة الى تنحي الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لإعادة انتخاب آخر، فطرح إشكالية إيران في مقابل أوكرانيا. محادثات الطرفين انسحبت على مسارات المنطقة لترجح خيار الديبلوماسية، وهو ما أكد عليه الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، خلال قمة رابطة الدول المستقلة المنعقدة في تركمانستان، من أن فرص نجاح المفاوضات مع واشنطن قائمة. لهذا، فإن استئناف الضربات مستبعدة في الوقت الحالي، طالما فتحت جبهة اليمن التي تجد فيها إيران ورقة ضاغطة إضافية في يدها، وتستغلها واشنطن لممارسة المزيد من الابتزاز السياسي على السعودية. هذا، على ما يبدو، ما فتح شهية واشنطن على استغلال الحرب مع أنصار الله التي بدأت ضرباتها تتوالى، وسط تعاون تركي وباكستاني على اكثر من مستوى، وهو أمر لا يحول دون فرضية العودة إلى مسار "كوينسي" بين المملكة السعودية والولايات المتحدة، لكن هذه المرة بشروط أميركية سقفها التطبيع مع إسرائيل. وعليه، لا عمليات عسكرية على إيران قبل انجاز الانتخابات النصفية الأميركية، بحسب ترامب، وحتى تتجلى مدلولات المكالمة بين بوتين وترامب، لا سيما وأن الروسي قدم اقتراحات حول الملف النووي الإيراني ومضيق هرمز.

■ إلى إي درجة يصح القول إن الانتخابات الإسرائيلية والأميركية قد جمدت المسارات الديبلوماسية؟
□ لا صوت يعلو فوق صوت الانتخابات النصفية الأميركية المزمع إجراؤها في 3 تشرين الثاني، بعد انتخابات الكنيست في 27 تشرين الأول الماضي، التي ستحدد مصير بنيامين نتنياهو، سياسيا وقضائيا. رغم حالة الانتظار التي تعيشها المنطقة على وقع الانتخابين، ورغم أن هناك تجميدا لمسار "اتفاق الإطار" بين لبنان وإسرائيل، إلا أن المؤكد هو انتهاء صلاحية "اتفاق إسلام أباد" الذي وقع في 17 حزيران بين الجانبين الأميركي والإيراني، بوساطة باكستانية. ذلك أنه اتفاق ولد ميتا، ولم يطبق أي من بنوده مع استمرار الضربات المتبادلة بينهما، وفي ظل الرفض الإسرائيلي لبنده الأول الذي يتضمن وقف الحرب على كل الجبهات. ما ينطبق على "اتفاق اسلام اباد" لا ينطبق على "اتفاق الإطار" الذي وقع بين لبنان والعدو في 26 حزيران الماضي. فالمساعي الديبلوماسية اللبنانية جدية لإنجاحه، رغم المماطلة الإسرائيلية، ومعها واشنطن التي تدرك أن فشله يعني إفساحا لدور أوروبي أوسع لا تريده. لهذا ستعمل إدارة ترامب على أن تبقى هي الضمانة الوحيدة لردع نتنياهو، وربما عبر إسقاطه في الانتخابات لصالح غادي آيزنكوت.

■ أي وسيلة يمكن اعتمادها لمنع أي فراغ أمني بعد اليونيفيل؟
□ الحرب مع إسرائيل ليست أزمة لبنان فقط، هناك تخوف لبناني من الوقوع في فراغ أمني في الجنوب تستغله إسرائيل لإطالة أمد احتلالها. لكن الاصرار اللبناني على الحفاظ على دور هذه القوات، يصطدم باصرار اميركي على وضع فيتو على تمديد ولاية اليونيفيل التي تنتهي ولايتها نهاية عام 2026. أما وقد دخل لبنان "بازار" التمديد لقوات اليونيفيل من عدمه، الأمر الذي فتح بابا أوروبيا لإيجاد خرق في جدار الفيتو الأميركي، فكان تأكيد ممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية كايا كالاس، التي زارت لبنان في 7 و8 تشرين الأول الفائت، تأسيس قوات أوروبية بديلة. إلا أن عمق الخلاف الأميركي - الأوروبي، واستبعاد خيار تعزيز قدرة الجيش اللبناني والقوى الأمنية حاليا، قد يدفع بالإدارة الأميركية إلى الذهاب نحو إعادة التمديد لهذه القوات سنة إضافية، إلا إذا كان لواشنطن حسابات بناء المنطقة الاقتصادية يعزز حضورا اسرائيليا دائما.

■ ما الذي تغير بعد بدء العمل بما قال به "حلف مكة"، وهل سقطت بقية التحالفات السابقة؟
□ أسقطت الاعتداءات الحوثية إعتداءات أنصار الله على الأراضي السعودية "اتفاق بكين" الذي وقع بين الإيراني والسعودي عام 2023 برعاية صينية، وما كان مقبولا سعوديا بوجود جماعة تصنفها إرهابية على حدودها بات اليوم مستحيلا، لهذا لم تعد الاتفاقيات تنفع بل الحسم، عسكريا أو ديبلوماسيا. تزامنا، تعتبر طهران أن حركة أنصار الله ورقة ضغط إضافية في يدها لتعزيز شروط التفاوض مع واشنطن. إذ يقف ترامب موقفا لا يحسد عليه، بين تدخل قد يوسع تورطه من مضيق هرمز إلى باب المندب وبين عدم المشاركة، الأمر الذي يسمح لحلف مكة بتفعيل محركاته في المنطقة على حساب الحضور الأميركي، لا سيما بعد تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإرسال ملف الاتفاق إلى مجلس النواب لدراسته خلال أيام. السيناريو التركي المستجد لا يؤكد التدخل العسكري بقدر ما يعتبر فخا لترامب لحثه على التدخل في اليمن، وسط عجز تركي - باكستاني في الاسناد بسبب حسابات ترتبط بتوجس توسع الحرب لتطال مصالحهما وأمن بلادهما مباشرة. لا يرتبط الأمر هنا فقط عند مصالح تركيا الخارجية، لكن لأنقرة نيات تستند إلى مبدأ تجنب المواجهة مع إيران. إذ أن التسريبات الصحافية عن اجتماع عقد بين النظام السوري وحزب الله في أنقرة ليس عابرا بل له دلالات. بالتوازي، فان العدو الذي يجمع الايراني والتركي هو اللاعب الكردي الذي يتلقى الضربات العسكرية من الطرفين. حالة باكستان لا تقل حذرا عن حال تركيا، هي التي تشترك بحدود طويلة مع إيران، قادرة على تحريكها في ظل حديث عن إيران لعسكرها على الحدود. لهذا تهتم باكستان بعدم اسقاط النظام في طهران كي لا تفلت الحدود المشتركة وتصبح بؤرا أمنية مشاكسة تعرقل أمنها الداخلي.



أستاذ الفكر السياسي في الجامعة اللبنانية الدكتور جيرار ديب.

لا عمليات عسكرية كبيرة على إيران قبل انجاز الانتخابات النصفية الأميركية

■ كيف تفسر موقف واشنطن الرافض للتدخل في باب المندب، فيما رحبت بالتدخل التركي - الباكستاني وتبرر ما جرى؟
□ تريث واشنطن في تقديم دعم عسكري مباشر للمملكة، لا يلغي فرضية التدخل في أي لحظة، علما أنها تحتاج حاليا إلى مزيد من تورط المملكة لأخذها إلى توقيع اتفاقيات إبراهام. لكن واشنطن تخشى خسارة حليفها الخليجي الذي لديه مروحة من التحركات خارج سربها، منها انضمام الرياض إلى قمة "شنغهاي" الاقتصادية الصينية، ووضعها فيتو رفعتها في وجه الأميركي في قمة "أوبك بلاس"، وصولا إلى حلف مكة. إلى الآن، لا تزل الأمور تصب لصالح عدم التدخل الأميركي، فحالة المراوحة هذه تجيد فيها واشنطن الرقص على حافة الهاوية مع تكثيف ضربات أنصار الله مستقبلا. لهذا، يجد أن عدم تدخله في الوقت الذي يفتح فيه أنصار الله باب المندب أمام السفن باستثناء السفن السعودية، هو مكسب انتخابي له ويدفع استراتيجيا بالرياض مع اشتداد الضربات إلى خيارات أحلاهما مر، وقد يكون منها التخلي عن فكرة حل الدولتين.

■ هل جمدت واشنطن الصراع الاسرائيلي - التركي، وهل يتأثر بالحضور التركي في السعودية؟
□ تعتبر واشنطن أن الصدام التركي - الإسرائيلي مسألة وقت، لكنها تعمل حاليا على ابعاده طالما لم تنضج بعد حصيلة التفاهم الذي تم التوصل إليه مع روسيا حول الملف الإيراني. إذ جل ما هو مطلوب حاليا هو تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، في موازاة سحب المملكة من حلف مكة الدفاعي للحد من النفوذ التركي المتعاظم بسببه، وفرض معادلة المساواة بين حلفائها الأربعة: السعودية، تركيا، إيران وإسرائيل، على أن تبقى أميركا ناظمة للعلاقة في ما بينها لتمسك بصمام أمان المنطقة. إن اضعاف النفوذ التركي في التوجه الأميركي، لا يتوقف عند حدود المنطقة فحسب، بل يتخطى ذلك إلى دور أنقرة الفاعل في حلف الناتو، مما يعطي قيمة مضافة إلى القوة الأوروبية التي تعمل كل من واشنطن وموسكو لإضعافها. لهذا، فإن بقاء أنقرة محدودة النفوذ هو المطلوب حاليا.

■ ما هي الانعكاسات المنتظرة على الوضع في لبنان إذا لم يتم اخراجه من الصراع الكبير؟
□ يبدو أن لبنان سيبقى في دائرة "مكانك راوح" إلى أن تتجلى الصورة النهائية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية والأميركية. إن أي حديث عن تطور أمني في الجنوب قبل الانتخابات الإسرائيلية بعيد عن الواقع، لا سيما وأن الادارة الأميركية ليست مستعدة لأي سيناريو عسكري في المرحلة الحالية. لهذا، لا تفاهمات بين لبنان واسرائيل قبل تظهير هوية الحكومة الإسرائيلية المقبلة وشكلها، في ظل عجز أوروبي عن أخذ أي مبادرة إلا بالتوافق مع واشنطن في هذا الشأن.

تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

مخاوف متعاظمة من ارتدادات زلزاليّة لتفجيرات إسرائيليّة تعبث بطبيعة الجنوب وتحفّز الفوالق الجيولوجيّة

تسببت التفجيرات الاسرائيلية العسكرية الضخمة في جنوب لبنان بمخاطر جيولوجية وبيئية، بعدما احدثت موجات ارتدادية أرضية شبيهة بالهزات تراوحت قوتها بين 3,8 و4,2 درجات على مقياس ريختر، مما أثار القلق من انعكاساتها على النشاط الزلزالي لوقوعها في مناطق قريبة من الفوالق، ومن تأثيراتها في بنية التربة والموارد المائية والمنظومة البيئية

تفجيرات هائلة هزت جنوب لبنان منذ تجدد الحرب مطلع آذار المنصرم، ونفذها الاحتلال الاسرائيلي بقوة تدميرية كبيرة، حتى دوت اصداؤها في مختلف انحاء الجنوب وبلغت المستوطنات الاسرائيلية المقابلة، ولم تقتصر اثارها على سطح الارض، بل امتدت الى منشآت ومواقع تحتها وفوقها، مخلفة دمارا واسعا واضرارا جسيمة. كما احدثت موجات الضغط والاهتزازات العنيفة الناجمة عنها تشققات في الجدران والاسقف والاساسات، واضعفت المباني وادت الى انهيار بعضها جزئيا او كليا، في مشهد عكس تصعيدا ميدانيا غير مسبوق.

جاءت التفجيرات العنيفة التي احدثت هزات ارضية، في سياق مئات التفجيرات الاقل حجما والتي تركت آثارا تراكمية واسعة في القرى والبلدات الجنوبية، لا سيما في بنيتها التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات والكهرباء إلى الطرق والمنشآت العامة، اضافة إلى اراضيها الزراعية مع احتراق اشجارها وتضرر تربتها وتعطل شبكات ريّها، بما هدد مصادر رزق الجنوبيين الذين يعتمدون عليها. هكذا بدا أن آثار هذه التفجيرات التي انتهت بثوان ستستمر لسنوات، تاركة جرحا مفتوحا انعكس على تفاصيل الحياة اليومية وعلى قدرة القرى على التعافي والصمود.

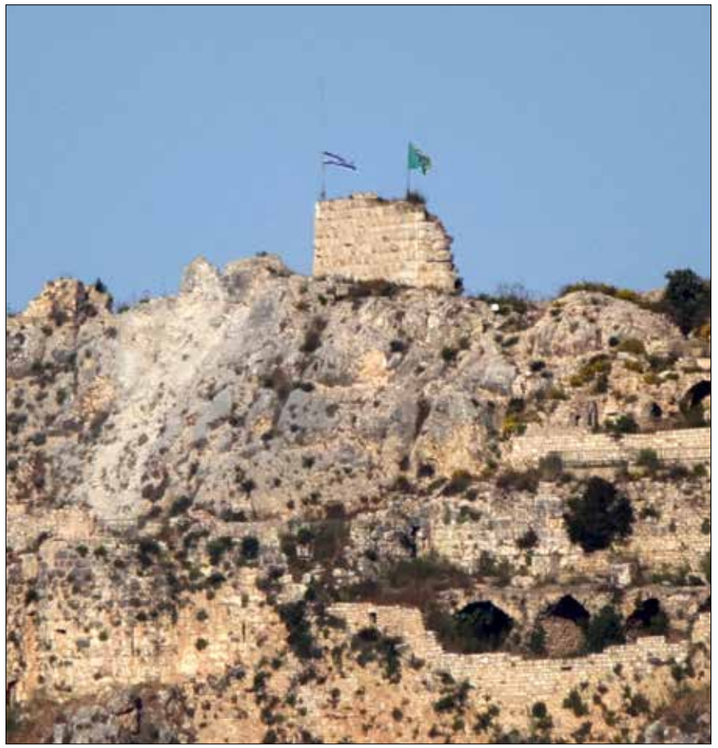
فقد تسبب تفجير نفق في مجدل زون بطول نحو 200 متر، تم حشوه بنحو 80 طنا من المواد المتفجرة، بموجات أرضية قوية شبهتها بيانات المركز الوطني للجيوفيزياء بتلك الناجمة عن هزة بقوة 3,1 درجات على مقياس ريختر. لم تقتصر تداعياته على موقع النفق، بل امتد اثره الى مساحة واسعة، ملحقا اضرارا بعدد كبير من المنازل في بلدتي مجدل زون والمنصوري، واحدث عصف هذا التفجير تغيرات في معالم المنطقة، إذ أن بلدة مجدل زون انشطرت جغرافيا إلى قسمين، وبحسب ما اظهرته صور الاقمار الاصطناعية، اتسعت رقعة الدمار، بعدما تحولت مبان واحياء الى ركام جراء الانهيارات التي طالت المنشآت والبنى الواقعة تحتها. كما طمست معالم عدد من العقارات وتداخلت حدود الاملاك، مما اضاف الى الخسائر العمرانية اشكاليات مرتبطة بإعادة تحديد الملكيات وتثبيت حدودها.

> **تفجيرات تنتهي بلحظات وتمتد آثارها الى سنوات كما تعجل موعد حدوث الهزات**



جاء التفجير يوم الأحد في 28 حزيران من العام الجاري، أي بعد يومين من توقيع اتفاق الاطار بين لبنان واسرائيل برعاية اميركية، الذي رفضه حزب الله واعتبره غير قائم. وأعلن جيش الاحتلال في اليوم ذاته من التفجير، انه ابلغ الولايات المتحدة الاميركية مسبقا بالعملية التي استهدفت النفق، في ضوء حجمها وكمية المتفجرات المستخدمة فيها، فيما يشير هذا الابلاغ المسبق، الى حساسية العملية وابعادها واحتمال أن تثير تداعيات ميدانية وسياسية.

كما بعثت اسرائيل عشية الجلسة التي كانت مرتقبة في روما لاستكمال النقاش حول تنفيذ اطار الاتفاق الثلاثي، برسائل ميدانية شديدة التصعيد، إذ نفذت القوات الاسرئيلية فجر الجمعة في 31 تموز الفائت عملية تفجير واسعة في محيط قلعة الشقيف التاريخية في جنوب لبنان. واعلن جيش الاحتلال أنه استخدم 700 طن من المتفجرات لتدمير ما قال انها شبكة انفاق تحت الارض في مرتفعات الشقيف، فيما سجل المركز الوطني للجيوفيزياء التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية موجات زلزالية ناجمة عن التفجير تعادل هزة بقوة 3,8 درجات، في مؤشر الى ضخامة الانفجار واتساع تأثيره.



لم تنحصر تداعيات عملية التفجير على بعدها العسكري، بل امتد اثرها الى عمق الارض، فقلبت باطنها وحركت طبقات التربة والصخور تحت وطأة الكمية الهائلة من المتفجرات. فقد اثارت مخاوف جدية على سلامة القلعة ومحيطها الاثري، لا سيما ان التفجير وقع على مقربة مباشرة منها. وحذرت "ايكوموس لبنان" التي تضم خبراء في الآثار والهندسة المعمارية والترميم وادارة التراث، من أن انفجارا بهذا الحجم لا يمكن افتراض انه مر من دون تأثير في بنية القلعة ومنشآتها، داعية الى تقييم دقيق للاضرار التي قد تكون لحقت بالموقع التاريخي، خصوصا وانه من نتاج الحركة الزلزالية المباشرة لفالق روم عبر العصور.

كذلك تكتسب القلعة أهمية تاريخية واستراتيجية استثنائية، فهي من ابرز قلاع جبل عامل، وتعود معالمها الاساسية إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وتعاقبت عليها مراحل تاريخية وعسكرية عدة، وادرجت الأونيسكو هذه القلاع من بينها قلعة الشقيف في قائمة المواقع المهددة بالخطر، اضافة الى أنها تتمتع ايضا بحماية معززة بموجب اتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية اثناء النزاعات المسلحة.

للقلعة ايضا مكانة بارزة في التاريخ الحديث لجنوب لبنان، اذ سيطرت عليها القوات الاسرائيلية خلال اجتياح عام 1982 وحولتها إلى قاعدة عسكرية وبقيت فيها حتى انسحابها من جنوب لبنان عام 2000، وهكذا عادت القلعة بعد التفجير الاخير إلى واجهة المشهد وسط مخاوف من أن تطاول تداعيات الحرب ارثا ثقافيا يعود الى قرون.

في امتداد لهذا المسار التصاعدي، جاء التفجير الثالث في مرتفعات علي الطاهر في توقيت بالغ الحساسية، تزامن مع مرحلة سبقت انعقاد الجلسة الثامنة من مفاوضات اتفاق الاطار الثلاثي في روما، الذي تأخر موعده المفترض برغبة اسرائيلية، بالتوازي مع احتدام اجواء الحملة الانتخابية واقتراب موعد الاقتراع في 27 تشرين الاول المنصرم، وبذلك بدا الحدث جزءا من مشهد متداخل تتقاطع فيه التطورات الميدانية مع الاستحقاقات السياسية والتفاوضية.

في خضم هذه الاجواء، شهدت مرتفعات علي الطاهر مساء الخميس 10 أيلول المنصرم،

> **عصف مجدل زون مزق البلدة وبدد حدود عقاراتها**

واحدة من اعنف عمليات التفجير واضخمها، نفذتها القوات الاسرائيلية التي ادعت انها استهدفت بنى تحتية تحت الارض، مستخدمة اكثر من 1100 طن من المتفجرات، اي ما يعادل 1,1 مليون كيلوغرام، مما احدث دويا هائلا، واهتزازات ارضية امتدت الى مناطق بعيدة. كما ادت الى هزة بقوة 4,2 درجات، شعر بها سكان النبطية ومناطق اخرى وصولا الى صيدا، فيما قذفت شدة الانفجار كميات كبيرة من الصخور والاتربة إلى الهواء مشكلة سحبا كثيفة من الغبار غطت بلدات مجاورة وشوارعها وسياراتها واسطح منازلها.

لم يكن اختيار علي الطاهر منفصلا عن اهمية الموقع، إذ اشارت المعلومات الى انها طالت شبكة انفاق تحت المرتفع يزيد طولها على كيلومترين، مما فسر شدة الانفجار واتساع نطاق ارتداداته، في باطن تلة واقعة بين بلدتي كفرتبنيت والنبطية الفوقا على ارتفاع 600 متر، تطل على مساحات واسعة من جنوب لبنان، مما اكسبها اهمية عسكرية وجغرافية وتاريخية. فقد كانت توفر القدرة على اطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة باتجاه شمال اسرائيل، وتربط المناطق الحدودية في جنوب لبنان بمنطقة اقليم التفاح الجبلية من الجهة الشمالية، فضلا عن ارتباط اسمها بمحطات تعود الى فترة الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 وما اعقبه من احتلال لاجزاء من الجنوب حتى عام 2000.

بات من المؤكد أن هذه التفجيرات لم تكتف بقلب باطن الارض وتغيير تضاريس التلة وتشويهها، بل تكمن خطورتها الاضافية من وجودها في نطاق جيولوجي شديد الحساسية، يتقاطع مع منظومة من الفوالق والتصدعات النشطة، اذ تقع تلة علي الطاهر، بحسب معطيات المركز الوطني ◄

◄ للجيوفيزياء، على مسافة تقارب الكيلومتر الواحد من فالق روم، ونحو 7 كيلومترات من فالق اليمونة، مما يضاعف المخاوف المرتبطة بحجم التفجير وضخامته.

تزداد الخشية من ارتدادات زلزالية، مع ما اعلنته وزيرة البيئة تمارا الزين عن قوة التفجير التي تعادل نحو 7 في المئة من قوة انفجار قنبلة هيروشيما، وهو ما يعكس حجم الطاقة المتحررة منه. يؤشر هذا الرقم بالتالي إلى ضخامة العملية، بما يضفي بعدا جيولوجيا اضافيا على امكان حصول زلازل قبل أوانه، لا سيما في ظل تكرار التفجيرات في رقعة جنوبية متقاربة.

فالتفجيرات الجوفية، بإجماع خبراء الجيولوجيا، تؤدي الى اضطرابات في البنية الصخرية وتزيد الاجهادات على الفوالق القائمة واعادة تنشيطها، خصوصا فالق روم المرتبط تاريخيا بنشاط زلزالي لافت، من ابرز محطاته عام 1837 حيث بلغت قوته 7,1 درجات، وخلف دمارا واسعا في قرى جنوب لبنان وشمال فلسطين المحتلة.

تكمن خطورة هذه التفجيرات بأنها تعبث بقوانين الطبيعة وتوازناتها الجيولوجية، عندما تقع في مناطق قريبة من الفوالق الزلزالية، نظرا لما تشكله من ضغوط مفاجئة وموجات اهتزازية تلامس مستوى الصفائح لتوقظ الهزات الارضية، وتتضاعف مع تكرارها ضمن نطاق جغرافي واحد. في حين ظهرت هذه الهواجس منذ بدء آلة الحرب الاسرائيلية عبر التفجيرات العنيفة في 26 تشرين الاول 2024 حين شهدت العديسة تفجيرا قدرت كمية المتفجرات المستخدمة فيه نحو 400 طن، وتزامن معه تسجيل هزة ارضية بقوة درجة واحدة، امتد اثرها على مسافة تقارب 7 كيلومترات.

ورغم أن موقع العديسة يعتبر الأبعد نسبيا من فالق روم، مقارنة بمواقع أخرى تعرضت لتفجيرات اشد حجما، فإن تسجيل ارتجاجات ناجمة عنه يطرح تساؤلات بشأن ما يمكن أن تسببه كميات اكبر من المتفجرات عند استخدامها دفعة واحدة في مناطق اقرب إلى الفالق، كما في تلة علي الطاهر ومحيط قلعة الشقيف ومجدل زون. وتتعاظم هذه المخاوف في ضوء الطاقة الهائلة التي تحررها خلال ثوان معدودة، وما ينجم عنها من موجات اهتزازية تنتقل عبر الطبقات الصخرية والجيولوجية لمسافات متفاوتة.

لم يكن تفجير القنطرة في 28 نيسان 2026 باستخدام 450 طنا اقل تأثيرا، إذ استحدث هزة بقوة درجة واحدة تقريبا استمرت لثوان، اضافة إلى تفجيرات متتالية بعشرات الاطنان في بلدات جنوبية، لا سيما في بلدات المنصوري وميس الجبل ورأس البياضة والطيبة، وتسببت بأضرار هائلة ومخاطر على الفوالق ايضا.

يبرز خطر بيئي إضافي، اذا صحت الرواية الإسرائيلية، بأن الانفاق المستهدفة كانت تحتوي على اسلحة وذخائر ومواد عسكرية مختلفة. ففي هذه الحال، لا تنحصر الاضرار فوق سطح الارض وتحته فقط، بل تشمل مخلفات الاحتراق والمواد الناتجة عن تفكك الذخائر والمتفجرات وما تحمله من معادن ومركبات كيميائية وملوثات تستقر في التربة أو تتسرب الى المياه الجوفية.

في ضوء هذه المعطيات وما تحمله من مخاطر بيئية وجيولوجية متشعبة، وضعت الوزيرة تمارا الزين مجلس الوزراء امام حجم التداعيات المحتملة لهذه التفجيرات، فكلفها اعداد تقرير علمي وتقني مفصل لا يقتصر على توثيق الوقائع، تمهيدا لايداعه وزارة الخارجية والمغتربين ورفعه عبر القنوات الديبلوماسية إلى مجلس الامن الدولي وسائر الجهات الدولية المعنية، ووضع هذه التداعيات في اطار متابعة دولية موثقة.

الانفاق تاريخيًا

إستخدمت الانفاق تاريخيا لأغراض مدنية ومائية وعسكرية، وظهرت في منطقة الفراعنة لحفر المناجم والبحث عن المعادن الثمينة وجلب المياه وصرفها. كما أشارت المنحوتات الاشورية قبل نحو 4 آلاف عام إلى استخدامها كسلاح هجومي لاختراق الحصون المحاطة بالاسوار.

بدأت منظومة الانفاق العسكرية في جنوب لبنان تتطور تدريجيا منذ منتصف الثمانينات خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، قبل أن تشهد توسعا ملحوظا بعد الانسحاب عام 2000، وأثبتت قدرتها في مسار المواجهات، فيما برزت فاعليتها في فيتنام حين انشأ "الفيتكونغ" شبكات وفرت لهم الحماية من التفوق الجوي الاميركي. فعلى الرغم من القصف المكثف بقيت اجزاء كبيرة من هذه الشبكات في منأى عن الاستهداف، مما أتاح للمقاتلين التسلل إلى عمق المنشآت العسكرية الاميركية وتنفيذ عمليات مباغتة.

الموقع	الهدف	كمية المتفجرات	قوة الهزة	التاريخ
تلة علي الطاهر	نفق بطول 2 كلم	1100 طن	4,2 درجات	10 ايلول 2026
مرتفعات الشقيف	شبكة انفاق	700 طن	3,8 درجات	31 تموز 2026
القنطرة	مساران بطول 2 كلم	450 طنا	درجة واحدة	28 نيسان 2026
العديسة	بنى تحتية	400 طن	درجة واحدة	26 تشرين الاول 2024
مجدل زون	نفق وادي حسن بطول 200 متر	80 طنا	3,1 درجات	28 حزيران 2026



مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

60 عامًا على الوثيقة البابوية "في عصرنا" ما أحوج العالم إلى الحوار بين مختلف الأديان

بعد مرور 60 عاما على وثيقة "في عصرنا"، التي تعد مرجعا في الفاتيكان لتحديد علاقة الكنيسة بالديانات الأخرى، أعاد قداسة الحبر الأعظم البابا لاوون الرابع عشر وفي وثيقة حديثة له، التذكير بمضمونها الأساسي القائم على الحوار، مبرزا أهمية الإقتداء بها كونها تشكل خارطة طريق لمفهوم العلاقة بين هذه الأديان واحترامها وتشجيع التلاقي بينها

لا شك أن هذه الوثيقة تصلح في يومنا هذا، حيث تكثر الخلافات وتزداد الإنقسامات وتسود لغة العنف بين العالم، وقد تكون العودة اليها حاجة اساسية قبل تدمير مبدأ الأخوة والروابط بين البشر.
"الأمن العام" حاورت مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الكرسي الرسولي الدكتور ناجي قزيلي.

■ ماذا تعني وثيقة "في عصرنا" التي أشار اليها البابا لاوون الرابع عشر وتتحدث عن علاقة الكنيسة بالديانات الأخرى؟

□ هذه الوثيقة مهمة لأنها صدرت في مناسبة مرور 60 عاما على البيان الذي حمل اسم "حول علاقة الكنيسة بالديانات غير المسيحية" عن البابا بولس السادس، في 7 كانون الأول عام 1965، في أعقاب المجمع الفاتيكاني الثاني. وقتها احدث اصلاحا كبيرا جدا، لأن قبل هذا البيان، ساد الإعتقاد بأن الكنيسة وحدها تملك الحقيقة المطلقة، ولم يكن هناك أي علاقات قائمة ضمن أطر معينة بين الكنيسة والديانات الأخرى. فجاء هذا البيان ثمرة اجتماع المجمع الفاتيكاني الثاني، ليطلق كل انواع الحوارات بين مختلف الديانات في العالم، سواء الديانة الإسلامية بمختلف طوائفها أو اليهودية أو الآسيوية، أي الهندوسية والبوذية وغيرهما. لا يحمل البيان توقيع البابا بولس السادس فحسب، بل تواقيع جميع الأباء الذين كانوا مشاركين في هذا المجمع. بعد 60 عاما اصبحت الوثيقة مرجعية، ليس للكنيسة الكاثوليكية فحسب، انما لمختلف انواع الحوارات بين الثقافات والأديان. هذه الوثيقة تحمل اليوم توقيع البابا لاوون الرابع عشر والكرادلة والمسؤولين في مجلس الحوار بين الأديان التابع للكرسي الرسولي.

■ لماذا تم تفعيل هذه الوثيقة في هذه المرحلة؟

□ لأن البابا بولس السادس، وفور توقيعه عليها مع آباء المجمع، أنشأ مجلس حوار الأديان داخل الكرسي الرسولي. منذ ذلك الوقت، وضعت هذه الوثيقة موضع التنفيذ، وتم تأليف لجان، كما فتحت أبواب الحوارات اولا مع مختلف الطوائف المسيحية الأخرى أي مع الأرثوذكس والبروتستانت، وتبع ذلك انعقاد لقاءات مهمة نذكر منها لقاء البابا بولس السادس مع البطريرك الأرثوذكسي أثيناغوراس وزيارتهما المشتركة الى الأراضي المقدسة في الستينات. كذلك أصدر البابا يوحنا بولس الثاني وثيقة تظهر ماذا تحقق من وثيقة "في عصرنا"، وما هي الخطط المستقبلية. وتبعه في هذا المسار البابا لاوون الرابع عشر، أي أن الوثيقة التي صدرت منذ اسابيع هي مطولة مؤلفة من صفحات عدة وضعت بالتفصيل بعد 60 عاما على بيان العلاقات مع الأديان، وتضمنت ماذا تحقق وانجز خلال حبرية الباباوات الذين توالوا على كرسي القديس بطرس، وما هي النظرة المستقبلية.

■ ماذا تتضمن وثيقة البابا لاوون الرابع عشر؟

□ الوثيقة التي وقعها البابا لاوون الرابع عشر جاءت لمناسبة مرور 60 عاما على وثيقة "في عصرنا" عن علاقة الكنيسة بالديانات غير المسيحية ولم تترجم إلى اللغة العربية، في حين أن وثيقة "في عصرنا" مترجمة الى لغات عدة من بينها العربية. من الضروري أن ترافق وثيقة البابا لاوون ترجمة إلى اللغة العربية، اما بالنسبة الى مضمونها فهي تناولت أمورا عدة: ان الكنيسة تعترف وتؤمن بأن هناك حقيقة وأمورا مقدسة لدى مختلف الديانات وليست حصرا في يد الديانة المسيحية، وهذه نقطة مهمة جدا للانطلاق في الحوار. وتضيف: استنادا الى المجمع الفاتيكاني الثاني، فإن الكنيسة لا ترفض أو لا تضع جانبا الديانات الأخرى، لكنها تعترف بأنها تتضمن جزءا من الحقيقة والأمور المقدسة. لهذا السبب، فإن هذه الوثيقة تشدد في مقدمتها على وجوب أن يعم احترام الحرية الدينية، وأن يكون هذا المبدأ مطبقا لدى جميع الديانات على مستوى العالم وكل الثقافات والدول. اما النقطة الأخرى التي اشارت اليها الوثيقة، فهي أن الكنيسة تدعو وتشجع للحوار بين الثقافات والأديان لأنها تعتبر هذا النوع من التلاقي يؤمن تطور الحياة البشرية. وهنا يؤكد البابا لاوون ان هناك سؤالين مهمين يجدر طرحهما بعد مرور 60 عاما على وثيقة "في عصرنا"، ولا بد من الإجابة عنهما: كيف يمكننا كمسيحيين أن نوفق بين أمانتنا إلى هويتنا المسيحية وانفتاحنا على الآخرين؟ وكيف علينا جميعا، مسيحيين وغير مسيحيين، أن نعيش الأخوة البشرية في مجتمعات



مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الكرسي الرسولي الدكتور ناجي قزيلي.

تتميز بالتعددية الثقافية والدينية، من دون أن يؤدي هذان العاملان إلى حروب وعنف ودمار ونكران الله؟ هذان السؤالان بالنسبة لقداسة الحبر الأعظم ليسا معاصرين فحسب، بل يدلان على أن الوثيقة تؤشر إلى المستقبل.

■ هل في استطاعة احد الإجابة عن هذين السؤالين؟

□ في وثيقته، يقول البابا لاوون ان الباباوات الذين سبقوه اجابوا عن هذه الاسئلة وقدم النماذج في هذا السياق. ويضيف: دعونا نذكر أن البابا القديس يوحنا الثالث والعشرين هو مَن اطلق المجمع الفاتيكاني الثاني، وكان السبّاق الى الحوار والأخوة بين الأديان. قامت فكرته على ضرورة أن تكون هذه الإخوة مبنية على التقدير والإحترام المتبادلين، وانطلاقا من هنا يمكننا التحاور. ويشير إلى أن البابا القديس بولس السادس الذي جاء وأكمل اعمال المجمع الفاتيكاني الثاني واختتمه، أصدر العديد من الرسائل وألقى العظات التي تجيب عن هذين السؤالين، وقدم مثالا قال إن الحوار بين

> **وثيقة "في عصرنا" الصادرة عن الفاتيكان أطلقت الحوار بين مختلف الأديان في العالم**

البشر ذوي الإرادات الطيبة يجب أن يكون في الداخل والخارج، أي داخل كل طائفة ومع الطوائف الأخرى. كما اعتبر أن الطريق الى الحوار ليست استراتيجية مؤقتة، وليست في الوقت نفسه رفضا لهويتنا، وانما هي طريق انجيلية. ويقول البابا لاوون إن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وضع طريقا واسعا جدا للحوار بين الأديان، ويذكر بحدث واحد من حبرية البابا يوحنا بولس، حيث امتلك الجرأة في ان يقيم في بلدة اسيزي الإيطالية في 27 تشرين الاول عام 1986 لقاء صلاة مشتركة لعدد كبير جدا من رؤساء الأديان والطوائف في العالم، شكل انطلاقة لأخوة فعلية. قبل هذا اللقاء، لم يكن هناك لقاءات تعارف وصلاة مع ديانات مختلفة في مكان واحد. اليوم هذه البشرية قادرة على أن تخصص امكاناتها للاجتماع على تضامن يؤمن العدالة الإجتماعية. اما اختيار البابا يوحنا بولس الثاني مدينة أسيزي، فلأنها المدينة التي ولد وعاش فيها القديس فرنسيس الأسيزي الذي كان اول من أقام حوارا اسلاميا - مسيحيا منذ 800 سنة، وحاور السلطان الفاطمي في مصر. ولا يزال الرهبان الفرانسيسكان التابعون لرهبنة القديس فرنسيس هم الحراس للأراضي المقدسة. حين أقام هذا الحوار، كانت هناك الحروب الصليبية بين الشرق والغرب. فحتى في ظل ظروف الحروب، نجح أحد ما في بناء حوار مع الآخر مع نتائج مثمرة. ويؤكد البابا لاوون ايضا في وثيقته، أن البابا يوحنا بولس الثاني اعتبر ان للحوار شروطه، اولها ضمير واضح لا يخجل من هويته الدينية والثقافية، ويتقبل في المقابل هوية الآخر الثقافية والدينية. ويقول إن الحوار يجب ان يكون من دون أي التباس، ونعت الآخر بصفات ليست له. كذلك يذكر البابا لاوون ان البابا بنديكتوس ألقى خطابا مهما في ألمانيا، اكد فيه ان الإيمان بالله يشجع على علاقات الأخوة البشرية على مستوى العالم، مهما اختلفت الديانات. كما شدد على ان نشر الأيمان من خلال العنف يناقض العقل وطبيعة الله. اما البابا فرنسيس، فيقول انه لا بد من التحلي بالشجاعة للذهاب إلى لقاء الغير المختلف عنا.

■ ماذا وضع للمستقبل اذا؟

□ يقول البابا لاوون إنه لا بد من اخذ أمور عدة في الاعتبار، أبرزها أن الحوار ليس عملية سحرية ويجب بالتالي ألا نملك سذاجة الاعتقاد بأنه مجرد قول كلمة الحوار أزيلت الخلافات. المسألة ليست كذلك، فالحوار هو عكس السذاجة وانما طريق وسطي ومثمر جدا يقود الى الأخوة البشرية. ويصل هنا قداسته إلى ◄

◄ سؤال ثالث: هل في ظل الدمار والعنف والتخبط في العلاقات الدولية، نملك القدرة على بناء اخوة بشرية؟ ويجيب ايضا: نعم هذا الأمر ممكن من خلال الحوار بين الإختلافات الدينية والثقافية والفكرية، لا سيما اذا وجهنا الحوار نحو نقاط بناء السلام والعدالة والحقيقة. يمكن جمع هذه النقاط التي تساعد في بناء طريق الأخوة الحقيقية ونجعل من الأديان مساحات تلاق لا مساحات تباعد. ويضيف: عندما اقول كلمة الحقيقة، على كل واحد تقبل الآخر بديانته كما يشرحها هو، وليس كما أشرحها انا أو غيري. هكذا يعيش كل واحد منا حقيقة إيمانه، وهذا يجعلنا نشع كخليقة الله كما اراد.

■ لماذا يركز قداسة البابا على موضوع الحوار؟

□ البابا لاوون واقعي جدا. ومنذ حبرية البابا فرنسيس، تعي الكنيسة الانقسامات التي تحصل في العالم، وقد حذر البابا فرنسيس اكثر من مرة من وقوع العالم في حرب عالميه ثالثة، وذكر أننا نعيش هذه الحرب بشكل مجزأ. من هنا كان الهم الكبير لدى البابا لاوون كما لدى البابا فرنسيس، إحقاق السلام المنزوع من السلاح. شاءت الصدف اليوم أن نحتفل بمرور 60 عاما على صدور الوثيقة التي جعلت كل الأديان تتلاقى مع بعضها البعض وتتحاور وتقيم ندوات. كذلك يؤكد البابا لاوون انه عندما تدعو الكنيسة إلى الحوار بين الأديان والثقافات، فإنها لا تدعو النخب فقط لإجراء حوارات وندوات، لكنها ترغب في أن يقوم هذا الحوار في العمق. لا بد من الإشارة إلى أهمية موقع لبنان في هذا المجال، لا سيما أن البابا يوحنا بولس الثاني الذي رافق لبنان في كل مراحل الحرب التي مرت عليه، كان يشدد دائما على الغنى الكبير الذي يتمتع به. وقال ذلك في رسالته الى جميع اللبنانيين في اول أيار عام 1984، حيث اشار إلى أن جميع دول العالم تحسد اللبنانيين على بنائهم حضارة مسيحية - إسلامية مشتركة، وكان البابا يوحنا بولس الثاني يخصص مكانة للدروز لأن الكنيسة تنظر إلى دورهم المهم في إدخال مفهوم الحكمة إلى الدين الذي يعد أولوية. فالحكمة تنبع من العقل، أي أن الكنيسة تعتبر أنه لا يمكن فصل الأيمان عن العقل في الحوار بين الأديان لأنهما يتلاقيان. في هذا السياق، يقول البابا لاوون إن ثمار الحوار واقعية، إذ في الإمكان رؤيتها علما أنها تعمل بصمت بين الأشخاص. بعد مرور 60 عاما على وثيقة "في عصرنا"، لا يزال البعض يرفض



قداسة الحبر الأعظم أضاء على أهمية تشجيع الكنيسة لإحترام الحرية الدينية

الحوار مع الآخر، وهذا ما يجب العمل على معالجته، لأن طريق الحوار وفق قوله، متطلب ونجاحه يستدعي تواضعا وشجاعة التمييز.

■ هل يتوقع لهذه الوثيقة أن تتفاعل في المرحلة المقبلة؟

□ نعم، ولهذا السبب اختتمها البابا لاوون الرابع عشر بمقطع تحت عنوان: توجيهات وآفاق لمستقبل الحوار الديني، يقول فيه: عندما نتحدث عن الحوار بين الأديان، فإن الكنيسة لا تسعى ابدا إلى أن يكون هناك دين واحد عالمي والكل موجودون داخله، بل أن كل شخص يبقى ضمن ديانته ومعتقده وتتلاقى بالتالي الأديان بالتزام، كي لا نصل إلى المفهوم القائل: هناك مَن هو في موقع الدفاع وآخر في موقع الهجوم. خلال زيارة البابا الأخيرة إلى لبنان، القى خطابات عدة ربما لم نركز عليها بسبب الاهتمام بالزيارة، لكنه وضع في مضمونها خطة عمل لبناء سلام يقوم على التلاقي وليس على العنف، ومن هنا تكمن أهمية دور لبنان في هذا المجال.

GT Group

LEBANON
7th floor, GETO building Jdeidet El-Metn, – Sarkis and Bakhos street, Sector 2
P.O.Box: 90750 Beirut – LEBANON
Tel.: + 961 1 87 85 12/3 – Fax: + 961 1 87 85 20
ramoch@getogroup.com

CYPRUS
Kantaras No. 6 Royal Sunset Villas 4531 Mouttagiaka tourist area
P.O.Box: 53475, Limassol – CYPRUS – Post Code: 3303
Tel.: + 357 25 35 12 00/1 – Fax: + 357 25 37 90 94
e-mail: geto@spidernet.com.cy

تقرير

شوقي عشقوتي

صعود اليمين المتطرّف في فرنسا وألمانيا
"إنتفاضة الشارع" تشعل معركة الرئاسة الفرنسيّة

إجتاحت شوارع فرنسا موجة من التظاهرات وأعمال العنف والشغب على مسافة أشهر قليلة من انتخابات رئاسية حاسمة. الأسباب الاقتصادية الاجتماعية كانت في أساس الإنفجار الشعبي والإفتتاح المبكر لمعركة رئاسة الجمهورية التي ستجري في ظل صعود اليمين المتطرف، وفي خضم أزمات داخلية وخارجية تحاصر فرنسا وتدفعها الى مراجعة شاملة

شهدت فرنسا "أعنف" إنتفاضة طلابية في الشارع كادت أن تخرج عن السيطرة. شرارة هذه الحركة الطلابية المطلبية انطلقت من ثانوية في ضاحية باريس اشتكى تلامذتها من نقص في الجسم التعليمي ومن زيادة في ساعات التعليم، ومن تدهور الظروف المدرسية. سرعان ما انتشر هذا التحرك الإحتجاجي مثل النار في الهشيم، وسط أجواء سياسية ملبدة بسبب الإستحقاق الرئاسي في الربيع المقبل، وعلى خلفية أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية عنوانها الإرتفاع الهائل لأسعار المشتقات النفطية والغاز.

تبين خارطة الإضرابات، وما رافقها من أعمال عنف في محيط المدارس، أن جميع المناطق الفرنسية أصبحت في حالة غليان. وما بدأ مطالبة بأساتذة لملء الفراغ الحاصل في مدرسة، تحول إلى حراك مطلبي شامل واتخذ بعدا سياسيا واسعا، فيما فرنسا تعاني من موجة غلاء وتضخم وتراجع القوة الشرائية.

يضع هذا الوضع الحكومة أمام معادلة صعبة: إحتواء الضغوط الاجتماعية في وقت تتطلب فيه أوضاع المالية العامة خفض الإنفاق، بينما يزيد إقتراب الانتخابات من حساسية القرارات المتعلقة بالأجور والخدمات والإنفاق الاجتماعي. في المقابل، بلغت المديونية نحو 119 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزة بفارق كبير السقف المحدد في قواعد الاتحاد الأوروبي عند 60 في المئة. كما تتزايد كلفة خدمة الدين، مع توقع وصول مدفوعات الفوائد إلى نحو 79 مليار يورو في نهاية العام الجاري.

ومع إستمرار إرتفاع الدين وضعف النمو، تزداد حساسية المالية العامة الفرنسية تجاه أسعار الفائدة. فكلما ارتفعت كلفة الإقتراض، اتسع الجزء من الموازنة المخصص لخدمة الدين، مما





يضيق المجال أمام الإنفاق على الخدمات العامة والسياسات الاجتماعية والاستثمار.

ثمة قراءتان لما يجري في فرنسا.

الأولى: قراءة السلطات ومعها اليمين (التقليدي والمتطرف)، وما يسمى الكتلة الوسطية الداعمة للرئيس إيمانويل ماكرون. وتقوم هذه القراءة على التنديد بعنف المتظاهرين وتأجيج الإحتجاجات والإستغلال السياسي للحراك والدفع في اتجاه الفوضى. ويحمل هذا المعسكر المسؤولية، في الدرجة الأولى، لحزب "فرنسا الأبية" الذي يتزعمه المرشح الرئاسي جان لوك ميلونشون.

في المقابل، ثمة قراءة مختلفة لليسار بغالبية تشكيلاته تندد بتجاهل الدولة لمطالب المتظاهرين وللجوئها إلى العنف، وتنفي علاقتها المباشرة بما هو حاصل.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب له قراءته الخاصة للأحداث في فرنسا، وردها إلى الهجرة الجماعية الخارجة عن السيطرة و"الإسلام الذي يريد السيطرة على بلد كان عظيما ذات يوم"، مؤكدا أن الأمر لا يتعلق بالمدارس. هنا، يرى خبراء في الشأن الفرنسي أن تصريح ترامب يجسد حقيقة تهربت منها النخب السياسية الفرنسية على مدى عقود، وهي أن الحكومات المتعاقبة فشلت في دمج الأعداد الهائلة من المهاجرين من دول العالم الثالث، خصوصا المهاجرين من شمال أفريقيا، لأن هؤلاء يعتنقون ثقافة تتناقض تماما مع الثقافة الفرنسية. وبدلا من الإعتراف بهذه الحقيقة، فضلت النخب الفرنسية الإشادة بشكل ببغائي بـ"المجتمع المتعدد الثقافات" وتصنيف الأشخاص الذين يدعون إلى وقف الهجرة من دول العالم الثالث والتعامل مع مشكلة المجتمعات غير المندمجة على أنهم متطرفون وعنصريون. تسببت سياسة الهروب إلى الأمام وإنكار الواقع خدمة لمنطلقات النخب الفرنسية الأيديولوجية بزيادة أعداد المجتمعات غير المندمجة بشكل بات يصعب على السلطات السيطرة عليها، بينما

تثقل تلك المجتمعات كاهل القطاع العام بسبب استفادتها بقدر كبير منه من دون أن تساهم في دفع الضرائب بالنسبة نفسها.

هذه الأحداث تجسد النتيجة الطبيعية لتزاوج سياستين اعتمدتهما الحكومات الفرنسية المتعاقبة على مدى عقود، وهما استقبال أعداد هائلة من المهاجرين من دول العالم الثالث،

> **التحرك الإحتجاجي الطلابي فجر "خريف الغضب" وانتشر مثل النار في الهشيم**



وتحمل الدولة أعباء تعليمهم وتعليم أولادهم وتقديم مجموعة من الخدمات الأخرى إليهم. تسببت تلك السياستان بمشكلتين جوهريتين لم يعد في إمكان فرنسا الهروب منهما، تتمثلان في مجتمع من المهاجرين غير المندمجين يزداد عددا وتثقل قدرة السلطات على ضبطه، وقطاع عام يثقل كاهله العدد المتزايد من المستفيدين منه وعدم قدرة الدولة على فرض المزيد من الضرائب لتمويله من دون الإضرار بالاقتصاد.

لا يمكن أن تحافظ فرنسا على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المديين المتوسط والبعيد إذا لم تكن مستعدة لاعتماد حلول جذرية تعالج مسائل الهجرة واللجوء والمجتمعات غير المندمجة على المدى القريب، فضلا عن ضرورة تقليص الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة لأن تلك الخدمات باتت جودتها تتراجع نظرا إلى العدد المتزايد من المستفيدين منها، فيما تثقل كاهل العامل الفرنسي ضرائب مرتفعة لا يمكن مواصلة زيادتها من أجل تغذية القطاع العام. ويشي تقدم مرشحة اليمين الحازم للانتخابات الرئاسية مارين لوبن في استطلاعات الرأي، بأن جزءا مهما من الفرنسيين بات يعي خطورة استمرار الوضع الحالي وأهمية إحداث تغيير جذري في مقاربة الدولة والنخب السياسية لتلك المسائل... بين اقتصاد يكاد يتوقف عن النمو، ومالية عامة تستنزفها الديون، وشارع يستعيد لغة الإحتجاج، تجد فرنسا نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد. فالحكومة مطالبة بتهدئة مطالب تتعلق بالأجور والقوة الشرائية والخدمات العامة، لكنها في الوقت نفسه تستعد لميزانية تقشفية يفترض أن تخفض الإنفاق بمليارات اليورو، فيما تقترب البلاد من استحقاق رئاسي سيزيد حساسية أي قرار اقتصادي.

في الواقع، تشتد سخونة المعركة الانتخابية الرئاسية في فرنسا مع أن موعد الانتخابات ما زال بعيدا. فالدورة الأولى ستجرى يوم 18 نيسان 2027 والجولة الثانية الحاسمة في 2 أيار المقبل. ومع حصولها، تنتهي ولاية الرئيس إيمانويل ماكرون الثانية في قصر الإليزيه بعد أن يكون قد أمضى فيه عشر سنوات وسيكون عمره عندها 49 عاما. عندما ترشح ماكرون للرئاسة في المرة الأولى عام 2017، علل ترشحه بأنه يريد أن يمنع اليمين المتطرف من الوصول إلى السلطة. وبالفعل، فقد تغلب على لوبن مرتين: في عام 2017 وفي عام 2022. غير أن الأمر الذي يشكل له هذه المرة إحراجا سياسيا وليس في وسعه الهروب منه (بسبب نصوص الدستور)، أنه سيكون مضطرا لتسليم مفاتيح قصر الإليزيه لمرشحة اليمين المتطرف في حال فوزها بالرئاسة مما يشكل هزيمة سياسية له. وما يعطي للهزيمة طعما أكثر مرارة أن المرشحين الإثنين المنتمين إلى الكتلة الوسطية الداعمة له سياسيا، وهما رئيس وزرائه الأسبق ادوار فيليب عن حزب "هورايزون"، ورئيس الوزراء الآخر غبريال أتال رئيس حزب "النهضة" الذي أسسه ماكرون عام 2016، غير راغبين في تبني إرثه السياسي، لا بل يسعيان للإبتعاد عنه بسبب تراجع شعبيته بشكل غير مسبوق منذ عشر سنوات.

بورصة الترشيحات الرئاسية لم تستقر على نحو نهائي في معسكر اليمين التقليدي بعدما حسمت في معسكر الوسط (إدوار فيليب وغبريال أتال). أما في الحزب الاشتراكي، فيتنافس خمسة مرشحين للفوز بتزكيته، في وقت يتربص الرئيس السابق فرنسوا هولاند ويراقب ما يحصل ويؤكد أنه جاهز إذا رأى أن أيا من هؤلاء لن يكون على قدر المهمة الرئاسية. وأسبوعا وراء أسبوع، يمرر مقترحاته ويلمح الى أنه الأفضل للمنصب بفضل خبرته ومساره السياسي. لكن المشهد السياسي في فرنسا اليوم كما تظهره إستطلاعات الرأي بشكل متواتر يتركز على مرشحين إثنين سيتأهلان للجولة الحاسمة، وهما مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن، ومرشح اليسار المتشدد وزعيم حزب "فرنسا الأبية" جان لوك ميلونشون. كذلك، تفيد هذه الإستطلاعات بأن لوبن تتمتع بتقدم كاسح على ميلونشون، إذ يبين آخر استطلاع للرأي أنها قد تحصل على 69 في المئة من الأصوات مقابل 31 في المئة لمنافسها اليساري.

لا ينحصر صعود اليمين المتطرف في فرنسا ◄

مدرسة المنصف الدولية
١٩٤٥
MONSIF INTERNATIONAL SCHOOL
1945

Monsif - Jbeil

Phone number: 09-790170/1/2
81-174641
Website: www.monsifschool.edu.lb

◄ فحسب، بل بات عدد كبير من جيرانها يشهد ذلك أيضا لأن المشكلات التي ساهمت في صعود اليمين الفرنسي موجودة في معظم الدول الأوروبية. مثلا، أصبح حزب "البديل من أجل ألمانيا" أول حزب من اليمين الحازم الألماني يفوز بمنصب رئيس برلمان إقليمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما حصل الحزب على نحو 44 في المئة من الأصوات الشهر الماضي في ولاية ساكسونيا - أنهالت.

منذ سنوات ترتفع حظوظ "حزب البديل" بشكل ثابت، خاصة في الولايات الشرقية التي تحولت إلى معقل له. ورغم أن ولاية ساكسونيا أنهالت صغيرة بعدد سكان لا يتجاوز المليونين، وقرابة مليون و700 ألف منهم يحق لهم التصويت، فإن فوزه قد يشكل أول تجربة حكم للحزب ضمن طموحه للوصول إلى السلطة المركزية. وستكون نتيجة الانتخابات في ولاية ساكسونيا ـ أنهالت اختبارا جديدا للحكومة الفيدرالية وللمستشار نفسه، وخاصة أن نسبة التأييد له تراجعت لمستويات غير مسبوقة. وهو كان تعهد في حملته الانتخابية قبل عامين بأن يكافح ضد صعود "البديل من أجل ألمانيا"، ولكن عوضا عن تراجع الحزب المتطرف فقد ازدادت شعبيته، وليس فقط في الولايات الشرقية، بل على المستوى الوطني كذلك. وبالتالي، فإن احتمال عودة حزب يميني متطرف للسلطة في ألمانيا يبدو أقرب من أي وقت مضى منذ هزيمة النازيين في الحرب العالمية الثانية.

أظهر الألمان بعد الحرب العالمية الثانية أنهم أكثر الشعوب الأوروبية حرصا على الإستقرار. لذلك حكم الحزب الديموقراطي المسيحي في أكثر حقب ما بعد الحرب، وهو الذي وثقت به واشنطن واستعاد أوروبية ألمانيا. كما استعاد الوحدة للبلاد والدولة عام 1990 بعد طول انتظار. وكانت حقبة المستشارة أنجيلا ميركل لحوالي عقدين، حقبة للإستقرار والإزدهار.

يحكم ألمانيا اليوم الحزب الاشتراكي متحالفا مع الديموقراطي المسيحي، أي على النقيض من مرحلة ميركل. لكن منذ أكثر من عشرة أعوام يتحدى حزب "البديل من أجل المانيا"، وهو من اليمين المتطرف، الحزبين الكبيرين، بعد أن جرف في طريقه حزب "الليبراليين



"فرنسا الأبية" اليسارية متهمة بتحريض الشارع وتحريكه

القدامى"، وحزب "الخضر الجدد". وقد وصل الآن إلى تحدي الأحزاب الكبرى، وهو معروف بعدائه للهجرة والمهاجرين وعدم حماسته للاتحاد الأوروبي، والبشاشة مع دونالد ترامب وبوتين معا.

للتذكير، حزب "البديل من أجل ألمانيا" يكرر طرح سياساته حول "إعادة الترحيل الجماعي" للمهاجرين. ولقد شارك مسؤولون من الحزب، من بينهم زيغموند، في مؤتمر سري كشف عنه صحافيون ألمان، عقد في ولاية براندبورغ قبل سنتين، ناقش الترحيل الجماعي للمهاجرين ومن هم من أصول مهاجرة. وفي حينه، أثار المؤتمر فضيحة وصرخة داخلية بسبب أوجه الشبه بينه وبين الاجتماع الذي عقده النازيون في مكان قريب، ناقشوا فيه ما بات يعرف بـ"الحل النهائي" الذي أدى إلى "المحرقة النازية".

بالتوازي، إضافة إلى "الترحيل الجماعي"، يروج الحزب المقرب من الكرملين، لوقف منح اللجوء للأوكرانيين وأيضا لوقف دعم كييف عسكريا وماديا. كما يريد إعادة العلاقات مع روسيا والعودة لاستيراد الغاز الروسي الرخيص.

تتجاوز التداعيات الأوروبية المعادلة الألمانية، فيمثل صعود حزب "البديل من أجل ألمانيا" جزءا من المد والتوجه والتحول الأوروبي بنطاقه الأوسع، بعدما انتقلت الأحزاب الشعبوية والقومية اليمينية من العزلة والهامش إلى قلب المنافسة السياسية في كثير من الدول الأوروبية. وقد دخلت هذه الأحزاب الحكومات ودعمتها، وغدت قوة برلمانية موصوفة الوجود.

لا يعد النمط الناشئ مجرد صعود غير متزن وانتهازي، بل هو تطبيع تدريجي لوجود اليمين داخل السياسة الديموقراطية المستقبلية، ويشكل معضلة استراتيجية للديموقراطيات الأوروبية. وقد يدعم وجودها الأجندات الإقصائية والمعادية للوحدوية، والمهددة للحالة الديمقراطية الليبرالية الأوروبية، مع مواجهة صعوبة أكبر في بناء سياسات مشتركة في قضايا الهجرة والدفاع والعلاقات مع روسيا وأوكرانيا والتكامل الأوروبي. يبقى الدرس الأعمق هو انتهاء حقبة تجاهل الأحزاب الشعبوية اليمينية واعتبارها منبوذة سياسيا. قد تبقى هذه الأحزاب في المعارضة وخارج الحكومة، لكنها باتت عنصرا أساسيا من الواقع السياسي.

تقرير

شوقي عشقوتي

"صفقة الديزل" تصدم أوروبا وزيلينسكي حرب أوكرانيا مقبلة على تطورات دراماتيكيّة

إستعادت الحرب الروسية ـ الأوكرانية وهجها وزخمها بعدما حجبتها الحرب الأميركية ـ الإيرانية وأبعدتها عن واجهة المشهد العالمي. وتسود توقعات بحدوث تطورات دراماتيكية في حرب أوكرانيا، وأن موسكو تعد لهجمات نوعية لتحمل كييف على قبول شروط وقف الحرب. هذه العمليات ستتطور الى مشاكل واحتكاكات بين روسيا والأوروبيين الذين باغتتهم "صفقة الديزل" بين بوتين وترامب، ويستعدون لأسوأ الإحتمالات





تجدد التوتر بين الأوروبيين والرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأيضا بين ترامب والرئيس الأوكراني زيلينسكي، بعدما أعلن ترامب التوصل الى إتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يسمح بضخ كميات كبيرة من الديزل الروسي في الأسواق العالمية. أثار قرار ترامب غضب كييف وحلفائها الأوروبيين لأنه من شأنه أن يؤمن تمويلا ضخما لآلة بوتين الحربية. غير أن الرئيس الأميركي لديه أولويات مختلفة، إذ يرى أن الإتفاق مع روسيا في شأن توريد الديزل ضروري لخفض أسعار الطاقة قبيل الانتخابات النصفية الأميركية، كما أنه يحاول حرف أنظار الناخبين الأميركيين عن الدور الرئيسي للحرب ضد النظام الإيراني في ارتفاع أسعار الطاقة من خلال تحميل الضربات الأوكرانية على منشآت الطاقة الروسية وحدها المسؤولية عن ذلك.

الإعلان عن الصفقة اتبعها ترامب بالدعوة إلى استبدال زيلينسكي بزعيم جديد قادر على التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب مع روسيا، منتقدا بشدة الضربات الأوكرانية على مصافي النفط الروسية التي يقول إنها أسهمت في ارتفاع أسعار الديزل. وقال ترامب إنه سبق أن أبلغ زيلينسكي بأن في إمكانه أن يفعل ما يشاء في مواجهة روسيا، لكن من دون إستهداف مصافي النفط. وأضاف بلهجة حادة: "من الأفضل له أن يتوقف. أقترح أن يحصلوا على زعيم جديد يستطيع التوصل إلى إتفاق". ورحب كبير المفاوضين الروس كيريل دميتريف بدعوة ترامب إلى استبدال زيلينسكي، واصفا تصريحاته بأنها "محورية وتاريخية".

زيلينسكي لم يستطع كتم غضبه ومعه قادة أوروبا، بسبب صفقة الديزل التي يمكن أن تحرك عجلة التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا، وتعيد رسم الدور الأميركي في أوكرانيا بما يخل بمعادلة التوازن في الخسائر بين روسيا وأوكرانيا. فقد أدت سياسة المهادنة التي اعتمدتها إدارة ترامب إزاء بوتين إلى تصلب مواقفه التفاوضية، فضلا عن تصعيد روسيا هجماتها الجوية على المدن الأوكرانية. إنطلاقا من ذلك، سعت أوكرانيا إلى خفض تعويلها على الدعم الأميركي من خلال تطوير قدراتها العسكرية والصناعية وتعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية. أسفرت الجهود الأوكرانية عن عرقلة تقدم القوات الروسية على الجبهات إلى حد كبير، كما أضحت كييف قادرة على ضرب منشآت حيوية في العمق الروسي.

صحيح أن الهجمات الأوكرانية على قطاع الطاقة الروسي تساهم في رفع أسعار الطاقة العالمية، غير أن كييف لا تملك ترف الإنصياع إلى المطالب الأميركية في هذا الصدد، إذ أن موسكو تستهدف منشآت الطاقة في أوكرانيا بشكل دوري، في محاولة لرفع كلفة الصراع على المدنيين الأوكرانيين، خصوصا قبيل فصل الشتاء. لذلك، تربط كييف وقف إستهداف منشآت الطاقة بالتزام موسكو بذلك أيضا.

وبعدما أعلن ترامب موافقة أوكرانيا وروسيا على الوقف الفوري للنار في قطاع الطاقة، أشار زيلينسكي إلى أن إعلان ترامب فاجأه، لكنه أكد أنه إذا وافق الروس عليه، فإن أوكرانيا ستوافق أيضا، وهو موقف دعمته أوروبا. ولم يكن أمام زيلينسكي إلا الرضوخ لترامب والموافقة على هدنة فوجئ بها، والموافقة أيضا على التنحي وتنظيم انتخابات رئاسية إذا وافقت روسيا على وقف شامل للنار لمدة 60 يوما.

"صفقة ترامب ـ بوتين" أثارت عاصفة من الإنتقادات داخل الولايات المتحدة من جانب نواب الحزب الديموقراطي الذين قالوا إن ترامب أبرم صفقة مع الشيطان لإنقاذ حظوظه السياسية المتعثرة، وإن ما قام به خيانة كاملة لأوكرانيا وللحلفاء الأوروبيين والأمن القومي الأميركي، حتى صدرت إنتقادات من نواب جمهوريين رفضوا إعطاء بوتين أي تنازل وحذروا من تمويل العمليات الروسية وإضعاف فرص إنهاء الحرب رغم تفهمهم هدف خفض الأسعار. الإنتقادات الأعنف جاءت من الأوروبيين الذين أصيبوا بصدمة وخيبة من سياسة ترامب، وعبروا عن تضامنهم الكامل مع زيلينسكي، محذرين من أن رفع العقوبات عن الديزل الروسي سيسهم في تمويل الحرب الروسية على أوكرانيا، وهذا ليس وقت تخفيف الضغوط.

في أيلول الماضي، زار جاريد كوشنر وستيف ويتكوف موسكو كموفدين من الرئيس الأميركي لبحث سبل إنهاء حرب أوكرانيا. وعقد الجانب الأميركي اجتماعا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دام 3 ساعات، وفي خلاله حدد بوتين شروط بلاده التي لا يمكن التنازل عنها:

أولا، عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف "الناتو".

ثانيا، تقليص القدرات العسكرية الأوكرانية.

ثالثا، ضم الأراضي التي تمت السيطرة عليها بشكل نهائي إلى روسيا الأم. أخيرا، إعادة صياغة الترتيبات الأمنية في أوروبا بما يراعي المصالح الروسية.

يقول مرجع عسكري أميركي سابق إن شروط بوتين لإنهاء الحرب الأوكرانية تعني أنه غير معني بالتوصل إلى اتفاق، بل يريد إستسلاما أوكرانيا كاملا قبل أن يجلس إلى الطاولة. وعلى الرغم من عدم وجود رغبة لدى بوتين في المواجهة مع الولايات المتحدة، فإنه يعتقد أنها غارقة في حرب عبثية في الشرق الأوسط استهلكت الكثير من المال والعتاد، وأن أي مواجهة مع روسيا ستكون مكلفة جدا

> **أوكرانيا خضضت اعتمادها على الدعم الأميركي بتطوير صناعتها العسكرية وتعزيز علاقاتها الأوروبية**

عسكريا واقتصاديا. أما بقية الدول الأعضاء في حلف الناتو، خصوصا الأوروبية، فإن الرئيس الروسي لا يخفي نظرته الدونية إليها، وهو يعلم جيدا أن أوضاعها الاقتصادية سيئة، وأنها تشهد فوضى سياسية واجتماعية عارمة.

من هنا، وفي رأي المرجع، هناك احتمال جدي بأن يقدم الرئيس بوتين على عمل كبير ينهي به حربه مع أوكرانيا، ويثبت موقع بلاده في القارة الأوروبية بصفتها دولة إقليمية لا يمكن تجاوزها. وعند سؤاله عما يقصده بالعمل الكبير، قال إن استخدام سلاح نووي محدود هو ضمن إمكانات روسيا، وهذا معروف في الدوائر العسكرية في واشنطن وبقية عواصم دول "الناتو". وفي رأيه، هذا هو السبب الرئيسي لزيارة مدير الإستخبارات المركزية الأميركية "CIA" جون راتكليف لموسكو، إذ نقل خلالها تحذيرا مباشرا بأن الإقدام على مثل هذا العمل الكبير، أو الإعتداء على أي دولة عضو في "الناتو"، سيؤدي إلى مواجهة حتمية مع الولايات المتحدة.

التوتر المتفاقم بين روسيا وبلدان حلف شمال الأطلسي، شهد في الآونة الأخيرة تصعيدا خطرا مع تلويح موسكو باستخدام كل ترسانة الأسلحة الروسية بما فيها النووية إذا قام الحلف بخطوات تهدف إلى حصار مقاطعة كالينينغراد وعزلها عن البلاد. فقد حذرت السفارة الروسية في لندن من أن أي محاولة بريطانية أو أطلسية لحصار منطقة كالينينغراد أو ضربها، ستقابل برد يستخدم كل الوسائل المتاحة، بما فيها الأسلحة النووية. وكالينينغراد هو جيب روسي معزول جغرافيا يقع على بحر البلطيق بين بولندا وليتوانيا، تفصله الأراضي الليتوانية عن البر الروسي.

جاء التهديد النووي الروسي في إطار سياسة تصعيد تدريجي تعتمدها موسكو مع الدول الأوروبية منذ أشهر، إذ شن الكرملين سلسلة من "الهجمات الهجينة" على دول أعضاء في "الناتو" أخيرا، شملت أعمال تخريب في مصانع أسلحة في أوروبا، وزرع مسيرة تحمل متفجرات في مطار في ألمانيا، وخروقات لأجواء عدد من دول "الناتو" بالمسيرات والصواريخ، وهجمات سيبرانية، وعمليات تضليل إعلامي. لكن مع فشل هذه الهجمات في ردع حلفاء أوكرانيا، رفعت روسيا مستوى التهديد من خلال التلويح بالأسلحة النووية والتهديد باستهداف مصانع أسلحة أوروبية تصنع الأسلحة لأوكرانيا.

تحاول روسيا إرهاب أوروبا بهدف وضع حد للدعم الغربي لكييف، في ظل التقدم البطيء والمكلف لقواتها على الجبهات في أوكرانيا، وتطوير الأخيرة قدراتها على ضرب أهداف في العمق الروسي. غير أن "الناتو" مصمم على مواصلة دعم أوكرانيا في مواجهتها للعدوان الروسي، ولم تعدل التهديدات النووية حساباته في هذا الصدد. إذ يعتبر الحلف أن استسلام كييف للكرملين، يعني سيطرة فعلية لروسيا على أوكرانيا، مما يشكل ضربة ◄

◄ استراتيجية للحلف قد تؤدي إلى مزيد من التوسع الروسي في شرق أوروبا، بما في ذلك تهديد حدود "الناتو".

تعيش أوروبا اليوم قلقا لم تشعر به منذ أربعينات القرن الماضي، حين نشبت الحرب العالمية الثانية. ولا يغيب عن المراقبين أن هذه القارة كانت مركز اندلاع حربين عالميتين خلال القرن الماضي. ولا يساعد في تخفيف التوتر صعود أحزاب يمينية متطرفة وصلت

"الديموقراطيون" يتهمون ترامب بخيانة أوكرانيا والحلفاء الأوروبيين



إلى الحكم في المجر وإيطاليا وفنلندا، والتقدم الكبير لحزب البديل في ألمانيا، وحزب التجمع الوطني بقيادة مارين لوبان في فرنسا، بما يعيد إلى الذاكرة صعود النازيين والفاشيين في ثلاثينات القرن الماضي. فقد حذر رئيس لاتفيا من أن أوروبا و"الناتو" غير مستعدين لمواكبة التطور السريع في حرب المسيرات والصواريخ، وأن دولا كثيرة قد تعجز عن صد هجوم روسي محدود بسبب ضعف الدفاعات الجوية ونقص صواريخ باتريوت. ولا يتوقع أن تشن موسكو حربا كاسحة، بل غارات متفرقة بالصواريخ والمسيرات، قد تصفها بأنها حوادث عرضية، لاختبار تماسك "الناتو" والمادة الخامسة، وردع الأوروبيين عن مواصلة دعم أوكرانيا.

في هذه الأثناء، تتوسع الإجراءات الدفاعية في أنحاء أوروبا. فقد رفعت فنلندا سن الإحتياط العسكري إلى 65 سنة، وتسعى إلى بناء قوة تقترب من مليون شخص. وتبني دول البلطيق تحصينات وحواجز مضادة للدبابات على حدودها مع روسيا وبيلاروسيا ضمن "خط دفاع البلطيق". أما بولندا فتسعى إلى تشكيل جيش واحتياط يبلغان نحو 500 ألف شخص، وتبني "الدرع الشرقية" المزودة بأنظمة مراقبة ودفاعات ضد المسيرات. وفي ألمانيا، يجري حصر المواقع الصالحة بوصفها ملاجئ لنحو مليون شخص، مع وضع خطط لنقل قوات "الناتو" شرقا عند اندلاع مواجهة واسعة. كما وزعت السويد على مواطنيها دليلا للتعامل مع الأزمات والغارات الجوية، فيما وسعت الدنمارك التجنيد ليشمل النساء، ورفعت مدة الخدمة من 4 أشهر إلى 11 شهرا. كذلك أعدت فرنسا إرشادات لتخزين الاحتياجات الأساسية والوقاية من الإشعاع. أما بريطانيا فتعيد تفعيل خطط الطوارئ المعروفة بـ"كتب الحرب"، وتعزز حماية الطاقة والمياه والإتصالات والكابلات البحرية، وتستعد للهجمات الإلكترونية واضطراب الإمدادات. كما تسهل إستدعاء العسكريين السابقين وتزيد إنتاج الأسلحة والمسيرات والذخائر.

ينصح الاتحاد الأوروبي سكانه، البالغ عددهم نحو 450 مليونا، بالإحتفاظ بالطعام والمياه والأدوية والنقود لمدة 72 ساعة، وبناء إحتياطيات لمواجهة الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ولم يتأكد نشر أسلحة نووية فعليا في فنلندا أو إستونيا أو بولندا، لكن هذه الدول فتحت الباب أمام هذا الإحتمال. وتقول الحكومات الأوروبية إن الإجراءات تهدف إلى الردع والإستعداد، إلا أن التوسع في التجنيد وبناء الملاجئ وإعادة الألغام ومناقشة استضافة السلاح النووي يطرح سؤالا ملحا: ما الذي تعرفه الحكومات الأوروبية، أو تخشاه، ولا تصارح به مواطنيها كاملا؟

أوروبا، وفي ظل "صحوة استراتيجية"، تسعى الى إنشاء تحالف متكامل لمواجهة الصواريخ الباليستية بهدف ردع التهديدات الصاروخية المستقبلية والتصدي لها، وذلك من خلال جهد جماعي، وانفتاح تكنولوجي، وتعاون صناعي قائم على الثقة. غرد الرئيس إيمانويل ماكرون على منصة "إكس" قائلا إنه "في مواجهة التهديد الباليستي، فإننا أقدمنا على خيار واضح، وهو حماية أوكرانيا وتعزيز أمننا الجماعي وبناء أوروبا الدفاعية ومن خلال إطلاق التحالف الباليستي، فإننا نعزز الإمكانات التي تحتاج إليها أوروبا". ويراهن ماكرون على عاملين رئيسيين في خصوص مصير الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا منذ أربع سنوات ونصف السنة: الأول، التحولات الميدانية الجارية والقدرات المتراكمة التي أخذت القوات الأوكرانية تتمتع بها، خصوصا في مجال المسيرات الجوية والبحرية وتمكنها من استهداف مواقع رئيسية وأخرى ذات أهمية رمزية بعيدا من الحدود بين البلدين. والثاني، ما تراه باريس ومعها بعض العواصم الأوروبية من تبدل في مواقف الرئيس الأميركي كما برزت في قمة إيفيان لمجموعة السبع بداية، ثم في قمة الحلف الأطلسي في أنقرة.



قضيّة

المحامي منير الشدياق

أكثر من دولة بدأت تحمي الأجيال الناشئة هل ينظم لبنان استخدام القاصرين لوسائل التواصل؟

أثار الانتشار الواسع لمختلف منصات التواصل الاجتماعي اشكاليات قانونية وصحية وتربوية متزايدة، خصوصا لدى الاطفال والمراهقين الذين لم تكتمل قدراتهم النفسية والمعرفية لتقييم المخاطر الرقمية. لم يعد النقاش محصورا اليوم بمسؤولية الاهل، بل امتد ليشمل مسؤولية الشركات المشغلة، وواجبات الدول في حماية القاصرين عبر تشريعات تنظم وصولهم اليها

بهدف الحد من مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي على القاصرين، بدأ العديد من الدول يصدر قوانين تهدف اما الى تحديد سن أدنى لاستخدام تلك الوسائل، أو فرض موافقة الاهل في اعمار معينة، أو فرض تحقق الشركات المشغلة من عمر المستخدم، أو تشديد العقوبات على المخالفات المتعلقة بالقاصرين، وسواها. على الصعيد اللبناني، وتماشيا مع هذا الاتجاه العالمي، تقدم نواب باقتراحات قوانين ذات صلة بالموضوع، كما أن الحكومة اتخذت قرارا يؤسس لاستراتيجية حماية وطنية.

ما ابرز المخاطر او المشكلات الناتجة من استخدام القاصرين وسائل التواصل؟ ما ابرز التجارب التشريعية الدولية الهادفة الى حمايتهم؟

ابرز المخاطر

بحسب العلوم الاجتماعية والنفسية والطبية وسواها، هناك العديد من المشكلات او المخاطر التي قد تواجه القاصرين من جراء استخدامهم مختلف وسائل التواصل الاجتماعي. من ابرزها المشكلات النفسية، الصحية، الاجتماعية، التربوية، القانونية المتمثلة بالتعرض لجرائم من بعد، وسواها.

في ما يلي نبذة مختصرة عن بعض تلك المخاطر.

نفسيا وعقليا

قد يؤدي الاستخدام المفرط او غير المنضبط لوسائل التواصل الاجتماعي الى اضطرابات في النوم، القلق، اعراض الاكتئاب، الشعور بالعزلة، وانخفاض تقدير الذات، لا سيما عندما يصبح تقييم المراهق لذاته مرتبطا بعدد الاعجابات والمتابعين. كما يمكن ان يؤدي التنمر الالكتروني والتشهير ونشر الصور من دون موافقة اصحابها الى أضرار نفسية خطيرة. تستدعي هذه المخاطر اهتماما خاصا خلال مراحل النمو، حيث لا تكون قدرة المراهق على ضبط الاندفاعات أو مقاومة الضغط الاجتماعي قد اكتملت بالضرورة. لكن من المهم علميا عدم اعتبار كل استخدام لوسائل التواصل ضارا، فالأثر يتوقف على طبيعة المحتوى، مدة الاستخدام، خصائص الطفل، والبيئة الاسرية والاجتماعية.

صحيا و تربويا

من ابرز المشكلات على هذا الصعيد اضطراب مواعيد النوم، وقلة النشاط البدني، والاجهاد البصري، وتراجع التركيز، والتداخل بين الاستخدام الرقمي والتحصيل الدراسي. وقد يؤدي الاستخدام الليلي المستمر لوسائل التواصل الى تقليص ساعات النوم، فيما تسهم الاشعارات المتكررة والتنقل بين المحتويات في تشتيت الانتباه. وتظهر ايضا مشكلات تتعلق بالتعرض لمحتوى غير ملائم للعمر، كالعنف والمحتوى الجنسي والترويج لسلوكيات خطرة، فضلا عن المحتوى المضلل والمعلومات الصحية غير الموثوقة.

المخاطر الاجتماعية

تشمل هذه المخاطر التنمر والتحرش والابتزاز الالكتروني، والاستدراج الجنسي، وانتحال الشخصية، وسرقة الحسابات، ونشر الصور الحميمة من دون رضا اصحابها، واستغلال القاصرين في انتاج مواد اباحية او توزيعها. كما تتيح بعض خصائص المنصات التواصل بين القاصرين واشخاص مجهولين، بما قد يسهل الاستدراج والاستغلال. من جهة اخرى، تجمع المنصات بيانات المستخدمين وتستعملها في بعض الحالات لبناء ملفات تعريفية وتخصيص المحتوى والاعلانات. وتزداد خطورة هذه الممارسات عندما يتعلق الامر بالاطفال، بسبب محدودية قدرتهم على فهم شروط الاستخدام وآثار الموافقة الرقمية.

المخاطر الجرمية

كون الاتصال عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي يكون من بعد، فان كل انواع الجرائم التي لا تتطلب الحضور او الاتصال الجسدي بين اطرافها يمكن ان تحصل عبر تلك الوسائل، كجرائم القدح، الذم، التهديد، التحريض، الابتزاز الجنسي، الاحتيال بهدف الاستيلاء على حسابات مصرفية وغيرها.

ابرز التجارب الدولية

منذ سنوات، بدأ العديد من الدول يعمل على تشديد الضوابط القانونية المفروضة على منصات التواصل الاجتماعي، بهدف حماية الأطفال والمراهقين من التنمر الإلكتروني، الاستغلال، المحتوى الضار، ومخاطر الادمان الرقمي. ان وسائل التشدد التشريعي تختلف بين دولة واخرى، فبعض الدول اتجه إلى فرض حد ادنى للعمر، أو تقييد انشاء الحسابات، فيما ركزت دول أخرى على موافقة الاهل، والتحقق من العمر، والزام المنصات بتقييم المخاطر وحماية القاصرين، وسواها من الاجراءات المشابهة. وهنا نبذة عن واقع الحال القانوني ذات الصلة في بعض الدول.

اوستراليا

تعد اوستراليا من ابرز الدول التي انتقلت إلى تقييد وصول المراهقين إلى منصات التواصل الاجتماعي. فقد اقرت تعديلات على قانون السلامة الالكترونية لعام 2021، بحيث أوجبت على المنصات المشمولة اتخاذ خطوات معقولة لمنع من هم دون السادسة عشرة من امتلاك حسابات عليها، مع تحميل الشركات مسؤولية عدم الامتثال، بدل معاقبة الاطفال أو اهلهم، ودخل النظام الجديد حيز التطبيق في 10 كانون الاول 2025. لا يعني ذلك حظر استخدام الانترنت كله، بل يستهدف حسابات على منصات اجتماعية محددة وفق نطاق القانون. كما يشكل النموذج الاوسترالي تحولا من الاكتفاء برقابة الاهل الى فرض التزامات مباشرة على الشركات الرقمية.

فرنسا

تنظم فرنسا استخدام القاصرين لوسائل التواصل الاجتماعي بموجب القانون رقم 566 الصادر في 7 تموز 2023، الذي يشترط موافقة احد الوالدين لتسجيل من هم دون 15 عاما، ويلزم المنصات بالتوعية على المخاطر، واتاحة مراقبة مدة الاستخدام والتحقق من العمر. في آب 2026، اقر القانون رقم 813 الذي حظر استخدام من هم دون 15 عاما لهذه المنصات، الا ان المجلس الدستوري الفرنسي ابطل مادة الحظر الشامل قبل دخولها حيز التنفيذ، لمخالفتها ضمانات دستورية تتصل بحرية التواصل والخصوصية.

> **الامن العام كثف محاضرات التوعية السيبرانية في المدارس والجامعات**

بريطانيا

اعتمدت بريطانيا قانون السلامة على الانترنت (Online Safety Act) 2023، الذي يفرض على الخدمات الرقمية المشمولة تقييم مخاطر تعرض الاطفال للمحتوى الضار، واتخاذ تدابير متناسبة للحد منها. كما يلزم المنصات استخدام التحقق من العمر او تقديره بفعالية عالية لمنع وصول الاطفال إلى فئات محددة من المحتوى الشديد الضرر.



الولايات المتحدة

لا تفرض الولايات المتحدة، على المستوى الفيديرالي، حظرا عاما موحدا على استخدام جميع منصات التواصل الاجتماعي لمن هم دون السادسة عشرة. لكن قانون حماية خصوصية الاطفال على الإنترنت (COPPA) يفرض على الخدمات المشمولة التي تستهدف من هم دون الثالثة عشرة، أو تعلم انها تجمع بياناتهم الشخصية، الحصول على موافقة ابوية موثوقة قبل جمع تلك البيانات أو استخدامها أو الافصاح عنها. في المقابل، شهد الكونغرس الاميركي طرح مشاريع تستهدف الحد من استخدام الاطفال للشبكات الاجتماعية أو تقييد انظمة التوصية المخصصة لهم، ومنها مشروع Kids Off Social Media Act لعام 2025.

الاتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي قانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act)، الذي يفرض على المنصات المتاحة للقاصرين، اتخاذ تدابير مناسبة ومتناسبة لضمان مستوى مرتفع من الخصوصية والسلامة والامن. كما يحظر عرض اعلانات قائمة على التنميط باستخدام البيانات الشخصية عندما تكون المنصة على علم، بدرجة معقولة من اليقين، بأن المستخدم قاصر. في عام 2025، أصدرت المفوضية الاوروبية ارشادات اضافية في شأن حماية الاطفال، تناولت الحسابات الخاصة افتراضيا، التحقق من العمر، مخاطر التصميم الذي يشجع الاستخدام المفرط، والتنمر الإلكتروني. لا يفرض هذا الاطار، في ذاته، حظرا اوروبيا عاما موحدا على جميع القاصرين، بل ينظم مسؤوليات المنصات ويتيح تطبيق قواعد وطنية اشد ضمن الحدود القانونية.

الاتفاقات الدولية

من ابرز الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة بموضوع حماية الاطفال والقاصرين في مجال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي نذكر على سبيل المثال: اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في شأن ◄

◄ بيع الاطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الاباحية لعام 2000، اتفاقية بودابست في شأن الجريمة الالكترونية لعام 2001.
هنا نختصر ابرز توصيات تلك الاتفاقات:
اولا: لا تحدد السن لاستخدام الانترنت.
ثانيا: تركز على حماية القاصر من العنف والاستغلال وما شابه، وتحقيق مصلحته الفضلى في أي أمر يتعلق به.
ثالثا: حماية خصوصيته وحقه في الوصول الى المعلومات بشكل آمن يطور شخصيته لا يؤذيها أو يدمرها.

في لبنان

على الصعيد اللبناني، سنتوقف اولا عند الاشارة إلى ابرز القوانين النافذة التي تؤمن حماية جزئية معينة للقاصرين في مجال وسائل التواصل الاجتماعي. ومن ثم عند ابرز اقتراحات القوانين ذات الصلة المقدمة من قبل بعض النواب، كذلك عند أحدث قرارات الحكومة اللبنانية في هذا المجال.
لا يوجد في لبنان حتى اليوم قانون خاص ينظم موضوع استخدام غير الراشدين لوسائل التواصل الاجتماعي اسوة بما هو موجود في بعض دول العالم كاوستراليا وبريطانيا وفرنسا وسواها. انما يوجد العديد من القوانين التي كل منها يؤمن حماية معينة للقاصرين في بعض تلك المجالات، مما يعني ان الحماية القانونية الحالية هي حماية جزئية وليست شاملة لمختلف جوانب مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي.

اقتراحات قوانين

العديد من الكتل النيابية والنواب اثاروا هذا الموضوع والبعض منهم تقدموا، أو هم في صدد التقدم باقتراحات قوانين تهدف الى حماية الاطفال والمراهقين من مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي. في هذا السياق، سنتوقف عند العناوين العريضة لاقتراحي القانون الاكثر تداولا:
ـ اقتراح القانون المقدم من النواب جميل السيد، جهاد الصمد، قاسم هاشم، محمد خواجه، ميشال ضاهر، وبلال الحشيمي، تمحور بشكل عام على هدف حماية من هم دون السادسة عشرة من مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال حظر استخدامها مع اتاحة استثناء بموافقة الاهل وتحت رقابتهم ولمدة محددة. كما يفرض تدابير على المنصات للتحقق من الاعمار ومنع الاستخدام المخالف، وينص على عقوبات وغرامات، مع إحالة التفاصيل التطبيقية إلى مراسيم تصدر عن مجلس الوزراء.
ـ اقتراح القانون المقدم من النائب طوني فرنجية يهدف بشكل عام الى حظر انشاء الحسابات وتفعيلها لمن هم دون الرابعة عشرة، وإلزام المنصات بالتحقق من اعمار المستخدمين بوسائل مناسبة، تشمل ادوات إثبات العمر الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي. كما يتضمن إغلاق الحسابات المخالفة، وحماية بيانات الاطفال من الاستغلال التجاري، واستثناء بعض الخدمات التعليمية والعلمية، وفرض عقوبات الحبس والغرامة مع امكان وقف المنصات المخالفة عند تكرار الانتهاكات.



الاستراتيجية الحكومية

اتخذ مجلس الوزراء اللبناني في 26 شباط 2026 قرارا قضى بتشكيل لجنة وزارية مشتركة مكلفة اعداد استراتيجية وطنية لتنظيم وتوجيه استخدام الاطفال للإنترنت والتطبيقات الرقمية. تكمن اهمية هذه المبادرة في كونها تؤسس لسياسة متكاملة تشمل الوزارات والجهات التقنية والامنية والتربوية والحقوقية كافة.

الاشكالية دوليا ومحليا

في ما خص القوانين الدولية، او القوانين المحلية، تبقى الإشكالية القانونية الاساسية في هذا الموضوع متمثلة في ضرورة التوفيق بين حق الطفل في الحماية من جهة أولى، وبين حقوقه في التعبير والخصوصية والتعلم والمشاركة الاجتماعية من جهة ثانية. كما أن فرض التحقق من العمر قد يخلق خطرا جديدا إذا ادى الى جمع صور الهويات أو البيانات البيومترية بصورة مفرطة. وعليه، ينبغي أن تتم الموازنة بين الحماية والحرية الشخصية، بما يضمن تكوين شخصية سليمة وناضجة للاجيال الصاعدة. كما ينبغي أن تكون التوعية الاجتماعية السيبرانية قائمة بشكل دائم ومستمر في المجتمع، كون العالم السيبراني معقد جدا وهو في تطور مستمر لحظة بلحظة اذا جاز التعبير. في هذا السياق، قد تشكل المحاضرات التوعوية السيبرانية التي تنجزها المديرية العامة للأمن العام ضمن مختلف المدارس والجامعات على امتداد مساحة الوطن، والتي انطلقت بها منذ عام 2019 وتم تكثيفها وتوسيع مداها منذ ما يقارب السنة بناء لتوجيهات المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، نموذجا يستحق التعميم كونه يساهم بشكل فعال في توعية وحماية الأجيال الناشئة اكثر فأكثر.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام

تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

التكنولوجيا الحديثة في خدمة التقدّم الأمني
آفاق جديدة تُعزّز الإبتكار والإبداع التقني

في إطار مواكبة التطور وتعزيز مسار التحول الرقمي، نظمت المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع شركة Leaptosucces، دورة تدريبية عن الذكاء الاصطناعي، استمرت ثلاثة أيام في 28 و29 و30 أيلول الفائت، وتناولت أربعة محاور ترتبط باستراتيجيا استخدام أدوات التقنيات المعتمدة على الخوازميات، وتوظيفها في بيئة العمل للاستفادة من الإمكانات الحديثة

توفر الانظمة المتطورة تطبيقات واسعة في العمل التقليدي، تخفف الأعباء الإدارية، وهي أكثر تنظيما وفاعلية. كما تكتسب أهمية مضاعفة في المؤسسات الأمنية، نظرا إلى طبيعة المهام الملقاة على عاتقها، والتي تتطلب جهوزا دائما، سرعة في الاستجابة، وقدرة على التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات، في ظل تحديات متزايدة ومتغيرة.



فمن خلال هذه الوسائل، يمكن المساعدة في تسهيل الإجراءات والتسريع في إنجاز المعاملات، تحسين الادارة، تدعيم عمليات التحليل والتخطيط، فضلا عن تطوير قنوات التواصل مع المواطنين وتوفير إجابات سريعة عن استفساراتهم. كذلك تتيح التنسيق بين الإدارات، وتوفر الوقت والجهد، وتوجه الموارد البشرية نحو المهام التي تتطلب الخبرة والتقدير.

في هذا السياق، تبرز أهمية إدخال الذكاء الاصطناعي إلى المديرية العامة للأمن العام، باعتبارها مؤسسة تضطلع بمسؤوليات جمة على المستويات كافة، وتتصل مهامها بصورة مباشرة بحياة الناس. فالمواكبة من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة أمام تطوير آليات تقديم المساعدة وتحديثها، وتسهيل الوصول إلى البيانات، والحد من الوقت المستغرق لإنجاز بعض المراجعات، بما يعزز فعالية الأداء ويرتقي بمستوى الخدمة العامة.

"الامن العام" واكبت هذا التقدم، فالتقت رئيس دائرة العلاقات الاعلامية ورئيس لجنة الذكاء الاصطناعي في الأمن العام العقيد حسنين قرصيفي، ورئيس المركز الوطني للتدريب المقدم رشيد كفوري، ومدير مكتب بيروت والشريك في شركة Leaptosucces الدولية وسام عفيفي، والرئيس التنفيذي المؤسس للشركة الدكتور محمود اسكندراني.

قرصيفي: نعمل على بناء كفاءات متخصصة

■ ما هو الهدف من تركيزكم على الذكاء الاصطناعي؟

□ تنظم المديرية العامة للأمن العام دورات وبرامج تدريبية متخصصة في هذا المجال، انطلاقا من أهمية مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، وضرورة تعزيز المعرفة الرقمية لدى الضباط والعسكريين. فهذا التحول لم يعد خيارا، وقد أصبح جزءا أساسيا من مستقبل العمل الإداري والأمني. الهدف الأساسي بناء قاعدة معرفية للارتقاء بمستوى الوعي التكنولوجي داخل المؤسسة، ولا يمكن الانتقال إلى مرحلة متقدمة من دون وجود كوادر بشرية تمتلك الحد الأدنى من الفهم والقدرة على التعامل مع هذه التقنيات، وتقييم نتائجها واستخدامها بطريقة صحيحة ومسؤولة. من هذا المنطلق، تعاقدنا مع شركة متخصصة لتنظيم دورة تدريبية تمتد ثلاثة أيام، وتشكل مرحلة أولى ضمن مسار نهدف إلى تطويره وتوسيعه تدريجيا.

■ إلى أي مستوى تبغون الارتقاء بمديريتكم؟

□ نحن نبني كفاءات متخصصة. ففي المرحلة الأولى، نعمل على أن يخرج من كل دورة شخص أو شخصان يمتلكان معرفة أعمق في هذا المجال، ليتم لاحقا تطوير مهاراتهم من خلال برامج متخصصة أكثر تقدما، بحيث يصبحون نواة لكوادر قادرة على مواكبة المشاريع. نحن نريد الانتقال من التوعية والتثقيف إلى التطبيق، ومن ثم إلى توظيف هذا الذكاء في مجالات عملية تخدم حاجاتنا. فالغاية النهائية هي أن نتمكن من تحديد مكان استخدامه، وتوظيفه بالشكل الصحيح، ومعرفة الفائدة التي يمكن أن يحققها.

■ ما هو انجازكم الاول الذي ستطلقونه؟

□ نعمل على برنامج موجه إلى حاجاتنا، يتمثل في تطوير مجيب آلي ذكي يمكن للمواطن التواصل معه وطرح الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالخدمات والإجراءات والمعلومات التي يحتاج إليها. الفكرة هي توفير قناة رقمية ذكية تتيح للشخص الحصول على تفاصيل معينة بطريقة سهلة وسريعة، وفي أي وقت، من دون أن يكون مضطرا في كل مرة إلى مراجعة أحد المراكز أو الاتصال للاستفسار عن توضيح معين يمكن توفيره إلكترونيا.

■ ماذا عن حماية البيانات والمعايير التي ستعتمدونها في استخدام الذكاء الاصطناعي؟

□ لا يمكن فصل التطور عن متطلبات الأمن السيبراني وصون الخصوصية. لذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي داخل مديريتنا، يجب أن يتم ضمن إطار واضح من المعايير والضوابط التقنية والإدارية والقانونية، فيضمن التطبيق الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا، ويحدد بشكل دقيق كيفية التعامل مع البيانات. كما يجب أن ترافق أي منظومة إجراءات مناسبة للوقاية من الاختراق أو التسريب أو سوء الاستخدام، إضافة إلى وضع آليات للرقابة وللتدقيق وتقييم المخاطر بشكل مستمر. نحن نؤمن بأنه يجب العمل ضمن إطار الحوكمة والمسؤولية، وليس في معزل عنهما. فكلما كانت المعطيات أكثر حساسية، أصبحت الحاجة إلى الضوابط والمعايير الأمنية أكثر أهمية. من هنا، فإن توجههنا لن يكون قائما فقط على اعتماد التكنولوجيا، بل الحفاظ على السرية وصون الخصوصية.



رئيس دائرة العلاقات الاعلامية ورئيس لجنة الذكاء الاصطناعي في الأمن العام العقيد حسنين قرصيفي.

كفوري: سنتمكن من تحليل كمية كبيرة من المعلومات

■ ما هو الهدف الأساسي من هذه الدورة؟

□ نحن نقوم بالتعريف بالذكاء الاصطناعي وأهميته والإمكانات الكبيرة التي يوفرها، سواء على صعيد العمل أو الحياة الخاصة، ومساعدة المتدربين على الاستفادة منه لتسهيل أمورهم الحياتية والوظيفية.

■ لماذا تعتبرون مواكبة هذه التقنية أمرا ضروريا في عالمنا اليوم؟

□ نحن أمام تقدم متسارع، وكل يوم تظهر أدوات جديدة. مَن لا يتماشى مع هذا الامر سيجد نفسه متأخرا عن الآخرين، لذا من الضروري أن نركب القطار ونستفيد من الإمكانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي. ◄

◄ نحن كإدارة نعنى بخدمة المواطن، ونسعى إلى إدخال هذه التقنية في أعمالنا لا سيما الروتينية منها، بهدف تسهيل الإجراءات وتحسين الاداء وخدمة الناس بشكل أفضل، بحيث ستخضع كل الرتب لهذه الورش، فيما الهدف هو أن يتمكن الجميع من استخدام هذه الأساليب والوصول إلى النتيجة المثالية.

■ كيف سينعكس تطبيق هذه الانظمة عليكم؟
□ سيحد من فرص الرشوة والفساد ويطور الاداء، كما سيتيح تحليل كميات كبيرة من المعلومات بدقة وسرعة، ويساعد في كشف الانماط غير الاعتيادية، ويعزز القدرات بما يسهم في مكافحة التزوير والحد من المخالفات، كذلك سيضع ضوابط واضحة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول.


رئيس المركز الوطني للتدريب المقدم رشيد كفوري.

عفيفي: نطور المهارات البشرية بمفهوم اوسع

■ كيف تقومون باعداد المؤسسات الامنية لقيادة المستقبل بدلا من الاكتفاء بمواكبته؟
□ لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية جديدة تثير الفضول، بل أصبح أحد أبرز التحولات التي تعيد رسم طريقة العمل وتغير طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة، وتفرض على الإنسان أن يعيد التفكير في علاقته بالتكنولوجيا. في هذا السياق، جاءت الورشة التدريبية التي جرى تنظيمها بالتعاون مع الأمن العام لتطرح سؤالا يتجاوز حدود التكنولوجيا نفسها: كيف تعد الإنسان والمؤسسة لعالم يتغير بوتيرة غير مسبوقة؟ ان الهدف لم يكن تعليم مجموعة من الأدوات التقنية، فحسب، بل فتح باب أمام مفهوم أوسع يقوم على تطوير المهارات البشرية، تعزيز التفكير الحديث، وتمكين العاملين من استخدام هذه الوسائل المتطورة بطريقة عملية.


مدير مكتب بيروت والشريك في شركة Leaptosucces الدولية وسام عفيفي.

■ ما الذي دفعكم إلى تنظيم هذه الورشة، وما هي الموضوعات التي تم تناولها؟
□ انطلقنا من قناعة أساسية بأن الاستثمار الحقيقي يبدأ بالفرد. فنحن نعمل منذ سنوات على مبادرات ومشاريع تهدف إلى مساعدة الاشخاص والمؤسسات على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم. خلال تواصلنا مع عدد من قيادات وضباط الأمن العام وعلى رأسهم المدير العام اللواء حسن شقير الداعم للنجاح والتميز المستمر، لمسنا شغفا حقيقيا بالتعلم ورغبة واضحة في تطوير الذات واكتساب مهارات جديدة. نحن نعيش في ساحة تتغير فيها الأدوات والاساليب بوتيرة غير مسبوقة، ومَن يريد أن يبقى فاعلا ومؤثرا عليه أن يكتسب الخبرة وأن يكون مستعدا للتكيف. لذا سنعمل على تحسين الإنتاجية، تسريع إنجاز المهام، تحليل الحقائق، علما أن ما نقوم به ليس نهاية الطريق، بل خطوة ضمن رحلة أطول، هدفها المشاركة في صناعة المستقبل. لذلك، فان الأدوات تتقدم كل يوم، لكن يبقى العنصر

الأكثر أهمية هو الشخص القادر على التكيف، والتفكير، واتخاذ القرار.

■ هل يمكن أن يحل الذكاء الاصطناعي محل الانسان؟
□ كلا، كونه لا يمتلك وحده الرؤية أو القيم أو المسؤولية أو القدرة على تحديد ما هو الأنسب. فالإنسان هو الذي يحدد الهدف، يضع المعايير، يوجه التكنولوجيا، ويقرر كيفية استخدامها. نحن أمام تحول كبير في طريقة الجهد الذي يبذل، فقد لا يحتاج كل فرد إلى أن يصبح مبرمجا أو متخصصا تقنيا، لكن من الصعب أن يبقى بعيدا من فهم الابتكارات المتقدمة وكيفية الاستفادة منها. أعتقد أن التحدي الحقيقي ليس في الحصول على الآليات المعتمدة، بل في بناء الثقافة التي تسمح باعتمادها بالشكل الصحيح. فالمؤسسات المستقبلية تحتاج إلى موظفين لديهم عقلية التعلم المستمر، وقيادة تشجع التجربة والابتكار، وبيئة تسمح باستخدام التجدد بطريقة آمنة ومسؤولة.

اسكندراني: نساعد على تبسيط الاجراءات


الرئيس التنفيذي المؤسس لشركة Leaptosucces الدولية الدكتور محمود اسكندراني.

■ كيف يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير بيئة العمل؟
□ تكمن القيمة الحقيقية في تحويله إلى تطبيقات عملية تعالج التحديات. فهو يساعد على تبسيط الإجراءات، إتمام المهام المتكررة، وتحليل البيانات لدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وسرعة. هذا يتيح للموظفين تخصيص وقت أكبر للأعمال التي تتطلب التفكير والتواصل الإنساني. من منظورنا، إن الهدف هو تمكين الفرد من تقديم قيمة أعلى، بحيث ينعكس الاستخدام على جودة الأداء وتجربة الموظف والمتعامل معا.

■ هل المؤسسات مهيأة لمواكبة هذا التحول؟
□ تختلف الجهوزية من واحدة إلى أخرى، والسؤال الأهم هو: هل نعد اداراتنا لمتطلبات اليوم فقط، أم نبني قدراتها على المواكبة خلال السنوات المقبلة؟ الامور لا تقاس بمجرد امتلاك الأنظمة الحديثة، وإنما بوضوح الرؤية، تنظيم البيانات، مرونة الإجراءات، واستعداد الجميع لتغيير الاساليب. لذلك، نحتاج إلى تقييم واقعي للفجوات التي تواجهنا، ثم لوضع مسار تدريجي يربط التطوير بتأهيل الأفراد وإعادة تصميم العمل.

■ مَن يفشل في تحقيق التحول الرقمي؟
□ يتعثر البعض بسبب دخول أنظمة حديثة، بينما يبقي آخرون على إجراءات معقدة، ومسؤوليات غير واضحة، وأساليب لم تعد مناسبة. هنا، قد ننقل التعقيد من الورق إلى الشاشة بدلا من معالجته. فالتحول الحقيقي يحتاج إلى تصور يحدد المشكلة المطلوب حلها، ومشاركة الجميع في التغيير، ومؤشرات تقاس بأثرها على الأداء وجودة الخدمة، وهذا ما نسعى للوصول اليه مع المديرية العامة للأمن العام.

■ ما هو المطلوب لضمان النجاح في دورتكم؟
□ إننا نعمل للحصول على النتائج التي تسعى المديرية إلى تحقيقها، فنحن نقوم بمراجعة الاجراءات وتطوير القدرات بما يخدم ما نبغي ولوجه. لكني أود الاشارة الى أن التأهيل المطلوب يتجاوز التدريب على استخدام الأدوات، فهو يشمل التفكير التحليلي، فهم البيانات، التحقق من انجازات الانظمة الذكية، وكيفية الحفاظ على استمراريته بمسؤولية. من المهم أن يصاحب ذلك تطبيق تدريجي، التزامات واضحة، ضمان السرية، وقياس مستمر للأثر. ◄

نشاطات

بالتعاون مع الإدارات الرسمية والمجتمع المدني الأمن العام يعزّز التوعية السيبرانيّة على امتداد الوطن

لم تعد الجرائم السيبرانية خطرا افتراضيا بعيدا، بل واقعا يهدد ويطال يوميا الافراد والمؤسسات وأمن الدول، فيما تبقى الوقاية القائمة على الثقافة السيبرانية خط الدفاع الاول. من هنا، تواصل المديرية العامة للأمن العام انجاز محاضرات توعية في المدارس والجامعات، والتعاون مع مختلف الادارات الرسمية والمجتمع المدني، ايمانا منها بأن الحماية السيبرانية مسؤولية وطنية واجتماعية مشتركة

كثفت المديرية العامة للأمن العام منذ ما يقارب السنة محاضرات التوعية السيبرانية في المدارس والجامعات. أطلقت برنامجا جديدا للتوعية السيبرانية لضباطها وعسكرييها، ونظمت منتدى حوكمة الانترنت في لبنان لعام 2026 بالشراكة مع الجامعة اللبنانية واللجنة الاستشارية لاصحاب المصلحة المتعددين (LMAG). كما شاركت في مؤتمر "الامن السيبراني في لبنان - التحديات والتهديدات"، الذي نظمته نقابة المهندسين في بيروت. إضافة الى النشاطات التوعوية والفكرية على امتداد مساحة الوطن، يدا بيد مع مختلف الادارات الرسمية والنقابات المهنية وقوى المجتمع المدني. "الامن العام" حاورت الرائد في دائرة الاتصالات في المديرية العامة للامن العام، الحائزة ماستر هندسة الاتصالات والمعلوماتية من الجامعة الاميركية ملاك شرف.

■ منذ سنوات والمديرية العامة للامن العام تنجز محاضرات توعية سيبرانية في المدارس والجامعات؟
□ انجزنا محاضرات توعية سيبرانية في القسم الاكبر من المدارس والجامعات، الرسمية والخاصة، على امتداد مساحة لبنان. نحن مستمرون في ما خص القسم المتبقي منها. منذ ما يقارب السنة، كثفنا عدد محاضرات التوعية السيبرانية في المدارس والجامعات، كما وسعنا نطاقها كي تشمل مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة في المجتمع. وفي سياق خطة التطوير والتحديث التي تشهدها المديرية، اطلقنا ايضا برنامج توعية سيبرانية خاص بالعسكريين ضمن المديرية، يهدف الى رفع مستوى معارفهم ومهاراتهم في المجالات السيبرانية والذكاء الاصطناعي والعالم الرقمي ككل. على سبيل المثال، يقوم احد اقسام هذا البرنامج، بتنظيم محاضرات دائمة واسبوعية، لكي تشمل تباعا جميع الضباط والعسكريين ضمن المديرية العامة للأمن العام.

■ كيف يحصل التواصل بينكم وبين المدارس والجامعات كي يتم الاتفاق على محاضرة توعوية في المجال السيبراني؟
□ الموضوع سهل ومتاح للجميع. يمكن لادارة أي مدرسة أو جامعة أو معهد تعليمي يرغب مثلا في انجازنا محاضرة توعية سيبرانية لتلامذتها وطلابها، ان ترسل كتابا خطيا بذلك الى امانة السر العامة في مكتب المدير العام للأمن العام، وتتم دراسة الطلب ليبنى على الشيء مقتضاه. وردتنا طلبات كثيرة ونحن نجهد لتلبيتها، بعد الموافقة عليها، بقدر امكاناتنا المتاحة. فالمديرية العامة للأمن العام، على رأسها اللواء حسن شقير، تضع كل موضوع يفيد او يساعد تلامذة المدارس وطلاب الجامعات، في اعلى سلم اهتماماتها واولوياتها.

■ ما هي ابرز العناوين العريضة التي تتضمنها برامج التوعية السيبرانية؟
□ قبل التطرق الى مضمون او مضامين برامج التوعية المتعددة التي نعتمدها، لا بد من التوضيح ان المديرية العامة للأمن العام تعتمد ارقى المعايير الدولية في اعداد برامج التوعية السيبرانية بحيث انها تراعي اعمار الفئات المستهدفة، ومستوياتها التعليمية، اختصاصاتها، وطبيعة المخاطر التي تواجهها، وتفاصيل أخرى. بالتالي، لكل فئة عمرية وثقافية معينة نعد برنامجا توعويا خاصا بها. من جهة أخرى، إن برامج التوعية تشمل عموما التعريف بمفاهيم الامن السيبراني، الاحتيال والتصيد الالكتروني، الابتزاز، سرقة الهوية، حماية البيانات والخصوصية، أمن الحسابات والاجهزة، فضلا عن الاستخدام الامن والمسؤول للذكاء الاصطناعي، ومخاطر التزييف العميق والتضليل الرقمي. كذلك، تتناول الاطر القانونية المتعلقة بالجرائم السيبرانية، المسؤوليات، حقوق الضحايا وسبل حمايتها. كما تتضمن ايضا ارشادات عملية للتعامل مع المحاولات الجرمية، وتجنب الروابط المشبوهة، وحفظ الادلة الرقمية، وتأمين الحسابات والاجهزة، وطرق الابلاغ عن الحوادث، وسواها. يتم تحديث برامج التوعية وتطويرها بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية والتهديدات المستجدة وطرق التعاطي معها ومواجهتها.

■ ماذا عن منتدى حوكمة الانترنت في لبنان لعام 2026 الذي تم إنجازه بالشراكة بين المديرية العامة للأمن العام والجامعة اللبنانية؟
□ نظمت اللجنة الاستشارية لاصحاب المصلحة المتعددين (LMAG)، بالشراكة مع الجامعة اللبنانية والمديرية العامة للأمن العام، منتدى حوكمة الانترنت في لبنان لعام 2026 بعنوان "المرونة الرقمية، والثقة، والابتكار المستدام من اجل تعافي لبنان"، في 5 و6 و7 تشرين الاول الفائت، في مقر الادارة المركزية للجامعة اللبنانية - المتحف. شكل المنتدى مساحة وطنية مستقلة جمعت نوابا وخبراء واكاديميين وصحافيين، وممثلين عن المؤسسات الرسمية المدنية والامنية والعسكرية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات والمنظمات الدولية. تضمن اليوم التحضيري ورشتي عمل عن حوكمة الإنترنت العالمية واسسها التقنية، وجلسة للشباب حول مستقبل رقمي اكثر امانا. اما البرنامج الرئيسي، فتوزع على اربع جلسات وثلاث ورش عمل تناولت النفاذ الرقمي والتعافي الاقتصادي والشمول، حوكمة الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية المرنة، الامن السيبراني وحوكمة البيانات، مكافحة خطاب الكراهية والتضليل وصون الحقوق الرقمية. كما بحثت الورش تأثير



الرائد في دائرة الاتصالات في المديرية العامة للامن العام ملاك شرف.

وسائل التواصل في الخطاب السياسي والرأي العام، ومشاركة المجتمع المدني، وعلاقة الذكاء الاصطناعي بالحق في الوصول الى المعلومات.

■ ما أبرز المواقف والتوصيات والنتائج التي خلص اليها المنتدى؟
□ اكدت الكلمات الافتتاحية لمنتدى حوكمة الإنترنت في لبنان 2026، ان التحول الرقمي يشكل رافعة للتعافي الوطني، شرط ترسيخ الحوكمة والأمن والثقة، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني والشباب. كذلك على اهمية تطوير الخدمات الرقمية، الاستثمار في المعرفة والكفاءات، بناء بنية تحتية مرنة وآمنة. وخلصت المناقشات الى ضرورة تحويل النفاذ الرقمي الى فرص للتعليم والعمل والانتاج، حماية البيانات الشخصية، تعزيز الامن السيبراني، وضع اطر مرنة لحوكمة الذكاء الاصطناعي. كما حذر المشاركون من التضليل الممنهج وخطاب الكراهية والتزييف العميق، ودعوا إلى دعم الصحافة الجادة والتحقق من المعلومات. كما شدد المنتدى على الانتقال من المبادرات الى سياسات عملية ومستدامة تدعم التعافي الوطني.

■ ماذا عن مؤتمر الأمن السيبراني في لبنان الذي انجز في نقابة المهندسين في بيروت، وشاركت فيه المديرية العامة للأمن العام؟
□ نظمت نقابة المهندسين في بيروت، عبر فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين، مؤتمرا بعنوان "الامن السيبراني في لبنان - التحديات والتهديدات"، برعاية رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات في مجلس النواب النائب طوني فرنجيه وحضوره، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الامنية والعسكرية، حيث مثلتُ المديرية العامة للأمن العام، الى جانب خبراء واكاديميين واختصاصيين. تناول المؤتمر التهديدات والجرائم السيبرانية، امن الاتصالات والمعلومات، اساليب الاختراق، دور الذكاء الاصطناعي في الهجمات الالكترونية، وسبل الوقاية والتوعية والابلاغ عنها. كما بحث حماية البنى التحتية الحيوية، استمرارية خدمات الاتصالات، حماية البيانات والحسابات، والتبعات القانونية للجرائم السيبرانية. وشدد المشاركون على أن الأمن السيبراني بات جزءا من الامن الوطني والاقتصادي والاجتماعي، وأن مواجهة مخاطره تستدعي تطوير التشريعات والقدرات وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية.



■ ما أبرز العناوين العريضة التي ركزتم عليها خلال مشاركتكم، وما النتائج والتوصيات التي خلص اليها المؤتمر؟
□ خلال مشاركتي في الجلسة الاولى المخصصة للمنظور العسكري والامني والجرائم السيبرانية، استعرضت نماذج عن اختراق منصات مؤسسات رسمية والاجراءات التي تتخذ لاحتواء الاختراقات والتحقيق فيها ومعالجة الثغر. تناول النقاش في المؤتمر أمن الاتصالات والمعلومات، اساليب الاختراق، استخدام الذكاء الاصطناعي في الهجمات الالكترونية، آليات الوقاية والتوعية والإبلاغ. في الختام، شدد المشاركون على ضرورة الانتقال من التشخيص والتوعية إلى التنفيذ العملي، تعزيز التعاون بين الدولة والمؤسسات الامنية والعسكرية والقطاع الخاص والجامعات والنقابات، تطوير التشريعات والاستثمار في التدريب والكفاءات ورفع الجهوزية للاستجابة للحوادث.

■ هل من نشاطات توعوية او فكرية أخرى في المجال السيبراني يجري التحضير لها قريبا؟
□ بالتأكيد، ان برامج التوعية السيبرانية ونشاطاتها في مختلف قطاعات المجتمع اللبناني، هما جزء لا يتجزأ من عملنا اليومي. نحن على تنسيق دائم مع مختلف الادارات الرسمية والمدارس والجامعات والمعاهد التعليمية والنقابات المهنية، كذلك مع سائر قوى المجتمع المدني. فلدى المديرية العامة للأمن العام، وكما يؤكد دائما مديرها العام اللواء حسن شقير، قناعة راسخة بأنه لا قيمة حضارية لأي مؤسسة الا بمقدار ما تقدمه للانسان وللانسانية. على هذا الاساس، تشكل التوعية السيبرانية وحماية الاطفال والمراهقين والشباب، جزءا اساسيا من رسالة الامن العام الانسانية والمجتمعية، التي نحرص على ادائها بالتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدني، محليا ودوليا.

نشاطات

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

دورتا مفتش ثانٍ ومأمور متمرن للأمن العام: انضمام عناصر شابة لخدمة الوطن بمسؤولية

في كل من معهد قوى الأمن الداخلي في عرمون ومعسكر الجيش في عرمان، انطلقت دورتان تدريبيتان لمفتشين متمرنين ومأمورين متمرنين لصالح المديرية العامة للأمن العام، جذبتا عناصر شابة من مختلف المناطق اللبنانية للإلتحاق بالسلك العسكري وخوض تدريبات متنوعة، تتيح صقل الشخصيات واكتساب مهارات مختلفة، قبل ان توزع هذه العناصر في مجموعة مهمات.



رئيس المركز الوطني للتدريب المقدم في الأمن العام رشيد كفوري.

تميزت دورة المفتش ثاني المتمرن بانضمام 50 فتاة اليها، في مشهد يعكس رغبة الشابات في تعزيز حضورهن لا سيما في الأمن العام، علما أن هاتين الدورتين افسحتا في المجال أمام العنصر الشبابي للتطوع لخدمة الوطن وتأدية الواجب.
تمتد تدريبات دورة المفتش ثاني المتمرن أربعة اشهر ونصف الشهر، في حين تستغرق دورة المأمور المتمرن 12 اسبوعا. "الأمن العام" التقت رئيس المركز الوطني للتدريب في المديرية العامة للأمن العام المقدم رشيد كفوري.

■ هناك دورة التحق بها شباب وشابات بصفة مفتش ثان متمرن لصالح المديرية العامة للأمن العام الى جانب دورة مأمور متمرن، فماذا يمكن ان تقول في هذا السياق؟

□ هناك دورتان، الأولى هي للذكور فقط وتضم 500 مأمور متمرن، في معسكر الجيش في منطقة عرمان وتمتد 12 اسبوعا، وسبق للشباب ان التحقوا بها في 12 تشرين الأول 2026، ويخضعون حاليا لدورة تنشئة عسكرية ومسلكية. خلال هذه الدورة، سنحاول العمل معهم لإدخالهم في سياق التفاعل مع الحياة العسكرية، وعلينا تعليمهم كيفية صقل شخصيتهم ليصبحوا قادرين على الخدمة العسكرية، لا سيما ان ظروف البلاد تحتم علينا تأدية مهامنا، ونحن بالتالي مؤتمنون على خدمة الوطن. إن الجهد يتركز على جعل هؤلاء الشباب يملكون الحد الأدنى من المعرفة والتخصص لتأدية المهام التي تكلفهم بها المديرية في وقت لاحق. تنقسم هذه الدورة الى شقين: شق عسكري يتضمن التدريب وصقل المهارات البدنية والقتالية وكذلك الرماية، في حين يتعلق الشق الثاني بالدراسة، إذ أن أي عمل نقوم به لا بد من أن يكون ضمن اطار القانون، وبالتالي لا بد من تعليمهم القوانين وتزويدهم التعليمات لإحترام القانون. كما أن هناك امتيازات تتيح لنا تنفيذ مهامنا، وهناك واجبات لا بد من القيام بها، إذ أن أي إخلال بها يعرض أي شخص للمحاسبة والمساءلة. نحن في حاجة الى دم جديد ودخول عسكريين إلى السلك ضمن عائلة الأمن العام.

■ ماذا عن دورة المفتشين المتمرنين؟

□ تحدثت عموما عن الدورتين لجهة ماهية التدريبات. بالنسبة الى دورة المفتشين المتمرنين، فهي تضم 265 مفتشا ثانيا متمرنا موزعة بين 50 انثى و215 ذكرا. هناك مركز تدريب منفرد خاص بالإناث، ويتوزع الذكور في مبنى آخر، وعند قيام التمارين المشتركة يتمرنون سويا، لكن هناك مراعاة لخصوصية الأنثى وتشديد على احترامها. سواء كان التدريب لدى مركز تابع للجيش أو مركز تابع لقوى الأمن الداخلي، نشعر اننا في منزلنا. مؤسسة الجيش هي العمود الفقري لجميع المؤسسات، والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي هي الأخ الأكبر في مدرسة الشرطة، وبالتالي نكمل بعضنا البعض في المهمات الأمنية.

■ ما هي مدة هذه الدورة؟

□ دورة المفتش ثاني المتمرن اربعة اشهر ونصف الشهر، وأطول من مدة دورة المأمور المتمرن. هذا أمر طبيعي استنادا الى سلم التراتبية العسكرية بين المفتش والمأمور كون المفتش يتقدم على المأمور كما ذكرت في التراتبية، وبالتالي فإن التدريب والمعلومات التي يتلقاها أو يتلقفها المفتش اكثر من تلك التي يتلقاها المأمور.

■ لماذا تقام هذه الدورات دوريا، هل ثمة حاجة كما ذكرت الى دم جديد أو الى عناصر جديدة؟

□ من الطبيعي أن تكون حاجة لدى الإدارة، من دون إغفال أن هناك من اصبح في السن القانونية، وثمة ايضا ممن يطلب التسريح المبكر لأسباب تتعلق بالوضع الإقتصادي او بسبب أوضاع خاصة. امام ازدياد وتيرة التحديات والعبء الكبير على هيكل الدولة، فإنها تلجأ في نهاية المطاف الى المؤسسات الأمنية والعسكرية لأنها تؤدي رسالتها بكل أمانة وتجرد. في كل الأزمات التي مر بها البلد، لم نقفل بابنا في أي يوم من الأيام، بل بقي مفتوحا للمواطن بهدف خدمته والوقوف الى جانبه، وإشعاره بأن الدولة تحترمه وتحتضنه وتحافظ على حقوقه. وبالتالي، كي نتمكن من القيام بهذه المهمة بشكل أمثل، نحن في حاجة الى تطويع عسكريين يحملون الشعلة ويكملون المشوار الذي سلكه أسلافهم بكل أخلاص. وإلى جانب الاثر الأمني لهذه الدورات، هناك أثر مجتمعي وآخر توظيفي.

إلتحاق المتطوعين والمتطوعات بدورة مفتش ثان متمرن.

> **دورتا الأمن العام فرصة للشباب والشابات لخدمة الوطن وفق تنشئة عسكرية ومسلكية**

■ ما هي التدريبات التي يخضعون لها في هاتين الدورتين؟

□ المتطوع الجديد الذي ينخرط في هذه الدورة سواء كان من الذكور أو الإناث وسواء كان برتبة مفتش ثان او مأمور متمرن، يخضع الى تدريب اساسي يقوم على تخشين بدني ومعنوي. الهدف منه تقوية العنصر ووضعه ضمن مهمة طوارئ، ومعرفة ما اذا كان سيتمكن من الصمود والتماسك ام لا؟ اذاً، الهدف بناء بنية صاحب او صاحبة العلاقة لتصبح أقوى وصقل الشخصية جيدا. هذا الأمر يندرج ضمن إطار تدريبي ومؤسساتي، تم وضعه في معسكر الجيش ومعهد قوى الأمن الداخلي. هناك اشخاص اصحاب اختصاص يملكون المعرفة ولديهم باع طويلة في وضع برنامج تدريبي بكل تجرد وإنسانية وبطريقة محترفة، لكي نقول للشخص المعني إن هذا التدريب ليس لعبة بل فرصة لبناء القدرات وتعزيزها. بعد الإنتهاء من مرحلة التدريب التي تستمر حتى نهاية الدورة، نبدأ تدريجيا بإدخالهم في احترافية المهمة التي ارتضوها لأنفسهم، أي تعليم استخدام الأسلحة والرماية والمداهمة والتفتيش وتأدية المهام التي تناط بهم. الى جانب التدريبات التقنية، هناك دروس يتلقونها بالمواد القانونية والتعليمات وبأمور أخرى، فحتى عندما يتخرجون يملكون المعرفة المتكاملة عن صلب مهامهم، والتعليمات الواجب احترامها خلال القيام بها.

■ ماذا بعد انتهاء هاتين الدورتين؟ اين ستكون وجهة المتخرجين والمتخرجات من هذه الدورة؟ ◄

◄ □ هذا الأمر رهن بالإدارة، لأن كل دورة تشارف على الإنتهاء تعقبها تشكيلات وضعت للعسكريين تأخذ في الاعتبار التقديرات التي حصلوا عليها خلال الدورة والتي تتمحور حول القدرات البدنية للمهمات العملانية، وفي المقابل هناك من يتمتع بالقدرات العلمية فيشاركون في الاعمال والمهمات التي تخدم المؤسسة من خلال اختصاصاتهم. كل ذلك يعتمد على مقومات الأشخاص والمؤهلات والمعارف، عندها تعتمدها الإدارة كمعيار الى جانب معيار آخر يتصل بمكان السكن والوضع العائلي. كل هذه الأمور يتم جمعها، وتقرر الإدارة وفق التقديرات مكان خدمة هذا العنصر أو ذاك، وكذلك الأمر بالنسبة الى الشابات.



تفتيش حقائب الملتحقين في معهد قوى الامن الداخلي في عرمون.

■ ماذا يعني وجود اقبال من الشباب والشابات على الإنخراط في دورتي الأمن العام؟

□ قد يكون مرد ذلك الى عوامل عدة، من بينها العامل العائلي، أي أن هناك من كان يشاهد البزة العسكرية لأحد افراد عائلته وشعر بضرورة مواصلة الرسالة. هناك الظرف المعيشي الضاغط الذي يدفع بعض الاشخاص الى الانخراط في السلم العسكري بفعل الحاجة الى مدخول مالي يساعدهم. كذلك هناك عامل يتعلق بحس المغامرة لدى البعض الذي يتطوع لهذه الغاية ويستكشف العالم الجديد الذي لا يعرف شيئا عنه. هناك اسباب اخرى ربما نجهلها، لكن من المؤكد أن أي شخص يدخل الى السلك العسكري هو مواطن سيصبح رجل أمن، وبالتالي نواكبه في عملية التحول وتتم المحافظة على خصاله الجيدة، ونعمل على معالجة أي إعوجاج في حال وجد، كي يصبح في النهاية عنصرا جيدا، لأنه سيخرج من العالم الصغير إلى العالم الكبير أي الوطن، وعندها يكون مواطنا صالحا بإمتياز يجيد تأدية المهام من لبنان إلى كل الأراضي اللبنانية.

■ ذكرت أن الدورتين تقامان في معسكر الجيش في عرمان ومعهد قوى الأمن الداخلي في عرمون، فكيف هي العلاقة بين الأمن العام والجيش وقوى الأمن؟

□ هناك معهد للأمن العام في منطقة الدامور، لكن ينقصه العمل كي يستقبل مثل هذه التدريبات. باشرنا تشييد مبنيين، لكن تنقصهما 7 مبان قادرة على أن تستوعب دورات تنشئة عسكرية ومسلكية لم يتم تشييدها بعد. فأمام استحالة إقامة هاتين الدورتين، اضطررنا للجوء إلى مؤسسة الجيش والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي حيث يربطنا بهما تاريخ مشرف جدا في الدورات التدريبية. إن دورة المفتشين المتمرنين والتي تعد تخصصية أرتأينا إقامتها في معهد قوى الأمن الداخلي في عرمون، فيما أقيمت دورة المأمورين المتمرنين التي تضم عددا اكبر من الشباب، في معسكر الجيش في عرمان، لا سيما ان معهد قوى الأمن سيفتح أبوابه لدورات أخرى. هذا التعاون طبيعي بين الأجهزة العسكرية والأمنية لأن هناك تكاملا في المهام. لدينا مهام تخصصية، والجيش وقوى الأمن كذلك. تتركز مهامنا على ضبط المعابر الحدودية والداتا لجميع الأجانب الذين يدخلون الى البلاد ونقوم بعمل شرطة الأجانب. من خلال اسم الأمن العام يمكن فهم المهمات الملقاة على عاتقه من الأمن السياسي والأمن الاجتماعي والتربوي والأمن بمفهوم الأمن، في حين أن مهمة



تسجيل الاسماء في ثكنة عرمان.

قوى الأمن الداخلي تتناول التحقق في المخالفات، فنحن واياهم نكمل بعضنا البعض خصوصا في المفهوم العام للشرطة. اما عمل الجيش فيختلف عن عملنا، اذ انه العمود الفقري للبلد. في النهاية، نشكل وحدة أمنية مترابطة، فالجيش كما قلت يدافع عن الأرض ونتمنى تعزيز قدراته ونتكامل معه في المهمة الكبرى، أي المحافظة على وطننا وامنه.

■ هل ستكون هناك دورات جديدة للأمن العام؟

□ قد تقام دورات كلما دعت الضرورة لها، لا سيما ان هذه الدورات ترتب أعباء مالية هائلة على خزينة الدولة، واي عملية تطويع تستدعي رصد إعتمادات ضخمة لها. نحن نتمنى تعزيز السلك اكثر ورفده بالعناصر فتكبر عائلة المديرية التي تتميز بالرقي حيث لا مكان للسؤال عن الدين أو المذهب أو غيره، وبمجرد انتماء احدهم اليها نسعى الى تأمين العيش الكريم له.

انطباعات عن دورة مفتش ثان متمرن

سجلت "الأمن العام" انطباعات متنوعة عن الالتحاق بدورة مفتش ثان متمرن، فالتقت لهذه الغاية بمتطوعات ومتطوعين في معهد قوى الأمن الداخلي في عرمون، للحديث عما يعنيه قرار التطوع لمصلحة المديرية العامة للأمن العام.

رفقا فضول من منطقة مزيارة، أكدت أن التحاقها بهذه الدورة شكل تحقيقا لحلم راودها منذ الطفولة، كما مثل لعائلتها مصدر فخر واعتزاز. وأوضحت أن انضمامها إلى مؤسسة الأمن العام، ليس مجرد خطوة مهنية، بل مسؤولية وطنية كبيرة تتطلع إلى تحملها بكل جدية والتزام.

ولفتت إلى أن التطوع في الأمن العام يفرض على المنتسبين التحلي بالانضباط والجهوزية والقدرة على مواجهة مختلف الظروف، لا سيما في حال تكليفها بمهام على الحدود.

أما نورهان ماضي، فقالت إن التطوع في الأمن العام يعني بالنسبة إليها خدمة الوطن والمساهمة في حمايته، موضحة أنها تحلم منذ صغرها بالانتماء إلى هذه المؤسسة العريقة، لما تؤديه من دور أساسي في صون الأمن والاستقرار. وأشارت إلى أنها تشعر بالحماسة والخوف في آن معا، إذ أن الانتقال إلى هذه المرحلة الجديدة يفتح أمامها آفاقا واسعة.

من جهته، شدّد وليم زياد الشوفي على أهمية الدور الذي يؤديه الأمن العام في حماية الحدود البرية والبحرية والجوية، معتبرا أن هذا الدور بالغ الأهمية في الحفاظ على سيادة الوطن وأمنه واستقراره.

أما ياسر عصام الحسيني، فأوضح أنه بادر إلى التطوع فور علمه بإطلاق الدورة، انطلاقا من رغبته في خدمة بلده ورد الجميل له. وأكد أنه يرغب في التعرف أكثر إلى مؤسسة الأمن العام التي ينتمي إليها أحد أفراد عائلته.

نشاطات

ميرنا الشدياق
mirnachidiac@gmail.com

تعاون الأمن العام وDCAF تدريب يكسر المحرّمات: تعزيز الحماية من التحرّش وتحويل القانون إلى ممارسة

يشكل التحرش الجنسي تحديا قانونيا واجتماعيا مستمرا في لبنان رغم اقرار القانون رقم 205 في العام 2020 لتجريم هذه الافعال وحماية الضحايا. ومع ان هذا القانون مثل خطوة مهمة الى الامام، يشكل تطبيقه تحديا مما يستوجب التوعية من اجل بيئة آمنة وخالية من سوء السلوك الجنسي، مع حماية حقوق الأفراد الأكثر عرضة

في هذا الاطار يأتي التعاون بين مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) والمديرية العامة للأمن العام، الذي يركز بشكل أساسي على تعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. "الامن العام" التقت مديرة برنامج مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن - مكتب لبنان نورما قعزان، ورئيسة شعبة الملاحقات المسلكية والقضائية في الأمن العام النقيب جووي البستاني.

قعزان: لا حماية بلا مساءلة

■ لماذا تعد الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي جزءا مهما من حوكمة القطاع الامني؟

□ تبدأ حماية الافراد من داخل المؤسسة نفسها. فالمؤسسات الامنية التي تحمي المجتمع مطالبة ايضا بتوفير بيئة عمل آمنة تصان فيها كرامة الجميع. يعني ذلك منع التحرش والاستغلال واساءة استخدام السلطة، والتعامل بجدية مع الشكاوى. لا تقل اهمية احترام الحقوق والمساءلة عن اداء المهام الامنية، اذ يسهمان في تعزيز الثقة بين العاملين وبالمؤسسة لدى الجمهور.

■ ما المعايير الدولية التي يستند اليها مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) في هذا المجال؟

□ يرتكز نهج مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن على اصلاح القطاع الامني وحوكمته، وعلى اجندة المرأة والسلام والامن، اللذين يعززان بناء مؤسسات امنية خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وتحترم حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين. تشمل المرجعيات الاساسية قرار مجلس الامن رقم 1325، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 في شأن العنف والتحرش في عالم العمل. ويدعم المركز ترجمة هذه المبادئ الى ممارسات عملية من خلال تعزيز الوعي بالحقوق والمسؤوليات ووضع آليات واضحة للوقاية والحماية والابلاغ والمساءلة.

■ كيف يمكن للمؤسسات الامنية توفير بيئة عمل آمنة ومنع التحرش؟

□ يتطلب توفير بيئة عمل آمنة، سياسات مؤسسية واضحة وتطبيقا فعالا للقوانين الوطنية المتعلقة بالتحرش والاستغلال، بصرف النظر عن الرتبة أو المنصب. تساعد جلسات التوعية والتدريب الموظفين على التعرف الى السلوكيات غير المقبولة، لكن التدريب وحده لا يكفي. لا بد من اعتماد اجراءات واضحة للوقاية والابلاغ السري والحماية والاستجابة، تدعمها آليات للمساءلة.

■ ما الاخطاء الشائعة التي ترتكبها المؤسسات عند التعامل مع شكاوى التحرش أو الاستغلال؟

□ ينبغي للمؤسسات وضع اطر واضحة للتعامل مع الشكاوى، وتعريف جميع العاملين بها وتطبيقها بصورة متسقة. يجب ان تكفل هذه الاطر السرية والحياد وحماية الاطراف المعنية، وان تحدد اجراءات واضحة للابلاغ عن الشكاوى والاستجابة لها واحالتها الى الجهات المختصة.

■ كيف يمكن ضمان استقلالية التحقيقات وحماية مقدمي الشكاوى في المؤسسات ذات التسلسل الهرمي؟

□ قد يتردد احد العناصر في ابلاغ مسؤول اعلى رتبة خشية التعرض لتبعات مهنية. لذلك تحتاج المؤسسات الى قنوات آمنة للابلاغ لا تقتصر على المسؤول المباشر. تعد السرية والحماية من الانتقام والتحقيقات المحايدة التي يجريها اشخاص مؤهلون عناصر اساسية. كما ينبغي ان يشعر كل موظف بأن شكواه ستؤخذ على محمل الجد، وان القواعد نفسها تسري على الجميع مهما كانت رتبهم.

■ لماذا تعد المساواة بين الجنسين مهمة في سياسات المؤسسات الامنية؟

□ تعني المساواة معاملة جميع العاملين باحترام، وتوفير فرص عادلة لهم وضمان حصولهم على الحماية. قد يواجه الرجال والنساء عوائق مختلفة عند الابلاغ عن التحرش، منها الحرج أو الخوف أو الضغوط الاجتماعية. لذا ينبغي للسياسات المؤسسية مراعاة هذه العوائق واتاحة الحماية للجميع.

■ هل يمكن للبنان الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق القانون 2020/205؟

□ تقدم التجارب الدولية دروسا مفيدة، منها توفير قنوات آمنة لتقديم الشكاوى، وتدريب الاشخاص المكلفين تلقي البلاغات، واعتماد اجراءات واضحة للابلاغ والاحالة. وقد وثق مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن وشركاؤه ممارسات في هذا المجال. لكن الاهم هو تكييف هذه الدروس مع المؤسسات اللبنانية بدلا من نسخ نموذج دولة اخرى. ينبغي ان تراعي الاجراءات السياق المحلي وخصوصية المؤسسات، وان تكون واضحة وواقعية وقابلة للتطبيق في العمل اليومي.

■ كيف يقيس مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن نجاح التدريب، بعدد المشاركين ام بالتغيير في الممارسة؟

□ تعد المشاركة مهمة، لكننا ننظر ايضا الى ما تعلمه المشاركون. هل اصبحوا يفهمون القانون بصورة افضل؟ هل يستطيعون التعرف الى السلوكيات التي قد تشكل تحرشا؟ وهل يعرفون كيفية الاستجابة والجهة التي ينبغي التواصل معها؟ لقد ارست انشطة التوعية وبناء القدرات اساسا مهما ينبغي مواصلته وتوسيعه.

■ هل تزيد الازمات في لبنان مخاطر الاستغلال والتحرش في مكان العمل؟

□ قد تزيد الازمات الاقتصادية والامنية من هشاشة الافراد، لا سيما عندما يخشون فقدان وظائفهم أو مصادر دخلهم، وقد يتردد شخص في تقديم شكوى خوفا من العواقب المحتملة. كما قد تجعل الضغوط ومحدودية الموارد متابعة الحالات اكثر صعوبة. لا يعني ذلك بالضرورة ارتفاع عدد الحوادث، لكنه يجعل التوعية والابلاغ الآمن والحماية اكثر اهمية، حتى لا يشعر اي شخص بانه مضطر الى التزام الصمت.

البستاني: التوعية تكسر الصمت

■ ما اهمية تنظيم هذا التدريب في هذه المرحلة، وما الذي دفع مديرية الامن العام الى التركيز على الحماية من الاعتداء والتحرش الجنسي؟

□ هذا التدريب جديد ولم يكن يقدم سابقا في مديرية الامن العام، ولم يكن يسلط عليه الضوء بهذه الطريقة في بقية الاجهزة والمؤسسات. مع صدور القانون رقم 205، رأت المديرية ان من الضروري تنظيم حملات توعية بهذا القانون وبموضوع التحرش. سابقا، كنا نتطرق لموضوع التحرش بشكل غير مركز ضمن تدريبات التوعية الجندرية وحقوق الانسان، حيث كانت تتخللها اسئلة او نقاشات حول التحرش، لكن لم يكن هناك تدريب متخصص ومستقل حوله. ◄



مديرة برنامج مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن - مكتب لبنان نورما قعزان.

■ ما الذي يحتاج اليه لبنان لتحويل القانون الى ممارسة فعالة؟

□ يشكل القانون 2020/205 خطوة مهمة. وقد ساعدت جهود التوعية والتدريب العاملين على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم، وينبغي أن تستمر وتشمل عددا اكبر من الاشخاص. بالتوازي، تحتاج المؤسسات الى اجابات عملية عن حالة تحرش محتملة؟ ماذا افعل اذا علمت بها وإلى من اتوجه؟ وضوح هذه الاجابات يجعل تطبيق القانون اكثر سهولة.

■ في ظل القانون 2020/205 والتدريب المستمر، اين تكمن الفجوة بين القانون والممارسة؟

□ يأتي دعم مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن للامن العام اللبناني في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن برنامج اوسع لتعزيز قدراته في الوساطة والتواصل مع المجتمعات المحلية والاتصال والبحوث والمساواة بين الجنسين. بدأ التعاون بتقييم للنوع الاجتماعي وتفعيل شبكة النوع الاجتماعي واشراك نقاط الارتكاز في نقاشات حوكمة القطاع الأمني. وشمل توعية 700 عنصر جديد في شأن الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، وتدريب 12 ضابطا ورتيبا على هذا الموضوع وعلى القانون رقم 2020/205 لاعدادهم ميسرين داخليين. وقد نفذ جميعهم او شاركوا في تنفيذ جلسات توعية. تشكل هذه الجهود اساسا لتطوير السياسات والاجراءات المؤسسية للوقاية والابلاغ والحماية والمساءلة.

■ ما مدى اهمية هذا التدريب وكيف بدأت خطواته الاولى؟

□ أهميته عالية جدا، وقد لمسنا ذلك من خلال التدريبين اللذين قمنا بتنظيمهما حتى الآن، حيث قدمت التدريب للمرة الاولى ثم اعطي لاحقا في منطقة البقاع. خضع المدربون في الامن العام (ضباط وعناصر) لدورات مكثفة حول القانون 205 ومفهوم التحرش لنكون قادرين على نقل هذا التدريب لغيرنا. تكمن اهميته في التوعية وكسر المحرمات الاجتماعية، لكون هذه المواضيع ما زالت غير مريحة للنقاش عند الكثيرين. كما يهدف التدريب الى تعريف الجميع بوجود قانون يعاقب على التحرش باعتباره جريمة يستوجب القانون العقاب عليها، وليس مجرد فعل مزعج عابر. اضافة الى التعرف على اشكال التحرش وانواعه، والتأكيد على انه قد يستهدف الاناث والذكور (الصغار والكبار) على حد سواء، وتصحيح المفهوم الخاطئ الشائع بأن التحرش يقتصر على الاناث فقط.

■ ماذا يفرض القانون 205 على المؤسسات والاجهزة، وما ابرز الآليات التي يضعها لمواجهة التحرش؟

□ يفرض القانون على المؤسسات العمل بما يتماشى مع احكامه، وما نقوم به في الأمن العام هو دليل على السعي لنشر القانون وتطبيقه وبيان ان التحرش جريمة. الفجوة في القانون تكمن في عدم فرضه لآلية عمل واضحة، اذ لا يحدد مرجعا معينا للتصرف في حال وجود شكوى تحرش. يقتصر القانون على ذكر بروتوكول عام عن امور مثل الخصوصية من دون وضع آلية تنفيذية واضحة. حتى في غالبية الاجهزة والامن العام، لا توجد حتى الان آلية أو شبكة حصرية لمتابعة شكاوى التحرش تحديدا، بل تعامل الشكوى كغيرها من الشكاوى وتحال الى دائرة الأمن العسكري.

■ كيف يتم التعامل حاليا مع الشكاوى او ادعاءات التحرش داخل المؤسسة الامنية مع ضمان السرية وحماية الضحية؟

□ في حال تعرض أي شخص للتحرش ورغب في التبليغ، يتم التوجه الى دائرة الامن العسكري، وهي الدائرة المعنية بكل امور الضباط والعسكر وليست مخصصة للتحرش فقط. سابقا، جرى العمل على بحث انشاء آلية خاصة بالتحرش، وتم تشكيل شبكة لمكافحة التحرش تضم ضباطا وعناصر لانشاء آلية مخصصة للتحرش نظرا الى خصوصية هذه الشكاوى. الا ان هذه الآلية الخاصة لم تفعل بعد، وما زالت الشكاوى تعالج عبر الآلية العامة ذاتها.


رئيسة شعبة الملاحقات المسلكية والقضائية في الامن العام النقيب جووي البستاني.

■ هل يشمل التدريب عناصر الامن العام من مختلف الرتب والاختصاصات، وهل هناك برامج متابعة بعد التدريب؟

□ التدريب الاساسي الذي خضعنا له كمدربين شمل ضباطا وعناصر من مختلف الرتب والمناطق. اما التدريب الذي نقدمه حاليا فهو يستهدف العناصر فقط من دون الضباط. نسعى لتغطية اكبر عدد ممكن من العناصر بشكل مستمر، ولكن لا توجد حاليا برنامج متابعة لاحقة او اعادة تدريب للمشاركين انفسهم لرصد الفروقات او الاجابة عن الاستفسارات المستجدة.

■ الى اي مدى تلعب التوعية والتدريب دورا في تغيير الثقافة المؤسسية وتطبيق القانون؟

□ التوعية هي الخطوة الأساسية، ومن دونها يبقى القانون مجرد نص بلا مفعول حقيقي. فهي تعرف الاشخاص بالافعال التي تصنف كتحرش وتمنع اعتبارها تصرفات طبيعية. كما تساهم في تغيير الذهنية القائمة على لوم الضحية (كالتركيز على لباسها او توقيت وجودها او تصرفاتها)، وتكسر الحواجز والمحرمات حول الحديث عن التحرش داخل المؤسسات، مما يشجع الضحايا على التبليغ والتحدث دون خوف او شعور بالذنب.

■ ما ابرز التحديات والثغر القانونية التي تواجه تطبيق القانون 205 في لبنان؟

□ ابرز التحديات هو عدم وجود او الزام بوجود آلية خاصة ومحددة بمتابعة حالات التحرش داخل المؤسسات والشركات في نص القانون. فالقانون لا يلزم آلية واضحة الخطوات، بل يتناول خطوطا عامة للتعامل مع الضحية وحمايتها. بالاضافة الى ان تعريف التحرش في القانون ينص على انه "اي فعل خارج عن المألوف"، وهي عبارة غير محددة او مفسرة بشكل واضح، مما يشكل ثغرة قانونية تحتاج الى توضيح اضافي.

■ ما الرسالة التي توجهونها الى اي شخص يتردد في الابلاغ عن تعرضه للتحرش او الاستغلال؟

□ الرسالة الاساسية هي ان الخطأ واللوم لا يقعان على الضحية مطلقا، بغض النظر عن اللباس أو الوقت أو المكان. التحرش جريمة يعاقب عليها القانون وليس مجرد فعل بسيط، والابلاغ هو الرادع الاساسي للمتحرش لمنع تكرار الفعل. يجب الا يكون هناك أي شعور بالخجل او الذنب، لأن السكوت يؤدي الى استمرار التحرش مع الشخص نفسه او مع آخرين.



إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2026/09/16 لغاية 2026/10/15

الجنسية	العدد
إثيوبية	60
أذربيجانية	1
باكستانية	1
بنغلادشية	7
جزائرية	2
سعودية	2
سنغالية	1
سودانية	7
سورية	418
سويدية	3

الجنسية	العدد
سيراليونية	9
سري لانكية	2
صينية	1
عراقية	11
فلسطينية	2
فلسطينية من دون أوراق	2
فلسطينية سلطة	1
فلسطينية سورية	3
فلسطينية لاجئة	25
فلبينية	10

الجنسية	العدد
قيد الدرس	1
كوستاريكية	1
كينية	2
لبنانية	159
مصرية	12
مغربية	1
مكتوم القيد	3
نيجيرية	1
يمنية	1
العدد الإجمالي	**749**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2026/09/16 لغاية 2026/10/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	192229	185976	99115	477320
مغادرة	205080	207290	101052	513422
المجموع	397309	393266	200167	990742

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2026/09/16 لغاية 2026/10/15

الدولة	العدد
مصرية	238
سودانية	16
مغربية	9
سورية	8
تونسية	4

الدولة	العدد
ليبية	3
أردنية	1
يمنية	1
المجموع	**280**



لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2026/09/16 لغاية 2026/10/15

الجنسية	العدد
إثيوبية	25
أردنية	1
أذربيجانية	1
أفغانستانية	1
أوزبكستانية	2
باكستانية	1
بنغلادشية	18
تركية	1
تونسية	1
جزائرية	2
سعودية	2
سنغالية	1

الجنسية	العدد
سودانية	4
سورية	393
سيراليونية	10
سري لانكية	1
صينية	1
عراقية	9
غانية	1
فلسطينية	2
فلسطينية دانمركي	1
فلسطينية من دون أوراق	3
فلسطينية سورية	5
فلسطينية لاجئة	23

الجنسية	العدد
فلبينية	4
قيد الدرس	1
كاميرونية	2
كوستاريكية	1
كينية	4
لبنانية	153
مصرية	9
مغربية	1
مكتوم القيد	6
نيجيرية	1
هندية	1
العدد الإجمالي	**692**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2026/09/16 لغاية 2026/10/15

الدولة	العدد
إثيوبية	4125
بنغلادشية	1052
كينية	525
بنينية	258
فلبينية	220
سري لانكية	72
كاميرون	43
توغولية	36
هندية	32
بوركينابية	8
فرنسية	6
مكسيكية	5
أوزبكستان	5
باكستانية	5

الدولة	العدد
أوكرانية	4
إيطالية	4
ملغاشية	4
سنغالية	4
روسية	3
بريطانية	3
تايلاندية	3
بيلاروسيا	2
إكوادورية	2
ألمانية	2
فنلندية	2
غامبية	2
كولومبية	2
كازاخستان	2

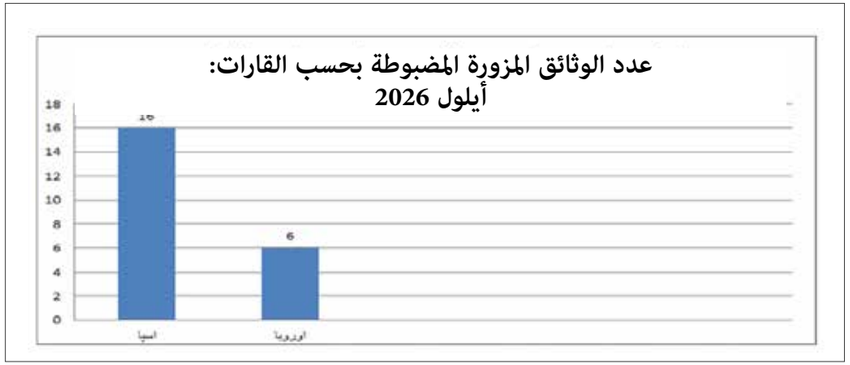
الدولة	العدد
لاتفيا	1
غانية	1
سلفادورية	1
جنوب السودان	1
أمريكية	1
أرجنتينية	1
إسبانية	1
برازيلية	1
برتغالية	1
تشادية	1
بولونية	1
يابانية	1
المجموع	**6443**

الوثائق المزوّرة

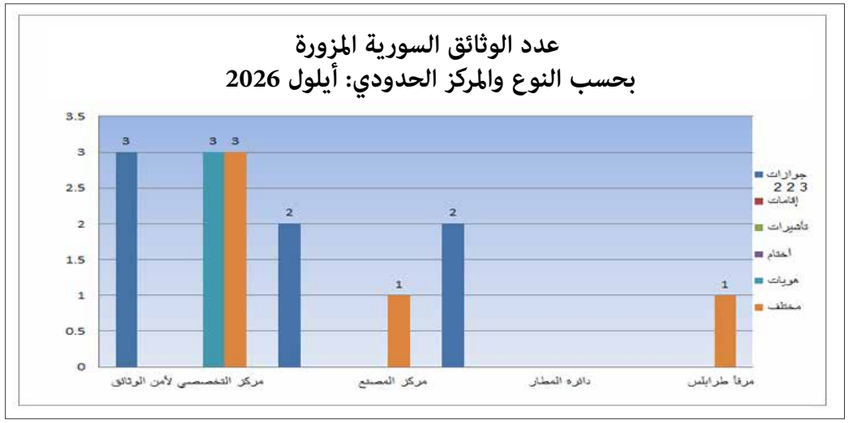
جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: أيلول 2026

	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	8				3	5	16
هولندا		3					3
اليونان		1					1
بلغاريا		1					1
المانيا	1						1
المجموع	9	5	0	0	3	5	22

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: أيلول 2026



رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: أيلول 2026



مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال شهر أيلول 2026	عدد المسافرين من بداية 2026	عدد المسافرين خلال شهر أيلول 2025	عدد المسافرين من بداية 2025
المراكز الحدودية البرية	428,280.00	3,212,690.00	483,410.00	3,367,751.00
المطار	672,765.00	4,558,027.00	697,845.00	5,358,707.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر أيلول 2026 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة أيلول 2025	حاملو وثائق مزورة أيلول 2026	مؤشر الإرتفاع أو الإنخفاض
المطار	19	8	↙
مرفأ طرابلس	1	1	↙
المصنع	13	3	↙
مرفأ بيروت	0	0	
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	1	0	↙
العريضة	0	0	
العبودية	0	0	
مركز التخصصي لأمن الوثائق	19	9	↙

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة تموز 2026	حاملو وثائق مزورة آب 2026	حاملو وثائق مزورة أيلول 2026
المطار	9	8	7
مرفأ طرابلس	1	0	1
المصنع	3	1	17
مرفأ بيروت	0	0	2
مركز التخصصي لأمن الوثائق	12	21	16
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	25	30	43

إقتصاد

موازنة 2027 جباية أكثر أم إصلاح أقل؟ ضاهر: إذا جمعنا الضرائب ولم نصلح الدولة ماذا يتغيّر؟

لا تبدو أن المشكلة في مشروع موازنة 2027، في غياب التدابير الضريبية أو في ضعف قدرة الدولة على زيادة إيراداتها، بل في السؤال الأهم: هل نحن أمام موازنة تعيد بناء المالية العامة، أم أمام جباية تبحث عن موارد سريعة لتغطية نفقات الدولة؟

يتضمن المشروع خطوات إيجابية في مكافحة التهرب وتوسيع قاعدة المكلفين، من إلزام المعفيين بالتصريح إلى تشديد الإجراءات بحق المكتومين، وصولاً إلى "يانصيب الفواتير" وتعزيز المكننة.

لكن هذه الإجراءات، على أهميتها، تصطدم بغياب آليات تنفيذية واضحة ودراسات ومحاكاة تقيس نتائجها وانعكاساتها. في المقابل، تستمر بنية النظام الضريبي في تحميل المواطنين القسم الأكبر من العبء، إذ تتجاوز الضرائب غير المباشرة ثلاثة أرباع الإيرادات الضريبية، فيما تشكل الإيرادات الضريبية نحو 85% من إجمالي إيرادات الموازنة. تطرح الموازنة كذلك أسئلة أكثر عمقاً: لماذا لا تزال الدولة مترددة في الانتقال إلى ضريبة أكثر عدالة على مجموع الدخل؟ لماذا لم تستكمل آليات تبادل المعلومات المالية مع الخارج؟ هل تتحول الإعفاءات المتكررة وتخفيض الغرامات إلى حافز للتهرب؟ وأين تنتهي صلاحية الموازنة ويبدأ "فارس الموازنة"؟

في المحصلة، لا تكفي زيادة الجباية لإصلاح المالية العامة. فالإصلاح الحقيقي يبدأ من إعادة هيكلة الدولة والإنفاق والحوكمة، بالتوازي مع بناء نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية.

"الامن العام" التقت مؤسس جمعية العدالة الضريبية وحقوق المكلفين وتطوير النظام الضريبي والمالي المحامي كريم ضاهر.



مؤسس جمعية العدالة الضريبية وحقوق المكلفين وتطوير النظام الضريبي والمالي المحامي كريم ضاهر.

موازنة 2027 بين هاجس الجباية وغياب الاصلاح الضريبي

■ هل نحن امام موازنة دولة تحاول ادارة اقتصادها، ام امام موازنة جباية لتمويل جهاز الدولة القائم؟ واين يظهر غياب الرؤية الاصلاحية في ارقام المشروع ومواده؟

□ يقتضي التنويه أولا بجهد وزارة المال وكل الذين شاركوا في إعداد مشروع الموازنة وصياغة موادها الضريبية، خصوصا في الظروف الصعبة وشح الإمكانات. فقد تضمن المشروع بعض الخطوات الإيجابية، لا سيما المقارنة الإجمالية للإيرادات على المدى المتوسط، وتدابير مكافحة التهرب وتوسيع قاعدة المكلفين، بما يسمح بزيادة الإيرادات من خلال تحسين الالتزام بدلا من الاعتماد فقط على زيادة الضرائب المباشرة. من هذه التدابير إلزام المعفيين من الضريبة التصريح لتمكين الإدارة من مراقبة نشاطهم، تشديد الإجراءات في حق المكتومين وغير الملتزمين، وإمكان إلزام أشخاص القانون العام بعدم إنجاز معاملات المكلف غير الملتزم، فضلا عن إطلاق "يانصيب الفواتير" لتحفيز إصدار الفواتير الإلكترونية. لكن المشكلة تكمن في غياب آليات تنفيذية واضحة ودراسات موثقة وعملانية ومحاكاة لتقدير النتائج والانعكاسات. فهل الإدارة جاهزة، تقنيا وعمليا مثلا لـ"يانصيب الفواتير"؟ وهل يمكن أن يؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين المؤسسات القادرة تقنيا وماليا على إصدار الفواتير الإلكترونية وغيرها؟ يمكن بالتوازي تحصيل الحقوق المستحقة للدولة من الكسارات والمقالع والمرامل والأملاك العامة البحرية، ونشر ما تم تحصيله وما هو مستحق، عملا بقانون حق الوصول إلى المعلومات رقم 28/ 2017. كما كان يمكن تعميم الرقم الضريبي، وتطوير آليات التبليغ وتتبع العمليات، ومكننة الإدارة وربط قواعد المعلومات واستخدام الذكاء الاصطناعي. كان يمكن أيضا تنفيذ ما نص عليه قانون الموازنة رقم 2019/144 لجهة إلزام البلديات إجراء مسح شامل للمؤسسات المسجلة وغير المسجلة لدى الإدارة الضريبية، بما يشمل مثلا مشغلي المولدات غير الشرعيين وشركات الإنترنت والكابل غير المرخصة، مع منح البلديات حوافز من الإيرادات التي تساعد في تحصيلها. لذلك، تبقى الموازنة أقرب إلى حلول سريعة ومجزأة لزيادة الإيرادات وتغطية النفقات التشغيلية، من دون رؤية إصلاحية متكاملة. كما يظهر ذلك بوضوح في بنية الإنفاق، حيث تبلغ النفقات التشغيلية نحو 89.2% في مقابل 10.8% للنفقات الاستثمارية.

■ ثلاثة أرباع الضرائب من غير المباشرة، مَن يدفع فعليا؟

□ يقوم النظام اللبناني منذ سنوات على لا عدالة ضريبية، مع هيمنة الضرائب غير المباشرة التنازلية على الضرائب المباشرة. وقد كرس مشروع موازنة 2027 هذا ◄

مقال

المشروع القطري للكهرباء هل يُخرج لبنان من العتمة؟

يفتح التعاون الكهربائي بين لبنان وقطر، نافذة جديدة أمام قطاع أنهكته سنوات من سوء الإدارة ونقص الاستثمارات والعجز المالي. فالمشروع الذي اقترب البلدان من بلورته، وفق إعلان رئيس الحكومة نواف سلام في 16 تشرين الأول 2026، لا يقتصر على زيادة ساعات التغذية، بل يستهدف تأهيل البنية التحتية لإنتاج الكهرباء وتطويرها وتحديثها، ضمن صيغة البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، بما يتيح استقطاب التمويل من دون تحميل الخزينة كلفة الاستثمار الأولية، وفق التصور المعلن. كشف وزير الطاقة والمياه جو الصدي، أن المشروع يتضمن استيراد الغاز الطبيعي المسال على مدى عشرين عاما لتشغيل معامل الكهرباء، إلى جانب تطوير الطاقة الشمسية والرياح، والاستفادة من الربط الكهربائي مع سوريا. كما تحدث عن مشروع شمسي تنفذه "قطر للطاقة"، بالتعاون مع "توتال إنرجيز" الفرنسية، بقدرة تراوح بين 100 و150 ميغاواط، على أرض مخصصة للجيش اللبناني. في موازاة ذلك، نقلت قناة LBCI عن مصادر مواكبة تصورا تدريجيا لزيادة الإمدادات، يبدأ بنحو 300 ميغاواط عبر سوريا خلال ستة أشهر، ويرتفع إلى 2000 ميغاواط خلال عامين، وصولا إلى 3000 ميغاواط خلال ثلاث سنوات عبر مشاريع في لبنان. وتحدثت المعلومات عن دور شركة UCC القطرية، وإصلاح خط الغاز الواصل إلى معمل دير عمار، واحتمال استخدام وحدة عائمة لاستقبال الغاز المسال وإعادة تغويزه في شمال لبنان. غير أن هذه الأرقام والتفاصيل تبقى أهدافا متداولة إعلاميا، وليست جميعها التزامات نهائية مثبتة في عقد منشور. يجمع المشروع بين المصالح الاستثمارية القطرية وحاجة لبنان إلى التمويل والخبرات. فقطر تمتلك إمكانات واسعة في قطاع الغاز والطاقة، فيما يعجز لبنان عن تمويل استثمارات كبرى من موارده العامة. كذلك يأتي التعاون ضمن مسار أوسع لدعم الاقتصاد اللبناني ومؤسسات الدولة والتعافي وإعادة الإعمار. قد اشير إلى دور مؤسسة التمويل الدولية في مواكبة تقييم المشروع، فيما تحدث الصدي عن اتفاقية إطار بين البلدين ستحال إلى مجلس النواب، وعن ضرورة استكمال الإجراءات المالية والتقنية والإدارية.

من يدفع الكلفة في النهاية؟

رغم أن صيغة BOT تخفف الحاجة إلى تمويل استثماري مسبق من الدولة، فإنها لا تعني أن المشروع مجاني. فالمستثمر يحتاج إلى استرداد أمواله وتحقيق عائد، مما يجعل سعر الكهرباء، مدة التشغيل، شروط نقل الملكية، الضمانات المالية، وتوزيع المخاطر، مسائل أساسية يجب أن تتضح في العقود النهائية. وتبقى زيادة الإنتاج غير كافية وحدها لإنهاء الأزمة. فقد طالب وزير الطاقة بتسديد فواتير الإدارات العامة، وتعويض مؤسسة كهرباء لبنان عن الإعفاءات الممنوحة للجنوب وأضرار الحرب، وإقرار التعرفة الملائمة. وهي مطالب تكشف أن المشكلة تشمل الجباية والحوكمة والإنفاق، فضلا عن نقص الإنتاج.

إذا نفذ المشروع بشفافية، وأعيد تأهيل الشبكات والمعامل، وتراجعت كلفة المولدات الخاصة، فقد ينعكس إيجابا على الأسر والصناعة والاستثمار. أما إذا بقيت الشروط المالية غامضة، فقد تتحول زيادة التغذية إلى التزامات طويلة الأجل من دون إصلاح جذري.

لا ينفصل المشروع عن تحديات الربط الإقليمي للطاقة، إذ أن الاستفادة من الغاز والكهرباء عبر سوريا تتطلب ضمانات لاستمرارية الإمدادات، تأهيل خطوط النقل، تحديد كلفة العبور وشروط التوريد. كما أن الاعتماد على الغاز المستورد يفرض دراسة مخاطر تقلب الأسعار العالمية وانعكاسها على التعرفة المحلية. من هنا، تبرز ضرورة إخضاع العقود لتقييم مالي وتقني مستقل، ونشر شروطها الأساسية أمام الرأي العام، بما يضمن عدم انتقال الأزمة من عجز في الإنتاج إلى أعباء تعاقدية يصعب تعديلها مستقبلا. المطلوب ليس تأمين الكهرباء فحسب، بل بناء قطاع قادر على الاستمرار ماليا، وتخفيف الأعباء عن المواطنين، واستعادة الثقة بإدارة الدولة لمرفق حيوي الاختبار الحقيقي ليس عدد الميغاواط الموعودة، بل كلفة الكهرباء، موعد وصولها، وقدرة المواطن على تحمل فاتورتها.

عصام شلهوب

◄ الواقع، إذ تجاوزت حصة الضرائب غير المباشرة ثلاثة أرباع الإيرادات الضريبية، بعدما كانت قد تراجعت قبل الأزمة عام 2019 إلى نحو 55%. كما تشكل الإيرادات الضريبية نحو 85% من إجمالي إيرادات الموازنة، مما يعني أن العبء يقع بصورة واسعة على عموم المواطنين. هذا العبء الذي يفترض أن يتحمله أيضا المتهربون، يضر بالعدالة العمودية والأفقية معا. فالضريبة المباشرة التصاعدية يفترض أن توزع العبء وفق القدرة الفعلية على الدفع، بينما لا تراعي الضرائب غير المباشرة الفوارق في الدخل. وتزداد المشكلة في ظروف التضخم والركود حيث تصيب ذوي الدخل المحدود بطريقة أشد. ولأن هذه الضرائب سهلة التحصيل، يمكن وصف أثرها بـ"التخدير الضريبي"، إذ لا يشعر المواطن مباشرة بحجم الضريبة التي يدفعها ضمن السعر النهائي. لكن هذا التخدير يتراجع عندما ترتفع الأسعار ويضيق هامش الإنفاق. ويخشى أن تتعمق هذه المشكلة إذا تكررت تجربة موازنة 2026، حيث اعلن عدم فرض زيادات أو ضرائب جديدة، ثم استحدثت أعباء لاحقا خلال السنة عبر مراسيم وقرارات.

■ لماذا لا تزال الدولة تخشى الضريبة المباشرة؟

□ عدم اللجوء إلى زيادات كبيرة في الضرائب المباشرة يمكن تبريره في ظروف الركود، إذ أن رفع الضرائب على العمل والاستثمار قد يضعف النشاط الاقتصادي. لكن لبنان يعاني حاليا من ركود تضخمي، مما يستدعي توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر تضررا من دون ضخ قوة شرائية عامة تزيد الضغوط التضخمية. في هذا السياق، يوصي صندوق النقد الدولي بإعطاء الأولوية للمساعدات الموجهة، وتوسيع الوعاء الضريبي، ومواجهة الاقتصاد غير الشرعي بدلا من رفع معدلات الضرائب بصورة حادة. هذا هو الاتجاه الذي تحاول وزارة المال اعتماده. لكن يمكن القيام بخطوات إضافية، منها إعادة النظر في نظام الإعفاءات والحوافز الضريبية المترهل، في مقابل استحداث إعفاءات مؤقتة للمشاريع الواعدة التي تحفز النمو والتوظيف. كما يمكن رفع العبء الضريبي على قطاعات تستفيد من مرافق أو أملاك عامة أو ثروات طبيعية، أو تتمتع باحتكارات، وكذلك بعض الجهات التي استفادت من نتائج الأزمة، شرط دراسة كل حالة وبدقة.

■ الضريبة الموحدة على الدخل، لماذا بقي المشروع صامتا عنها؟

□ الانتقال إلى الضريبة الموحدة على مجموع الدخل هو أحد أهم الإصلاحات المنتظرة، إذ يقوم على جمع مختلف الإيرادات ضمن وعاء ضريبي واحد يخضع لضريبة تصاعدية، زيادة للإيرادات وتحقيقا للعدالة انسجاما مع الدستور. قطع مشروع الضريبة الموحدة مراحل مهمة كمشروع قانون يجري درس تفاصيله الأخيرة. ونظرا إلى أن الانتقال للنظام الجديد قد يستغرق وقتا، اقترحت الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين (ALDIC) مرحلة تمهيدية من خلال تعديل المادة 53 من قانون ضريبة الدخل الحالي، بحيث تجمع الإيرادات المختلفة ضمن وعاء واحد يخضع للضريبة التصاعدية، مع احتساب الإيرادات السنوية الصافية وإصدار التكليف النهائي، وإبلاغ المكلف بالتعديلات وأسبابها ومنحه مهلة محددة للتسديد.

■ هل أصبحت الإعفاءات والغرامات المخفضة جزءا من ثقافة التهرب؟

□ اعتادت الموازنات السابقة إعفاء المكلفين والمكتومين من الغرامات المترتبة أو تخفيضها. لكن تكرار هذا النهج يضرب مبدأ المساواة لأنه يساوي بين مَن التزم ومَن تهرب، كما أنه يبعث برسالة تشجع على عدم الالتزام طالما أن تسوية جديدة قد تأتي غدا. لكن السؤال الأساسي: هل أثبتت التخفيضات المتكررة للغرامات أنها حسنت الجباية فعلا؟ لا يمكن الإجابة عن ذلك إلا من خلال دراسات تحليلية تنشرها وزارة المال وفق قانون حق الوصول إلى المعلومات.

■ الأموال اللبنانية في الخارج، هل تعرف الدولة أين هي؟

□ في 2016/10/27، دخل لبنان منظومة المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات المالية بموجب القانون رقم 55، ووقع اتفاقات تتيح التبادل التلقائي عبر آلية CRS. بدأ لبنان منذ عام 2018 إرسال المعلومات إلى نحو 67 دولة شريكة، لكن وفق مراجعة المنتدى العالمي عام 2022، لم يستكمل شروط وآليات تلقي المعلومات المتعلقة بالمقيمين ضريبيا في لبنان الذين يملكون حسابات وأصولا في الخارج. يعود ذلك رسميا إلى عدم استكمال متطلبات أمن وسلامة المعلومات بأسباب تقنية ومالية. لكن من المشروع التساؤل عما إذا كانت هناك أيضا إرادة سياسية ناقصة، خصوصا أن تفعيل هذه الآلية قد يكشف حسابات وأصولا خارجية لأشخاص نافذين. إن وصول لبنان إلى المرحلة التي تتيح له تلقي المعلومات تلقائيا يمكن أن يكشف قاعدة مهمة من الدخول ورؤوس الأموال في الخارج ويساهم في تحصيل ضرائب مستحقة. من الصعب تقدير حجم الايرادات قبل معرفة حجم الاموال والحسابات التي يمكن تحديدها، لكن النتائج والامكانات المالية لهذه الآلية قد تكون كبيرة.

■ المادة 47، إصلاح ضريبي أم ضريبة يدفعها المستهلك؟

□ بموجب المادة 47 من مشروع الموازنة، أدخل تعديل المادة 40 من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 379 / 2001، حيث يشدد على إلزام الشخص غير المقيم الذي يقدم خدمات في لبنان غير معفاة بالتصريح، وتعيين ممثل مقيم يتحمل مسؤولية التضامن في حال عدم التصريح أو التسديد. في حال تعذر ذلك، يلزم المقيم اللبناني الذي يتعامل مع جهة غير مقيمة أو يستخدم خدمة غير معفاة صراحة بالتصريح والتسديد. وقد شملت التعديلات مزودي الخدمات الإلكترونية والرقمية. المبدأ إصلاحي بالتأكيد، لكن المشكلة تكمن في التطبيق؛ فغياب آلية واضحة قد يؤدي إلى تحميل المستهلك اللبناني عبء الضريبة. كما أن عددا كبيرا من المستهلكين لن يتمكنوا من استردادها طالما أنهم دون سقف رقم الأعمال المحدد الخضوع الإلزامي. لذلك، استوجب هذا التعديل إرفاقه بدراسة أثر اقتصادي وإنعكاساته على الأسعار والتضخم والنشاط الاقتصادي، وبآلية تنفيذ واضحة، وأن يدرج ضمن قانون ضريبي مستقل.

■ العقار الشاغر، هل تستطيع الدولة فعلا معرفة الشغور؟

□ كانت النسخة الأولى من مشروع الموازنة لسنة 2027 قد تضمنت نص المادة 37 (أجرى جملة تعديلات على القانون الصادر في 1962/9/17 - ضريبة الأملاك المبنية)، أهمها تحديد مهلة قصوى للشغور بحيث تستحق الضريبة بعد انقضاء المهلة. إلا أن النقاش داخل المجلس أدى إلى إلغاء الإجراء والمادة معا، وأرسل المشروع بمرسوم إلى مجلس النواب خال من هذا التدبير. إن إدخال حد أقصى لفترة شغور العقارات خطوة إيجابية تحفز المالك على البيع أو التأجير، لكن نجاحها يتوقف على قدرة الإدارة على تحديد العقار الشاغر فعليا عبر قاعدة بيانات مترابطة بين الكهرباء والمياه والبلديات والسجل العقاري والمالية. يمكن الاستفادة في تحديد العقارات الشاغرة من الدراسات الميدانية التي أجرتها جهات متخصصة، ومنها "مختبر مدن بيروت" في الجامعة الأميركية في بيروت.



"لا اصلاح للمالية العامة بزيادة الضرائب وحدها"

■ أين تنتهي صلاحية الموازنة ويبدأ "فارس الموازنة"؟

□ يرتبط مفهوم "فرسان الموازنة" بمبدأ تخصص الموازنة ووحدتها، بحيث لا ينبغي إدراج نصوص تشريعية لا ترتبط مباشرة بتنفيذ الموازنة أو تحديد الإيرادات والنفقات. وقد درجت الحكومات على إدخال تعديلات تشريعية داخل قوانين الموازنة لأسباب مختلفة. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار غالبية التعديلات المقترحة في مشروع الموازنة لعام 2027، على قانون رسوم الانتقال على الأموال المنقولة وغير المنقولة (المرسوم الاشتراعي رقم 146)، كذلك بعض تعديلات قانون الإجراءات الضريبية رقم 44/ 2008، أقرب إلى "فرسان الموازنة".

■ إذا جمعنا الضرائب ولم نصلح الدولة، ماذا يتغير؟

□ لا يمكن إصلاح المالية العامة عبر زيادة الإيرادات وحدها، بل يجب أن يطال الإصلاح الإيرادات والنفقات معا، إضافة إلى الحوكمة وإدارة المال العام. هذا يتطلب إعادة هيكلة الدين العام والقطاع العام، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، ومكافحة الفساد، وتوسيع الحكومة الإلكترونية والمكننة. كما ينبغي تحسين الإدارة المالية عبر معايير لتقييم الأداء والمحاسبة، والتنقل من موازنة البنود إلى موازنة المهام وتكريس الصدقية. الإصلاح الحقيقي يبدأ برؤية واضحة وخطة متكاملة تعالج مكامن الخلل المؤسساتي وتؤمن تنمية مستدامة، مع الحفاظ على الحيز المالي الحامي اجتماعيا واستثماريا. من هنا تأتي أهمية القوانين الإصلاحية المقبلة، وفي مقدمها قانون الضريبة الموحدة على الدخل لترسيخ نظام أكثر عدالة وفعالية.

ع.ش.

عصام شلهوب

الإستثمار في لبنان فرصة واعدة تحاصرها المخاطر الإصلاح نقطة البداية والثقة الحافز الأكبر

المفارقة الصادمة أن بلدا خسر جزءا كبيرا من قدرته المالية والمصرفية، وتعرض لسنوات من الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية، لا يزال يمتلك قطاعات قادرة على جذب استثمارات كبيرة، ويملك مقومات تسمح له باستعادة موقعه على الخارطة الاقتصادية الاقليمية. المشكلة اذا ليست في غياب الفرص، بل في غياب البيئة التي تحميها وتحولها الى استثمارات منتجة ومستدامة

لبنان يقف اليوم امام مرحلة دقيقة. فالاقتصاد الذي تلقى ضربات متتالية منذ عام 2019، ثم زادت اعباؤه نتيجة الحرب والدمار، يحتاج الى استثمارات تعيد تحريك عجلة الانتاج وتخلق فرص العمل وتخفف الضغط عن المالية العامة. في المقابل، فان المستثمر لا ينظر الى حجم الفرصة وحده، بل الى مستوى المخاطر التي ترافقها: استقرار سياسي وامني هش، قطاع مصرفي لم يستعد عافيته، بنى تحتية متعبة، كلفة مرتفعة للطاقة، وبيروقراطية لا تزال قادرة على ابطاء أي مشروع.

هنا تكمن المعادلة الاصعب: لبنان لديه ما يقدمه للمستثمر، لكنه لا يزال عاجزا عن تقديم الضمانات الكافية التي تجعل الاستثمار قرارا طبيعيا لا مغامرة محسوبة.

في هذا السياق، تأتي اهمية التحرك الرسمي لتطوير مرفأ بيروت، باعتباره احد ابرز الامثلة على العلاقة بين الاستثمار والبنى التحتية. ففي مناسبة وضع الحجر الاساس لتوسعة محطة الحاويات، قال رئيس الحكومة نواف سلام ان لبنان لا يفتتح مجرد توسعة اضافية، بل يفتح نافذة جديدة على العالم، معتبرا ان الهدف هو استعادة المرفأ موقعه الطبيعي بين المرافئ الرئيسية في شرق المتوسط وتعزيز دوره كركيزة اقتصادية ولوجستية للبنان.

الاهم في كلام سلام، ان المنافسة لم تعد تقوم على الموقع الجغرافي وحده، بل على الحوكمة وسرعة المعاملات والشفافية والتكنولوجيا والبنى التحتية وشبكات النقل. وهي عناصر تختصر عمليا المشكلة اللبنانية كلها: فالموقع موجود، والطاقات البشرية موجودة، والقطاعات الواعدة موجودة، لكن المطلوب تحويل هذه الميزات الى بيئة اعمال قادرة على جذب رأس المال والاحتفاظ به.

هنا يبرز القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات القابلة لاستقطاب الاستثمار، خصوصا مع توجه الدولة الى اعادة هيكلة الصناعة، وتحديد مجالات يمكن للبنان ان ينافس فيها، خارجيا واقليميا.

وتبرز خمس مجموعات صناعية ذات اولوية: الصناعات الغذائية والمشروبات، المنتجات الاستهلاكية ومستحضرات التجميل، الصناعات الابداعية، التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الدوائية والصحية، اضافة الى المجالات المرتبطة بالقنب الطبي.

وتملك الصناعات الغذائية فرصة خاصة، من زيت الزيتون والزعتر والمونة والعسل والاعشاب الطبية، الى المنتجات العضوية والغذاء الصحي. وهي قطاعات لا تحتاج بالضرورة الى رؤوس اموال ضخمة للانطلاق، لكنها قادرة على التوسع وفتح اسواق تصديرية، مستفيدة من السمعة التي يتمتع بها المنتج اللبناني في عدد من الاسواق العربية والاغترابية.

اما الصناعات الابداعية، من التصميم والاعلام والفنون والانتاج الرقمي، فتقدم نموذجا مختلفا للاستثمار، يقوم على رأس المال البشري اكثر من اعتماده على المعدات الثقيلة.

في الجانب الاكثر تقدما، تبرز صناعة التكنولوجيا ومكونات الذكاء الاصطناعي. واذا نجح لبنان في استقطاب استثمارات في هذا المجال، فانه يستطيع الانتقال من تصدير الكفاءات الى تصدير المنتجات والخدمات التقنية، وهو تحول بالغ الاهمية في اقتصاد يعاني من نزف مستمر في موارده البشرية.

من اكثر المجالات التي تملك فرصة حقيقية للنمو، قطاع الطاقة المتجددة. فحجم سوق الطاقة في لبنان، والحاجة المزمنة الى الكهرباء، والكلفة المرتفعة لمصادر الطاقة التقليدية، تجعل الاستثمار في الطاقة الشمسية والتخزين والشبكات الصغيرة والطاقة الصناعية، فرصة اقتصادية بقدر ما هي حاجة وطنية.

كما تشير الدراسات الى امكان استخدام الاستثمار العام لتقليل مخاطر مشاريع الطاقة المتجددة وجذب استثمارات خاصة اكبر بكثير، بما يخفف فاتورة الكهرباء ويقلل الانبعاثات.

كذلك تزداد جاذبية الطاقة الشمسية بالنسبة الى المصانع والمؤسسات التجارية، خصوصا ان كلفة انتاج الكيلوواط/ساعة من الطاقة الشمسية التجارية يمكن ان يكون اقل بكثير من كلفة الكهرباء المولدة بالديزل. من هنا يمكن ان تتحول الطاقة المتجددة من مجرد بديل للكهرباء الى قطاع استثماري متكامل يشمل الانتاج والتخزين والصيانة والتمويل والخدمات الهندسية.

لكن بلوغ هدف زيادة حصة الطاقة المتجددة يتطلب اطارا تنظيميا مستقرا، شبكة كهرباء قادرة على استيعاب الانتاج، آليات تمويل واضحة، واجراءات تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار بثقة.

في المقابل، للذكاء الاصطناعي دوره المميز، لذلك تقدم التكنولوجيا احدى اكثر الفرص اثارة للاهتمام في الاقتصاد اللبناني. فالشركات الناشئة اللبنانية أثبتت قدرتها على الوصول الى اسواق خارجية وجذب التمويل، لا سيما في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والبرمجيات.

كذلك تكتسب المبادرات التي تستهدف الشركات الناشئة اهمية خاصة، لأنها توفر التمويل الاوّلي لمشاريع قد لا تجد طريقها الى المصارف التقليدية. كما ان برامج دعم الابتكار والشركات ذات الامكانات العالية، تفتح المجال امام تحويل الجامعات والكفاءات اللبنانية الى قاعدة لانتاج خدمات ومنتجات قابلة للتصدير. وتبدو مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني والتجارة الالكترونية وسلاسل الامداد الرقمية، من اكثر المجالات قابلية للنمو.

الميزة هنا، ان الاستثمار التكنولوجي لا يحتاج دائما الى مساحات شاسعة أو بنى تحتية ضخمة، فرأس المال الاساسي هو الانسان والمعرفة. وهذه تحديدا من نقاط القوة اللبنانية التي يمكن البناء عليها، شرط توفير البيئة التي تمنع هجرة اصحاب الكفاءات.

فقد اظهر القطاع العقاري مؤشرات على استعادة نشاطه تدريجا عام 2026، لكن احصاءات الاشهر السبعة الاولى لا تزال دون مستوى التعافي الكامل، فارتفاع العمليات شهريا، وصولا الى اعلى مستوى في تموز، يقابله تراجع سنوي بأكثر من 25%، مما يجعل ما نشهده اقرب الى انتعاش جزئي وانتقائي منه الى دورة عقارية جديدة.

> **الصناعة تبحث عن موقعها في خارطة الاقتصاد الجديد**



الاهم ان حصة الاجانب تراجعت الى 1.50% فقط في نهاية تموز الماضي، في مقابل 2.09% في 2025 و2.36% في 2024، مما يعني ان هذا التحسن لا تقوده حاليا عودة المستثمر الاجنبي، بل السيولة المحلية والاغترابية والطلب الانتقائي.

لكن هذا القطاع يصطدم بعقبة أساسية هي غياب التمويل المصرفي التقليدي. فالسوق العقارية لا تستطيع ان تتحول الى محرك واسع للنمو اذا بقيت محصورة في المستثمر القادر على الدفع نقدا.

واذا ترافقت اعادة الاعمار مع استقرار سياسي وامني واتفاق مع صندوق النقد واعادة اطلاق التمويل، فقد يشهد القطاع العقاري دورة نمو جديدة، لكن استمرار الانسداد السياسي والمالي يبقي هذا الاحتمال رهنا بالظروف.

لا يمكن الحديث عن الاستثمار في لبنان من دون التوقف عند المرافئ والنقل واللوجستيات. فالموقع الجغرافي للبنان بين شرق المتوسط والاسواق العربية يمكن ان يتحول الى ميزة تنافسية، شرط ان تدعمه بنى تحتية حديثة وادارة فعالة.

وتكتسب توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت اهمية تتجاوز زيادة القدرة الاستيعابية. فالمرفأ يمكن ان يكون جزءا من منظومة اقتصادية اوسع تشمل النقل والترانزيت واعادة التصدير والتخزين والخدمات اللوجستية، مع ربطه بشبكات الطرق والاسواق الاقليمية. فالاستثمار في المرفأ يصبح اكثر قيمة عندما يكون جزءا من رؤية اقتصادية متكاملة، لا مشروعا منفردا.

يبقى القطاع المالي الحلقة الاضعف والاكثر تأثيرا في اي نقاش حول مستقبل الاستثمار. فالمستثمر المحلي او الأجنبي، يحتاج الى نظام مصرفي قادر على تحويل الاموال وتمويل المشاريع وتوفير الائتمان وحماية المدخرات. اما استمرار القيود المصرفية وتراجع الثقة وتعطل التسليف، فيعني أن الاقتصاد يعمل بعيدا من احدى أهم ادواته الاساسية.

لهذا، فان اصلاح القطاع المصرفي ليس مطلبا تقنيا فقط، بل هو شرط مسبق لعودة الاستثمار. وكلما طال التأخير في اعادة هيكلة المصارف ومعالجة الفجوة المالية وحماية حقوق المودعين وفق اطار عادل وقابل للتنفيذ، بقيت قدرة الاقتصاد على تمويل النمو محدودة.

اما الزراعة اللبنانية فهي ليست مجرد قطاع تقليدي، بل يمكن أن تصبح قاعدة لصناعة غذائية تصديرية. فزيت الزيتون والعسل والاعشاب الطبية والزعتر والمونة وغيرها من المنتجات، تستطيع الانتقال من صورتها المنزلية أو المحلية الى علامات تجارية منظمة تستهدف الاسواق الخارجية.

الفرصة الحقيقية هنا ليست في بيع المنتج الخام، بل في اضافة القيمة اليه عبر التصنيع ◄

إقتصاد

والتغليف والتسويق والتصدير. وهذا يتطلب استثمارات في التكنولوجيا الزراعية، وسلاسل التبريد، والمختبرات، ومعايير الجودة، والري الحديث، والتصنيع الغذائي.

يبقى القطاع السياحي من اسرع القطاعات قدرة على ضخ العملات الاجنبية وتحريك قطاعات واسعة، من الفنادق والمطاعم الى النقل والتجارة والخدمات. لكن السياحة اللبنانية شديدة الحساسية تجاه الأمن والاستقرار. لذا، فان أي تحسن مستدام في الوضع السياسي والامني يمكن ان يطلق دورة انتعاش واسعة، فيما يمكن لأي تصعيد أن يعيد القطاع سريعا الى نقطة الصفر.

هنا تبرز قيمة السياحة ليس باعتبارها نشاطا موسميا فقط، بل كجزء من اقتصاد الخدمات الذي يستطيع لبنان المنافسة فيه بفضل موارده البشرية وطاقاته الاغترابية وتنوعه الثقافي.

كذلك تتوسع فرص الاستثمار ايضا في الرعاية الصحية المنزلية، الخدمات الطبية المتخصصة، الصناعات الدوائية، التدريب المهني، والتعليم المتخصص. ومع التحولات المتسارعة في سوق العمل، تزداد الحاجة الى برامج تدريب في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوكمة والادارة والمهارات التقنية. وهذه مجالات يستطيع لبنان أن يقدم فيها خدمات ذات قيمة مضافة، مستفيدا من مستوى التعليم والخبرة لدى قطاع واسع من موارده البشرية. غير أن كل هذه الفرص تصطدم بمجموعة من المخاطر لا يمكن تجاهلها: عدم الاستقرار السياسي، الازمة المصرفية، المخاطر الامنية، الدين العام المرتفع، الفساد، البيروقراطية، وكلفة الطاقة. لا يمكن اقناع المستثمر بأن الفرصة ممتازة اذا كانت كلفة المخاطر تلتهم عائدها المتوقع. فالمستثمر يقارن لبنان بدول أخرى في المنطقة، ولا يكفي أن يكون المشروع مربحا على الورق، بل المطلوب أن يكون قادرا على العمل في بيئة مستقرة. وهنا تصبح الاصلاحات الاقتصادية جزءا من سياسة الاستثمار نفسها. فاصلاح القضاء، تحسين الادارة العامة، تبسيط الاجراءات، تعزيز الشفافية، اعادة هيكلة القطاع المصرفي، وضبط المالية العامة، كلها ملفات ليست منفصلة عن الاستثمار، بل هي شروط مباشرة لجذب رأس المال.

> **حين تصبح الدولة عامل ثقة يمكن أن يبدأ الاستثمار في صنع التعافي**

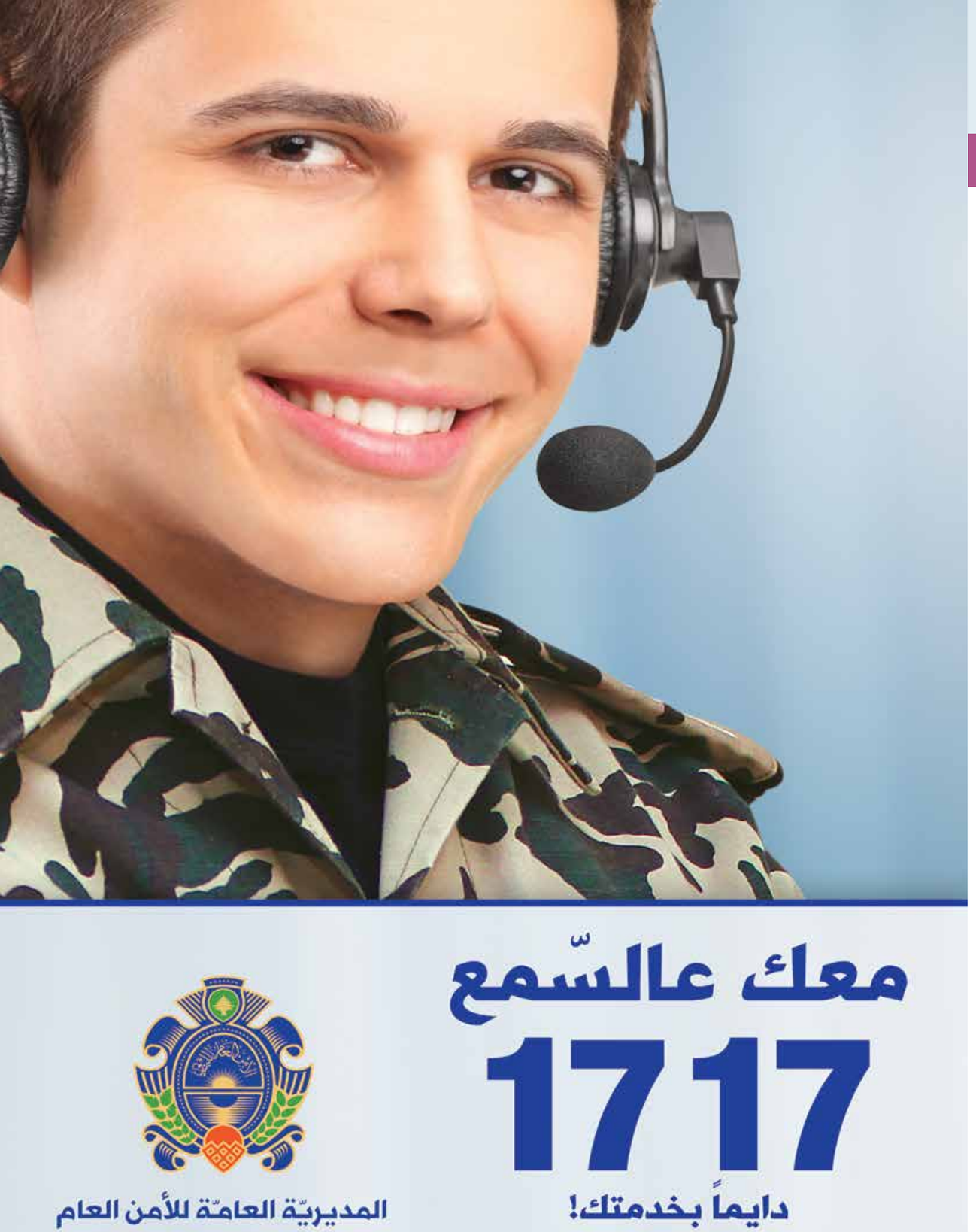


يمتلك لبنان ميزات يصعب تجاهلها: موقع جغرافي مميز، طاقات بشرية عالية، انتشار واسع للاغتراب، قطاع خاص مرن، وسمعة لعدد من منتجاته وخدماته في الاسواق العربية والدولية. لكن هذه الميزات لا تكفي وحدها، لأن الثقة هي رأس المال الاول. فالمستثمر لا يحتاج فقط الى اعفاءات او حوافز ضريبية، بل يحتاج الى أن يعرف بأن القواعد لن تتغير فجأة، وأن امواله قابلة للتحويل، والقضاء قادر على حماية حقوقه، والادارة تعمل وفق قواعد واضحة، فيما البنى التحتية قادرة على خدمة مشروعه.

وتشكل اجراءات مثل الاقامة الذهبية للمستثمرين غير المقيمين، والحوافز المرتبطة بالاستثمار العقاري والتنظيمات القطاعية، عناصر مساعدة، لكنها لن تكون بديلا من الاصلاحات البنيوية.

لبنان ليس بلدا فقيرا بالفرص، بل العكس، ربما تكون المشكلة الاساسية أن حجم الفرص اكبر من قدرة الدولة الحالية على تحويلها الى استثمارات. لكن بين الفرصة والاستثمار مسافة اسمها الثقة. فاذا استطاعت الدولة ان تملأ هذه المسافة بالاصلاح والاستقرار والشفافية والقضاء الفاعل والمصارف السليمة والبنى التحتية الحديثة، فإن لبنان يستطيع استعادة موقعه كوجهة استثمارية في المنطقة. اما اذا بقيت المخاطر اعلى من العائد، فستظل الفرص معلقة في الهواء، وسيبقى المستثمر يراقب لبنان من بعيد، فيما تتقدم دول اخرى اكثر استقرارا وقدرة على تحويل الفرص الى مشاريع.

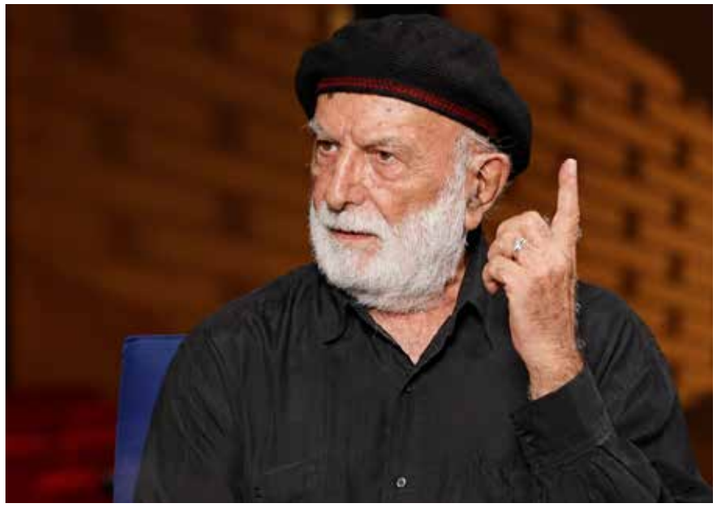
المعادلة في النهاية واضحة، لبنان لا يحتاج الى اختراع فرص جديدة بقدر ما يحتاج الى ازالة المعوقات التي تمنع تحويل الفرص الموجودة الى استثمارات حقيقية. وحين تصبح الدولة نفسها عامل ثقة بدلا من ان تكون مصدرا للمخاطر، يمكن عندها ان يبدأ الاستثمار في صنع التعافي، لا أن يبقى مجرد وعد مؤجل.



ثقافة

من الخشبة إلى الشاشة حارسًا للهوّية اللبنانيّة
منير معاصري مسيرة فنان حمل همّ الإنسان

ليس من السهل اختصار منير معاصري في صفة واحدة. فهو الممثل الذي وقف على الخشبة في مرحلة تأسيس المسرح اللبناني الحديث، والمخرج والكاتب والمنتج الذي خاض اكثر من حقل فني، والاستاذ الذي نقل خبرته الى اجيال من الممثلين. وبين نيويورك وبيروت، والمسرح والسينما والتلفزيون، تبقى رؤيته للفن حارسا للحقيقة وضميرا للحضارة، وهمه في صون الهوية الفنية اللبنانية



المخرج والكاتب والممثل منير معاصري.

منير معاصري (مواليد عاليه 1940) ممثل ومخرج وكاتب لبناني. درس في نيويورك على يد لي ستراسبرغ. ومنذ عودته الى لبنان بعد دراسته المسرح في نيويورك، خاض معاصري مسيرة فنية متعددة بين المسرح والسينما والتلفزيون والكتابة والاخراج والانتاج وتصميم الاضاءة. برز في مرحلة ازدهار المسرح اللبناني، فعمل مع منير أبو دبس في "هملت" و"الاستثناء والقاعدة"، ومع عصام محفوظ وروجيه عساف في "كارت بلانش"، ومع ريمون جبارة في"لتمت دسدمونة" و"تحت رعاية زكور" و"شربل"، ومع شكيب خوري في "كباريه". سينمائيا، كتب واخرج وانتج "القدر" عام 1972، وجسد جعفر بن أبي طالب في "الرسالة" لمصطفى العقاد، الى جانب مشاركته في "غارو" و"المليونيرة" و"الاخرس والحب" و"وداعا يا لبنان". كما تعاون مع ماجدة الرومي بين 1981 و1990، فأخرج حفلاتها وصمم اضاءتها في مهرجانات عربية ودولية، بينها قرطاج وجرش وبغداد ودمشق ونيويورك. لم يقتصر عطاؤه على العمل الفني، بل اسهم في تدريب اجيال على فنون الاداء، وقدم اعمالا مسرحية بينها "شربل" و"صانع الاحلام" و"قندلفت يصعد إلى السماء"، تاركا مسيرة امتدت عقودا وتوزعت بين الخشبة والشاشة وخلف الكواليس.

"الامن العام" اجرت حديثا مع المخرج والكاتب والممثل منير معاصري عن مسيرته الفنية والمسرح والذاكرة الثقافية.

■ كيف بدأت علاقتك بالفن؟ وهل كان دخولك الى المسرح قرارا شخصيا ام مسارا فرضته عليك الظروف؟

□ لم اختر مهنتي لرغبة في أن يراني الناس او طلبا للشهرة، بل كان الاختيار لأن كما هائلا من الحكايات كان يعتمل في داخلي. كان لدي الكثير لاقوله، واردت ان يشاركني اياه ويختبره اخي الإنسان، وهذا هو الدافع الوحيد. فالتقنيات والفنون على تنوعها - سواء كانت مسرحا، ام سينما، ام تلفزيونا، ام رسما، ام موسيقى، ام رقصا، ام كتابة - ليست سوى وسيلة للتعبير وليست هدفا في ذاتها. المسرح والسينما بالنسبة الي هما وسيلة لتوصيل افكار وقضايا تحب ان يتعرف عليها انسان آخر ويختبرها معك.

> **نعيش في لبنان حالة تشتت في ظل هوية hybride**

■ ما الذي جذبك تحديدا الى عالم المسرح في بداياتك؟

□ عشت طفولة شهدت ولادة حكاية صغيرة، اذ كان ابن عمتي يعمل مشغل عرض سينمائي (اوبيراتور) في مدينة عاليه التي انتمي إليها. وكانت والدته ترسلني اليه ظهرا لأوصل له وجبة الغداء، فكنت اجلس في الصف الاول واشاهد الافلام بشغف، وهذا شيء يجذبني. كنت في صغري امثل مع اخوتي والجيران مسرحيات نقلد فيها الابطال الذين نراهم على الشاشة. وحين وعيت على الحياة، وجدت ان الفن وسيلة يمكن للمرء من خلالها الوصول الى اعداد كبيرة من الناس. كنا في الستينات حيث لم تكن هناك سوى صالات سينما معدودة، وكان تلفزيون لبنان القناة الوحيدة. اليوم اصبحت التكنولوجيا في متناول الجميع من خلال الهواتف المحمولة للوصول الى العالم اجمع. فكان الدافع الاساسي هو ايصال افكاري الى اكبر عدد ممكن من البشر لكي يشاركوني اياها.

■ عندما تنظر اليوم الى بداياتك، ما الذي تغير فيك كفنان وما الذي بقي ثابتا؟

□ الثابت الوحيد هو الانسان والحاجة الانسانية. على الرغم من التغيرات الجذرية التي طرأت على هويات المجتمعات في العالم والتحولات الديموغرافية في اوروبا والاميركيتين، فان المشكلة الاساسية تظل في جوهر الانسان. لقد قطعت التقنيات في المسرح والسينما والتلفزيون شوطا خياليا، لكن من الناحية الانسانية هناك تراجع ملحوظ وليس تقدما. الانسان في حاجة اليوم الى الفن اكثر من اي وقت مضى، بسبب تشتت الافكار وضبابية الرؤية وفقدان البوصلة الانسانية وسط سيطرة المادة والسعي المحموم وراء الشهرة بشتى الوسائل.

■ من هم الفنانون او المخرجون الذين تركوا اثرا في تكوينك الفني في لبنان والخارج؟ وماذا عن تجربتك في نيويورك؟

□ بدأت تجربة نيويورك بقصة طريفة، اذ سمعت بالمخرج الشهير ايليا كازان (Elia Kazan)، وبحكم وجود جيران لنا من عائلة كازان في منطقتي، ظننت انه لبناني الاصل!. فكتبت له رسالة اعبر فيها عن رغبتي بالتعلم في معهد "استوديو الممثلين" (Actors Studio) الذي كان يديره مع لي ستراسبرغ وروبرت ◄

المقال

ما الذي يبقى من الفن؟

لطالما كان الفن في لبنان له قيمة كبيرة تتجاوز مجرد الترفيه. من صوت فيروز ووديع الصافي، إلى الحان زكي ناصيف ومسرح الاخوين رحباني وزياد الرحباني، ومن حضور نصري شمس الدين إلى سينما مارون بغدادي، ومن لوحات صليبا الدويهي إلى تجارب فنانين تشكيليين كثر. كان الفن مرآة يرى فيها اللبنانيون وجوههم، وذاكرة تحفظ تفاصيل حياتهم، ومساحة لطرح الاسئلة حين تضيق السياسة والاقتصاد. لكن ماذا بقي من هذه الوظيفة اليوم، في زمن تتحكم فيه الخوارزميات بما نسمع ونرى؟ تغير المشهد اليوم بشكل جذري. فمع ظهور المنصات الرقمية، بات في امكان أي شاب أو شابة، أن ينشر اعماله ويصل إلى جمهور واسع من دون الحاجة للمرور عبر شركات الإنتاج. هذا الامر أعطى نوعا من الحرية للفنانين، لكنه جلب معه متطلبات جديدة. اصبح التوجه نحو الاستهلاك السريع، وقلق اللحاق بالموضة، وقياس النجاح بناء على عدد المشاهدات والمشتركين.

الاشكالية ليست في التكنولوجيا نفسها، بل في الطريقة التي يستخدم بها الفن. يمكن للمساحة الرقمية أن تكون مكانا للابداع والتواصل مع جمهور جديد، لكنها ايضا قد تتحول الى سوق للبحث عن الشهرة السريعة. هنا، يصبح العمل الفني مطالبا بجذب الانتباه في ثوان معدودة، مما يجعل الاغاني المتقنة تتراجع امام الاغاني الرائجة، ويتحول الفنان إلى شخص يسعى لملاحقة الترند بدلا من أن يكون صاحب رسالة.

في ظل هذه التحولات، تتزايد اهمية الهوية. الانفتاح على العالم لا يعني التخلي عن الخصوصية أو الهوية. فقد تمكن الفن اللبناني، في اوقات كثيرة، من الوصول إلى العالم بفضل ارتباطه بجذوره المحلية. زكي ناصيف مثلا استلهم من التراث، ووديع الصافي جسد صوت الجبال والقرى، اما الرحابنة فقد استخدموا الفنون في التعبير عن صورة لبنان. وفي السينما، تناول مارون بغدادي قضايا الحرب والمدن، في حين سلطت نادين لبكي الضوء على القضايا الاجتماعية في لبنان، ونقلتها الى جمهور أوسع.

يتضاعف الدور الذي يمكن أن يلعبه الفن في بلد يواجه تحديات اقتصادية وامنية كبيرة. فالفن لديه القدرة على حفظ الذاكرة ومحاربة النسيان، ولديه القدرة على تناقل ما لا تستطيع السياسة قوله، وفتح الحوار بين اللبنانيين بلغة مشتركة تتجاوز الانقسامات.

لذا، السؤال الاكثر أهمية اليوم ليس "ماذا يمكن أن يفعل الفن؟" بل "ماذا يريد أن يقول؟". الفن الحقيقي لا يقاس بمدى المشاهدات، بل بمدى تأثيره ودوامه بعد انتهاء العروض. التحدي أمام الجيل الجديد هو استخدام التكنولوجيا بصورة ذكية من دون أن يسمح لها بأن تسيطر عليه. يجب أن يتماشى مع العالم، لكن لا ينبغي أن يفقد صوته وهويته.

الفن اللبناني اليوم لديه فرصة ليكون ذاكرة حية، ضميرا ناقدا، وجسرا يربط بين اللبنانيين. ينبغي أن يسعى للعمق والمعنى بدلا من الانغماس في الارقام والشهرة، وأن يبقى حاضرا في الاذهان حتى بعد انتهاء الموجة.

ميرنا الشدياق

◄ لويس. ارسلت الرسالة مع صديق كان يزور واشنطن ونيويورك ضمن وفد ثقافي، فجاءني الرد منه بأنه تركي من اصل قبرصي وليس لبنانيا. لقد نصحني بعدم السفر بسبب وجود تمييز في الستينات ضد القادمين من الشرق الاوسط. اعتبرت الامر تحديا، وسافرت اليه في المعهد، فتفاجأ باصراري ورغبتي، ومن هناك انطلقت المسيرة. كان لي ستراسبرغ هو من يدرس التمثيل هناك لأن كازان كان منشغلا بالاخراج دائما. اما في لبنان، فلم تكن لدينا تقاليد مسرحية راسخة في ذلك الوقت، حتى ان الذين اسسوا المسرح في مصر كانوا من اصول لبنانية امثال جورج ابيض وامين الريحاني. وعندما عدت الى لبنان كانت بداية العصر الذهبي للفنون، حيث بدأنا تأسيس سينما ومسرح مع عودة المتخصصين من ايطاليا وفرنسا. التأثر لا يقتصر على شخص واحد بل على المناخ الفني باكمله، وقد تأثرت بالوسيلة الفنية كاداة ونقل الرؤى الانسانية للمجتمع.

■ هل تعتبر أن التجارب الصعبة في الحياة تصنع فنانا اكثر عمقا؟

□ لا شك في ذلك، ينبغي للانسان أن يسأل نفسه اولا: لماذا اتيت الى هذه الارض؟ ومن انا؟ وماذا اريد أن اكون؟. انطلاقا من الاجابة عن هذين السؤالين، تتضح معالم الحياة وتعرف مسارك ورسالتك بوضوح.

■ ما العمل الذي تعتبره محطة مفصلية في مسيرتك الفنية ولماذا؟

□ من حيث الشهرة الجماهيرية، كان فيلم غارو (Garou) المحطة الاولى، وهو عمل مقتبس عن قصة حقيقية لشخص خارج عن القانون من الجالية الارمنية، ونال شهرة واسعة في العالم العربي. ثم جاءت التجربة المسرحية والمشاركات في المهرجانات في دمشق وقرطاج والعراق. كان المسرح في لبنان يتمتع بحرية التعبير مقارنة ببعض الدول التي أمّم فيها المسرح، فكنا نمثل التيار المسرحي التقدمي - الطليعي Avant-garde ونلقى اقبالا كبيرا. من هنا نشأت التقاليد والارضية المسرحية اللبنانية بعد محاولات فردية سابقة لميشال هارون وآل النحاس. على الرغم من ان اقدم مسرحية في تاريخ البشرية وهي "جلجامش" ولدت في منطقتنا، الا اننا لم نحافظ على هذا التراث وانتقل المسرح تاريخيا الى اليونان. لذا كانت حركة الستينات هي التأسيس الحقيقي لتراث مسرحية وارضيته.

■ كيف كانت اشكالية السينما واللغة في بداياتها؟

□ كانت السينما تعاني من شح الامكانيات والموارد، اضافة الى اشكالية اللغة، اذ كان هناك اعتقاد شائع بأنه لن يفهم احد اللهجة اللبنانية في العالم العربي. كان التلفزيون ينتج الاعمال باللهجة المصرية أو باللغة الفصحى لضمان الانتشار، باستثناء بعض البرامج المحلية مثل "ابو سليم" و"ابو ملحم". وكان هذا التنازل عن لغتنا وهويتنا لصالح التسويق، خطأ تاريخيا وشعورا زائفا بالاقلية.

■ ما الذي يميز المسرح عن السينما والتلفزيون بالنسبة اليك؟

□ جميعها وسائل تعبير ذات امكانات متطورة. وعلى الرغم من ان المسرح يمتاز بالتفاعل واللقاء المباشر مع الجمهور، الا انه لا يوجد فرق جوهري لدي بين هذه الوسائل، اذ يفترض الا يتأثر الممثل بالجمهور سلبا او ايجابا.

■ هل لا يزال المسرح اللبناني قادرا على التأثير في المجتمع كما في السابق؟

□ كلا، المسرح اليوم يمر بحالة من الهشاشة ومجرد تفريغ للشحنات النفسية والتعليق السطحي على الاحداث اليومية والمجتمعية، بدلا من الغوص والبحث في عمق الازمة اللبنانية والقضايا الوجودية. المسرح فاقد لهويته ومشتت، ينسخ ويقلد الثقافات الاخرى لكوننا بلدا صغيرا لم يرسخ بعد هويته التراكمية عبر الزمن.

■ كيف انتقلت من التمثيل الى الاخراج، وماذا اضاف الاخراج الى رؤيتك كممثل؟

□ الفن بكل اشكاله وسيلة، والدراما تقوم على قاعدة ثلاثية الاركان: (الكاتب، المخرج، الممثل) كحامل ثلاثي الارجل اذا اختل احدها انهارت البنية برمتها. الاختلاف يكمن فقط في الوظيفة والمسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم، وقد تجتمع هذه العوامل في شخص واحد كما فعل ميل غيبسون.

■ كان لديك تجربة في اعمال تتناول الانسان والدين (مثل عمل "مار شربل")، كيف تنظر الى العلاقة بين الفن والدين؟ وما تفاصيل تجربتك في هذا العمل؟

□ العلاقة طبيعية لأن الحياة قائمة على الايمان بالانسان، والاديان تعنى بتنمية انسانية الانسان، ما لم تسيس الاديان فتحدث الصراعات. اما عن تجربة "مار شربل"، فالممثل حين يتبنى دورا يجب ان يتجرد من ذاته ويذوب في الشخصية. كان علي كانسان خاطئ ان اتجرد من ذاتي الخاطئة لأدخل في قداسة شخصية شربل، وهي تجربة عبور صعبة جدا كانت تتطلب مني الحضور قبل ثلاث ساعات الى المسرح للعزلة والتهيؤ النفسي. قدمنا المسرحية بطلب من السلطات الكنسية في روما عند تطويبه باللهجة اللبنانية في مسرح يتسع لـ 2500 مشاهد على مدى 4 حفلات (10 آلاف مشاهد)، ونقلت عبر الاذاعة مباشرة. ثم اعدنا تقديمها في الكازينو وجل الديب ومسرح الباب بعد 20 عاما، وننوي اعادة تقديمها مسرحيا مستقبلا.

■ عندما تقارن بين فن الامس وفن اليوم، ما الفارق الاكثر وضوحا بالنسبة اليك؟

□ من الناحية التقنية هناك تقدم هائل يمكن المخرج من تجسيد كل ما يحلم به، لكن الضائع هو الانسان وانسانيته. المشهد الفني اليوم يطغى عليه العنف والاجرام والاباحية على المنصات الرقمية مثل "نتفلكس" ووسائل التواصل الاجتماعي، مما ادى الى تراجع المضمون الانساني.

■ في الماضي كان الفنان يحتاج الى سنوات ليصنع اسمه، واليوم قد يصبح الشخص معروفا خلال ايام، ماذا تغير في مفهوم الفن؟











□ الخيار يعود للفنان نفسه، حين كنت ادرس، كنت اسأل الطلاب: "هل تريدون ان تكونوا نجوما مشهورين (Celebrity) ام ابطالا (Hero)؟". غالبية الطلاب يختارون الشهرة السريعة التي تعتمد مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة". اما طريق البطولة فتجعل الوسيلة ذات قيمة سامية. الفضيحة تنسى بعد فترة قصيرة، بينما ارسطو لا يزال حيا حتى اليوم لأن الطريق الذي اختاره يعيش آلاف السنين.

■ ما الذي يزعجك في المشهد الفني اللبناني اليوم؟

□ الضياع التام وفقدان البوصلة للهوية الوطنية والفنية، اذ نعيش حالة تشتت في ظل هوية hybride كما نبحث عن شيء لا نعرف ماهيته.

■ ما الذي يمنحك الامل بأن الفن اللبناني لم يفقد دوره؟

□ ايماني بالمرتكز الاساسي وهو الانسان. التقنيات متوافرة ومطمئنة، ورهاني الدائم أن يتغير الانسان ويستغل هذه الوسائل لخير البشرية وليس لهدم المجتمعات.

■ ما الرسالة التي توجهها للفنان الشاب الذي يبدأ اليوم في عالم المسرح والسينما والتلفزيون؟

□ اذكره بالثلاثية التي اعتمدتها في مسيرتي الفنية:

1- الفن هو حارس الحقيقة.

2- الفنانون هم ضمير الحضارة.

3- الفن يحمل هوية وطنه، ومنها ينطلق إلى العالمية.

على الفنان أن يتحلى بالنزاهة والشفافية والتناغم مع مجتمعه ليعكس آلامه ويكون مرآة واشعاعا للآخرين.

■ ماذا خسر الفن اللبناني وماذا ربح بين زمن كنت فيه شاهدا وصانعا للفن وزمن التكنولوجيا الحديثة؟

□ منذ 50 او 60 عاما كنا نبحث عن تعريف هويتنا الفنية، لكن اندلاع الحرب قصم ظهر هذا النمو والمسار الذهبي. زمن التكنولوجيا اليوم يعتني بالقضايا السطحية على حساب العمق الانساني. أملي ورجائي من جيلنا أن يسلم الشعلة التي حملناها طوال هذه العقود الى أيد أمينة من الاجيال الصاعدة لتواصل المسيرة وتصل بها الى آفاق أبعد.

م. ش

تحقيق

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

تراث جبل عامل تحت الأنقاض وتاريخه يرفض الإنقراض تُحفه العمرانيّة العائدة إلى الزعامات إلتهمتها الغارات

لم تقتصر تداعيات الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان، على الخسائر البشرية والمادية، بل طاولت ذاكرته العمرانية والسياسية والاجتماعية، مع تدمير عمارات تراثية شهدت محطات بارزة في تاريخ جبل عامل ولبنان، عائدة الى وزراء ونواب وزعامات اسهموا في صياغة هوية المنطقة ومشهدها الثقافي والسياسي، مما جعلها جزءا اصيلا من ارثها وذاكرتها الوطنية

مع توالي الاعتداءات الاسرائيلية خلال الحربين الاخيرتين، لم تسلم من التدمير أو الاضرار، معالم عمرانية اختزنت في هندستها ومقتنياتها فصولا من الحياة العامة على امتداد نحو قرنين، وشكلت شواهد على التاريخ الاجتماعي والسياسي للجنوب. تكتسب هذه الابنية القديمة اهمية اضافية لارتباط معظمها بشخصيات تركت بصماتها في المنطقة ولبنان عموما، ويعكس استهدافها نهجا تدميريا يهدد بمحو الذاكرة الجماعية والارث السياسي للجنوب.

ففي الحرب الاخيرة، اكتسب المسح الميداني الذي اطلقته جمعية "بلادي" عام 2024، برعاية بلدية النبطية، دلالة مأساوية. فالمبادرة التي شملت المدينة ومحيطها ووثقت 147 موقعا تراثيا، تحولت الى سجل لخسائر عمرانية وتاريخية فادحة، بعدما طاول الدمار معظم هذه المعالم، وحول العديد منها الى اطلال. علما ان هذا النزف التراثي لم يتوقف مع التوصل الى اتفاق وقف اطلاق النار برعاية اميركية، اذ استمرت الاعتداءات الاسرائيلية في تهديد ما تبقى من ارث النبطية العمراني وهويتها التاريخية، في خسارة تتجاوز الحجر إلى محو فصول من تاريخها الاجتماعي والسياسي.

"الامن العام" التقت رئيس فرع النبطية في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ونائب رئيس جمعية النبطية لحفظ الذاكرة والتراث والفنون كامل جابر.

■ ما هي الجهات التي تولت مسح الابنية التراثية وذات القيمة التاريخية سواء التي دمرت بالكامل أو التي تضررت جزئيا من جراء الحربين الاخيرتين؟

□ منذ ما بعد الحرب الاولى 2024 وبعد اتفاق وقف اطلاق النار في تشرين الثاني 2024، بدأت مدينة النبطية تسترجع انفاسها، فبادرت بلديتها الى فتح الطرقات فورا بعد ازالة الردم ومخلفات العدوان. ثم اهتمت بتصليح شبكات الكهرباء وفي طليعتها المولدات، والمياه والمجارير الصحية المتضررة. وبعد نحو شهر ونصف شهر، تقدمت "جمعية بلادي" التي تهتم بحماية التراث الوطني والتدخل في انقاذ ما يمكن انقاذه، الى بلدية النبطية بمشروع مسح ميداني للابنية التراثية والقديمة التي دمرتها الحرب، والتي لا تزال قائمة في احياء النبطية جميعها، وشمل المسح النبطية الفوقا وكفرتبنيت وزوطر الشرقية وزوطر الغربية، بالتعاون مع طلاب الهندسة في الجامعة اللبنانية. في هذا المشروع الذي استمر نحو شهرين في النبطية وحدها، جرى مسح واحصاء 147 منزلا وموقعا تراثيا تنتشر في مختلف احياء النبطية وقريبة من الساحة العامة، راوحت احوالها البنائية بين جيدة او تحتاج إلى ترميم أو تأهيل، وجرى اعتبار حي السرايا، الحي الاساسي والقديم في النبطية، حيًا تراثيا قائما في ذاته. كما عرضت نتائج المسح للعمارة التراثية في النبطية وجوارها في وزارة الثقافة، ثم نظم مؤتمر تراثي في 5 ايلول 2025 في البلدية، بمشاركة المديرية العامة للآثار وعدد من الجمعيات الثقافية والاهلية في المدينة (بلادي، تقدم المرأة في النبطية، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، النبطية لحفظ الذاكرة والتراث والفنون، ملتقى اطياف الفني، تجار مدينة النبطية والجوار، وبيت المصور في لبنان)، خصص لسبل حماية التراث وصيانته. تخللت الفعاليات ندوات ومعارض فنية، واصدار كتاب يضم 24 بطاقة توثق معالم تراثية فقدت خلال حرب 2024 أو مهددة بالزوال، وتحمل في خلفيتها شرحا عن كل موقع ومؤسسه وتاريخ بنائه بعنوان "تراثيات النبطية وجماليتها التشكيلية". على اثر ذلك، اصدرت المديرية العامة للآثار قرارا عاجلا يمنع منح رخص بناء جديدة من دون مراجعتها، حماية للبيوت التراثية من الهدم. فقدت النبطية خلال الحرب الاخيرة جزءا مهما من تراثها العمراني، إثر تدمير ما تبقى من ابنية قديمة في السوق التجارية القديمة قرب الساحة العامة يعود تاريخ بعضها الى اكثر من قرن، اضافة الى معالم تراثية في حي السرايا، بينها السوق الشمالية التي تضم دكاكين يتجاوز عمر بعضها 200 عام، فضلا عن تضرر جامع السرايا الاثري البالغ عمره اكثر من 150 عاما، وضريح المخترع حسن كامل الصباح الذي اصيب بأضرار خلال حربي 2024 و2025.

■ ما ابرز المباني التراثية والتاريخية التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، وأين تركزت؟

□ فقدت النبطية خلال الحرب الاخيرة عددا كبيرا من مبانيها التراثية ذات القيمة التاريخية والمعمارية، والتي كان قد شملها المسح وصنفت بحال جيدة، ابرزها منزل الطبيب بهجت ميرزا المبني عام 1926 وتعد واجهاته من اجمل الواجهات المنزلية التراثية في الجنوب برمته، ومنزل محمود ضاهر المبني منذ نحو 100 عام والذي استخدم مدرسة لفترة من الوقت، ومبنى "الجزيرة" لآل جابر في السوق والذي بني في مطلع العشرينات من القرن الماضي، ومنزل الأديب الدكتور عدنان الشريف الذي تحتوي واجهاته على مجموعة من النحوت الجميلة. كما تضررت معالم ثقافية تضم مخطوطات ووثائق تاريخية عمرها اكثر من 80 عاما، بينها منزل النائب السابق الشاعر حبيب صادق في الكفور. تضاف هذه الخسائر إلى اندثار قصر الزعيم فضل حسن الفضل التاريخي الذي شيد عام 1890 وهدم عام 1992 بعد اهماله لسنوات، إلا أنه لم يفقده بنيته التاريخية والتراثية وجماليته المعمارية، وكان يمكن ترميمه، اذ كان من اجمل القصور على الاطلاق. كذلك طاولت الخسائر التراثية في النبطية مباني تاريخية ايضا تجاوز عمر بعضها المئة عام، بينها افران اللوز ومستوصف الصحة العامة، كما دمرت حرب الـ 66 يوما عام 2024 متاجر ودكاكين تراثية

147 معلما تراثيا بين عراقة البنيان ووحشية العدوان



رئيس فرع النبطية في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ونائب رئيس جمعية النبطية لحفظ الذاكرة والتراث والفنون كامل جابر.

ذات بنية قديمة، منها خان رضا جابر المشيد منذ نحو 140 عاما، تضاف اليها دار سعيد حسن شاهين والد النائبين والوزيرين الراحلين غالب (1930 - 1968) وفهمي شاهين (1932 - 1974)، التي شيدت في اواسط عشرينات القرن الماضي بعد عودته من افريقيا، وتميزت بواجهتها التراثية الابرز في النبطية، وشرفتها الممتدة على اكثر من 25 مترا يتقدمها 15 قوسا معماريا. كما دمرت غارة اسرائيلية دار الوزير والنائب السابق الدكتور رفيق شاهين (1925 - 2011) التراثية فحولتها الى ركام، وجعلت معظم دارة آل ضاهر الملاصقة خرابا. وكانت دار شاهين مقرا للمجلس الثقافي للبنان الجنوبي طوال 20 عاما، حيث استضافت نخبة من المثقفين والادباء والشعراء، بينهم المفكر العالمي نعوم تشومسكي الذي حاضر عن اغتصاب اسرائيل ارض فلسطين. ونجت دارة الوزير والنائب الراحل محمد بك الفضل (1912 - 1986) التي يتجاوز عمرها قرنا من الدمار الكلي رغم تضررها بشدة من جراء غارتين اسرائيليتين خلال حرب الـ 66 يوما. تكتسب هذه الدارة اهميتها التاريخية من توقيع صاحبها على علم الاستقلال الاول عام 1943، ومن كونها شاهدا على محطات بارزة في تاريخ المدينة السياسي والاجتماعي والتراثي، وقد ادرجتها وزارة الثقافة في لائحة الجرد العام للأبنية التاريخية عام 2023. كما تعرض منزل محسن شميساني في حي البياض بالنبطية، لتحطيم قرميده وتقويض بنيانه ليلتحق بالبيوت التي دمرها العدوان الاسرائيلي. اشير الى أن المسح الميداني التراثي الذي شمل النبطية الفوقا وكفرتبنيت والزوطرين الشرقية والغربية، تحول معظمه الى أثر بعد عين، بفعل النسف والتفجير والغارات الحربية رغم وقف اطلاق النار.

■ هل خضعت محتوياتها ومقتنياتها، لا سيما المخطوطات والمكتبات واللوحات الفنية، للتوثيق والجرد قبل تعرضها للقصف؟

□ عانت قصور النبطية وابنيتها التراثية الاهمال والنهب والتخريب منذ تهجير سكانها بفعل اعتداءات اعوام 1974، وتعاظم العدوان عليها ما بين 1976 و1978 وفي سنوات لاحقة، وتسببت في نزوح اهاليها، فاستخدمت ابوابها ونوافذها الخشبية ومكتباتها للتدفئة على ايدي بعض المقاتلين الفلسطينيين. وقد فاقمت حرب تموز 2006 والحربان الاخيرتان الخسائر، اذ اتلفت منازل تراثية ومكتبات ومقتنيات فنية نادرة، بينها اعمال لكبار التشكيليين امثال وجيه نحلة وزعل سلوم وماهر غندور، ومخطوطات ومحفوظات ادبية وتاريخية ولوحات لبول غيراغوسيان وحسن جوني وناظم ايراني ورفيق شرف في منزل الأديب الراحل حبيب صادق.

■ هل تسمح الامكانات التقنية باعادة بناء بعض هذه المنازل وفق طابعها المعماري الأصلي، أم أن جزءا من قيمتها التاريخية اصبح غير قابل للاستعادة؟

□ تميزت العمارة التراثية في النبطية بخصوصيتها وتنوع واجهاتها وزخارفها الحجرية وعناصرها الفنية الدقيقة. لم تكن العمارة متشابهة من حيث الواجهات ونسبة اعمال النحت في الصخر المكوّن لها هنا او هناك، وهذا ما يجعلنا نؤمن بصعوبة اعادة الكثير منها الى صورتها الاولى أو اعادة ترميمها وفق طابعها الاصلي، فضلا عن الكلفة الباهظة لاعادة ترميم العمارات التراثية.

■ من يتحمل مسؤولية تمويل ترميم الابنية: الدولة، اصحاب العقارات، الجهات المانحة، أم المؤسسات الدولية؟

□ شكل ترميم حسين فقيه لدارة محمد بك الفضل في النبطية نموذجا للحفاظ على التراث، اذ اسهم ادراجها في لائحة الجرد العام، في حمايتها من الاستثمار العقاري، رغم مساحتها التي تتجاوز الألفي متر مربع، مما يؤكد ◄

◄ اهمية ترسيخ ثقافة الحماية والصون حفاظا على شواهد تاريخ المدينة. لكن ثقافة الترميم في النبطية لم تترسخ خلال العقود الخمسة الماضية، فخسرت تدريجا عمارتها التقليدية لصالح مشاريع عقارية اكثر ربحية، مدفوعة بارتفاع اسعار الاراضي، وحتى محاولات تحويل بعض الدور التراثية الى مطاعم لم تحقق العائد المرجو مقارنة بنسبة الاستثمار في البناء الجديد، مما يعزز الحاجة الى دعم الترميم والتأهيل للحد من هدم المباني التراثية، بقرارات من وزارة الثقافة أولا، ومن خلال جهات مانحة ومؤسسات دولية على غرار تجارب صيدا وصور، الى جانب اضطلاع البلديات بدورها في حماية العمارة التراثية بوصفها جزءا من هوية المدينة، ودعم صون المباني المدرجة في لائحة الجرد العام.

■ الى أي مدى تسببت الحرب في فقدان عناصر من الذاكرة السياسية والثقافية والاجتماعية لجبل عامل وليس فقط الخسائر العمرانية؟

□ مع تدمير عشرات المكتبات ومحو اكثر من 60 مدينة وبلدة وقرية ومزرعة، بما تختزنه من مخطوطات ووثائق وصور ومكتبات، اضافة إلى البرك المائية والآبار والمدارس والمساجد والكنائس والحسينيات ومقتنيات تاريخية، تكون الاعتداءات الاسرائيلية قد طاولت الذاكرة التاريخية والثقافية والاجتماعية ولم تقتصر على المباني فقط. سيعود الجنوبيون الى قراهم المدمرة لاعادة بنائها فوق ركام ذاكرة تقصد العدوان الاسرائيلي المتمادي والمتواصل، طمس معالمها، وسيعودون الى مساحات خالية لكي يبنوها من جديد على ذاكرة ليس لها عنوان غير الدمار.

■ ماذا تمثل البيوت القديمة المرتبطة بعائلات سياسية وشخصيات تاريخية لذاكرة المنطقة وهويتها؟

□ تشكل بيوت السياسيين والزعماء في النبطية شواهد على تاريخ المدينة ولبنان السياسي. فقد لعبت ادوارا في بلورة هويتها وثقافتها، اذ احتضنت خلال حقبات ماضية رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورؤساء الحكومات رياض الصلح ورشيد كرامي وصائب سلام ورفيق الحريري وشفيق الوزان وسامي الصلح وتقي الدين الصلح، ورؤساء المجالس النيابية صبري حمادة واحمد الاسعد وكامل الاسعد ونبيه بري، ووزراء وشخصيات عالمية، الى بيوت الحزبيين والسياسيين من ابناء المدينة الذين اتخذوا قرارات في المواجهة في كثير من المحطات السياسية، ابرزها تظاهرة مزارعي التبغ عام 1973، والتصدي للاحتلال الاسرائيلي ومقاومته، وهي بيوت صنعت القرار الوطني السليم لتغدو النبطية جزءا من الذاكرة السياسية والوطنية. يضاف الى ذلك، أن بيوتا واندية استقبلت على مر العقود نخبة من الادباء والشعراء والفنانين والفرق الموسيقية، وقد صنعت تاريخ المدينة مما يستدعي حمايتها أو إعادة بنائها حفاظا على ذاكرتها. يشار الى ان الرئيس جوزف عون زار النبطية في ايلول 2026، كذلك الرئيس نواف سلام في مطلع تشرين الاول 2026، في زيارة تعد الثالثة له إلى قضاء النبطية منذ تشكيل حكومته، لطمأنة الاهالي والتأكيد على حضور الدولة إلى جانبهم.


ساحة مدينة تحولت بمبانيها التراثية ابرزها مبنى الجزيرة الى ركام.


دارة محمد بك الفضل بعد العدوان عام 2024.


حي السرايا حيث المسجد والمحلات التجارية.


منزل سعيد شاهين والد غالب وفهمي قبل تدميره عام 2024.


دارة الطبيب بهجت ميرزا قبل تدميرها مع واجهاتها الخلابة.

FMPS HOLDING S.A.L
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com

رياضة

المدرّب الوطني والمدير الفني لفريق الرياضي: لست خارقًا أو ساحرًا وإصابة عرقجي كسرتنا

من ابرز المدربين في تاريخ كرة السلة اللبنانية والآسيوية الحديثة، وفق ما تؤكده الارقام والنتائج. بدأ مسيرته التدريبية كمدرب مساعد، قبل ان يتولى القيادة الفنية ويبرهن عن كفاءة عالية وشخصية صارمة. حقق في سن مبكرة ما عجز عنه مدربون مخضرمون، فأحرز لقب اصغر مدرب محلي بطل موسم 2016 - 2017، واصغر افضل مدرب في آسيا

نجح في سنوات قليلة في ايصال الفرق التي ترأس اجهزتها الفنية الى منصات التتويج محليا وقاريا، ابرزها بطولة آسيا للنوادي الابطال (BCL Asia)، بطولة سوبر ليغ غرب آسيا "وصل"، بطولة الدوري اللبناني وبطولة دبي الدولية وغيرها.
"الامن العام" التقت المدرب الوطني لمنتخب لبنان لكرة السلة والمدير الفني لفريق الرياضي بيروت احمد فران.

■ كان الدور النهائي لبطولة لبنان يسير بخطوات ثابتة، فجأة تعرض وائل عرقجي للاصابة، كيف تعاملت مع الموضوع فنيا ومعنويا؟
□ لا شك ان اصابة عرقجي كانت ضربة قاسية بدليل أننا لم نتمكن من تخطيها بشكل كامل. هذا الامر اثر نفسيا، وشعرنا كجهاز فني واداري في النادي وتحديدا انا والرئيس مازن طبارة، اننا جزء من هذه الاصابة. لا اخفي انه في لحظتها، شعرت أن شيئا ما انكسر في قلبي لأنني اعرف جيدا العذاب الذي عانى منه عرقجي خلال مسيرته، والاصابات القوية التي تعرض لها. أحيانا، وضعت اللوم على نفسي لأنني استدعيته للانضمام الى الفريق بعد موسم قوي وطويل مع فريقه السابق العلا السعودي. لكن كان لدي كل الثقة بأنه سيعود معافيا، واقوى من السابق بسبب اصراره وشغفه وقوة ارادته.

■ هل بات لديك شك بعد الاصابة بخسارة اللقب؟



المدرب الوطني لمنتخب لبنان لكرة السلة والمدير الفني لفريق الرياضي بيروت أحمد فران.

"الموسم الماضي لم يكن الاصعب لكن تحدياته لم تكن سهلة"

□ رغم عدم الاستقرار الذي عانينا منه الموسم الماضي على صعيد الإصابات وعدد اللاعبين المتاحين للمشاركة في المباريات، كان لدينا ثبات في المستوى خلافا لما كان يعتقده كثيرون بأن الموسم صعب والرياضي لديه اضعف تشكيلة، وبدا كاننا غير مرشحين لاحراز اللقب، لكن هذا الامر خفف عنا الضغوط. بالعودة الى الأرقام والنتائج، حققنا انطلاقة ممتازة واحرزنا 21 انتصارا في الدوري المنتظم رغم اننا كنا في نظر الجمهور والنقاد والمتابعين غير مرشحين لاحراز اللقب. لا أخفي أنني كنت اقول بأن الأمور تذهب من صعب الى أصعب مع خسارة لاعبين أساسيين، لكني كنت مطمئنا بوجود لاعبين لديهم روح القيادة ولا يحبون الخسارة ويقاتلون على أرض الملعب.

■ كيف تعاملت مع الموضوع فنيا ومعنويا؟
□ فنيا لم نبدل كثيرا في طريقة اللعب التي اعتمدناها من بداية الموسم مع تغييرات طفيفة في الدور النهائي امام فريق الحكمة بيروت الذي كان مدججا بالنجوم. بذلنا جهدا معنويا لابقاء اللاعبين في تركيز عال، فكان علي منصور على الموعد رغم الاصابة التي عانى منها، والكابتن أمير سعود في دوره القيادي، وكريم زينون الذي برز في النهائي، وهايك غيوكتجيان بدوره الاساسي الثابت، اضافة إلى أرضنا وجمهورنا اللذين كانا سلاحنا الاقوى.

■ قيل ان اجانب فريق الرياضي كانوا الاضعف في السنوات الاخيرة، وانت كنت تنفي هذا الامر، هل كانت خياراتك محدودة؟
□ كانت لدي ثقة عمياء باللاعبين الاجانب، فعندما اوقع مع لاعب اجنبي التزم توقيعي حتى النهاية لأنه يكون خياري. لقد برهنوا هذا الامر في الدور النهائي، خصوصا اللاعب دوشان ميليتيتش الذي يعتبر من ابرز لاعبي الارتكاز الذين لعبوا في الدوري اللبناني، اضافة الى كوات نوي رغم تاثر الاصابة على ادائه الذي تراجع 50%، ورونالد مارش بديل جورج ماركوس هانت الذي كان الخيار الوحيد المتاح وقدم اداء مقبولا في بعض المباريات. صحيح ان ثقتي باللاعبين ساعدتني لكي افوز، لكنهم كانوا الأفضل؟ قبل توقف الدوري كان معنا تيريل بوفورد، موريس كامب ونوي أوموت الذين انسجموا بالفريق، لكن الحرب اجبرتهم على المغادرة والارتباط مع فرق أخرى.

■ تعتبر موسم 2025 - 2026 الاصعب في مسيرتك مع الرياضي ومسيرتك كمدير فني عموما؟
□ لم يكن الأصعب، لكن تحدياته لم تكن قليلة او سهلة. تاريخيا، لم افز بأي بطولة بسهولة. انما البطولة الاصعب في مسيرتي حتى اليوم كانت موسم 2016 - 2017، ◄

مقال

كرة السلّة اللبنانيّة تؤكد زعامتها العربيّة والاقليميّة

اثبتت كرة السلة اللبنانية مجددا ريادتها العربية والاقليمية من خلال تحقيق انتصارين متزامنين. تتويج فريق الحكمة بيروت بلقب بطولة الاندية العربية بكرة السلة الـ38، بالتزامن مع احرز فريق الرياضي بيروت لقب دورة شباب الاهلي الاماراتي الدولية الودية.
عمليا، استعاد نادي الحكمة بيروت امجاده العربية التاريخية بعد غياب طويل دام 27 عاما (آخر لقب له عام 1999)، محققا البطولة برقم قياسي من دون أي خسارة، بعد فوزه على فريق الاهلي حلب السوري بنتيجة 84 - 75 في قاعة انطوان شويري في غزير، وهذا اللقب العربي الثالث في تاريخ النادي بعد لقبي عامي 1998 و1999. كما نال اللاعب علي مزهر جائزة افضل لاعب في البطولة (MVP)، وزميله الاميركي ديشاندري واشنطن جائزة افضل لاعب أجنبي. كذلك اصبح المدير الفني لفريق الحكمة بيروت المدرب جو غطاس اول مدرب لبناني يحرز اللقب العربي مع فريقين مختلفين (2023 مع بيروت فيرست كلوب).
بالتزامن مع البطولة العربية، فرض الرياضي بيروت (بطل لبنان و"سوبر ليغ" غرب آسيا "وصل") هيبته في الامارات، متوجا بلقب دورة نادي شباب الاهلي الاماراتي الدولية الودية في نهائي لبناني - لبناني امام فريق الانطوني بعبدا بنتيجة 95 - 76، في اللقاء الذي اقيم في صالة الشيخ سعيد بن مكتوم في دبي. وقد شهدت البطولة مفاجأة مدوية من الانطوني بعبدا الذي اقصى فريق الاهلي المصري في الدور النصف النهائي.
تأتي هذه النتائج المميزة مثابة تحضير مثالي وقوي للفرق قبل انطلاق الموسم الجديد لبطولة لبنان لكرة السلة لنوادي الدرجة الاولى لموسم 2026 - 2027.
كما تحمل هذه الانتصارات المتزامنة لناديي الحكمة والرياضي ابعادا تتخطى مجرد اضافة كؤوس جديدة الى خزائن الفريقين، فهي تشكل حقبة ذهبية متجددة تؤكد زعامة كرة السلة اللبنانية، عربيا وإقليميا.
يمثل اللقب العربي "ولادة جديدة" لنادي الحكمة على الساحة الخارجية بعد غياب طويل عن الالقاب الكبرى، مما يعيد الثقة للجماهير الخضراء العريضة، ويؤكد أن النادي استعاد مكانته الطبيعية كقطب مواز للرياضي.
في المقابل، أثبت الرياضي بيروت أنه لا "يشبع" من حصد الالقاب، حتى في الدورات الودية (كدورة دبي)، مما يحافظ على هيبته المرعبة محليا وقاريا، ويرفع من معنويات لاعبيه قبل الاستحقاقات الرسمية.
في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، تأتي هذه الانجازات لتوحد الجماهير، وتمنح الشارع الرياضي بارقة امل وفخر بقدرة الكفاءات الوطنية على التفوق والتميز خارجيا. من دون تجاهل وصول الانطوني بعبدا إلى نهائي دورة دبي واقصائه الاهلي المصري العريق، مما منح الاندية اللبنانية الطموحة (خارج القطبين) ثقة معنوية هائلة بقدرتها على منافسة كبار القارة.
لا شك في أن البطولتين جاءتا كأقوى تحضير فني ممكن للموسم المحلي الجديد، حيث خاض الفريقان مباريات تنافسية عالية المستوى عوضت فترة التحضير الداخلي. كما اثبتت اللقاءات أن اللاعب اللبناني هو العمود الفقري والفيصل في حسم الالقاب.
لقد شكلت هذه المواجهات فرصة ذهبية للمدربين (جو غطاس وأحمد فران) لدمج اللاعبين الاجانب الجدد تكتيكيا ودراسة مدى انسجامهم مع المجموعة تحت الضغط. وقد اظهر الرياضي مرونة تكتيكية عالية وقدرة على المداورة بين اللاعبين من دون تأثر النمطين الهجومي والدفاعي، مما يمنحه نفسا طويلا في الموسم المزدحم محليا وآسيويا، في حين أثبت الحكمة امتلاكه منظومة دفاعية قوية قادرة على خوض البطولات برقم قياسي من دون أي خسارة.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

◄ حيث كانت بدايتي كمدير فني لفريق في حجم الرياضي وفي عمر 35 سنة. صراحة، كان "قلبي بين اجريي" في الدور النهائي. كان الفريق متأخر 0 - 2، ورغم الظروف الصعبة قلبنا النتيجة الى 4 - 2. كنت واثقا بأن الخسارة وعدم احراز اللقب، بمثابة فشل وخسارة منصب المدير الفني والعودة الى مقعد مساعد مدرب.

■ انتقدت توقيت بطولة "فاينال 8" (وصل)، الا تعتقد ان توقيتها كان مفيدا للتحضير قبل انطلاق بطولة الدوري؟
□ سعيد بأن ابدأ الدفاع عن لقب بطولة الدوري المحلي وفي جعبتي لقب قاري، لكن أن يبدأ الموسم ببطولة قارية قوية ومعظم الفرق المشاركة فيها غير جاهزة ولم تتحضر بمباريات ودية، ليس امرا سهلا.

■ نراك تتشاور كثيرا مع مساعديك، هل تسمع فقط، أم تأخذ برأيهم؟ والى أي مدى لعب مساعدوك دورا في نتائج الرياضي هذا الموسم؟
□ انا لست بطلا خارقا ولست ساحرا، وبالتالي لا استطيع أن أقوم بكل هذا العمل بمفردي. أنا اخترتهم الى جانبي لأني اثق بهم وبقدراتهم. عندما نثق بشخص لا نكتفي بالاستماع اليه بل نعتمد عليه، وهم من الاشخاص الذين اعتمد عليهم في امور كثيرة. لم انسب يوما الى نفسي أي انجاز، بل كنت دائما اشكر فريق العمل الذي يبذل جهودا جبارة ويتعب لنحقق الافضل.

■ هل توافق ان كريم زينون هو افضل لاعب في النهائي؟ وهل سيكون له دور اكبر في التركيبة الجديدة؟
□ طبعا، قدم نهائيا استثنائيا والاتحاد كرمه بإعطائه جائزة افضل لاعب في النهائي لتشجيعه. زينون دائما على الموعد في النهائيات ليكون حاسما كما حصل في نهائي بطولة "وصل". دوره لطالما كان أساسيا منذ قدومي إلى الرياضي ويلعب دقائق كثيرة. انا اعتمد عليه كثيرا وأثق بانه سيقاتل من اجل قميص الفريق.

> **الجهاز الفني يعرف جيدا ماذا يفعل في غيابي فالخطط مرسومة واستراتيجية اللعب واضحة**

■ هل يمكن ان يغادر الرياضي، خصوصا بعد اللغط الذي حصل على مواقع التواصل الاجتماعي؟
□ مغادرته الرياضي امر غير وارد ومحسوم من خلال عقده. انا شبه متأكد من تدخل خارجي بمواقفه، ولدى الإدارة كل المعطيات والاسماء التي اتصلت به لتشوش على موقفه ورأيه. زينون يحب ناديه ويقاتل من اجله، وقد برهن ذلك في نهائي بطولة "وصل"، وانا اعتبر ما حصل معه "زوبعة في فنجان".

■ اكدتم اكثر من مرة أن اللاعب سيرجيو الدرويش لاعب في النادي لموسمي 2026 - 2027، و2027 - 2028، لماذا تقول مصادر انه لاعب غير مرتبط مع أي فريق في الدوري اللبناني؟
□ التأكيد جاء على لسان الدرويش نفسه الذي قال إنه لاعب الرياضي للموسمين المقبلين، مع السماح له باللعب في الدوري الياباني. علما أن قرار عدم اللعب في الموسم المنصرم، كان تضحية منا بناء على طلبه لكي يرتاح. في حال كان هناك موقف مغاير من أي طرف، نجتمع ونقرر مع الحرص على مصالح الطرفين. سيرجيو لاعب ممتاز وعلاقتي به ممتازة، وهو اضافة لكل فريق ومكانه محفوظ في تشكيلة الفريق.

■ هل لا تزال مقتنعا بخيار لاعب المنتخب المجنس دي جاي فانديربرك؟
□ انا اخترته ومسؤول عن خياري. في المباريات الودية قدم أداء جيدا، ولو سجل تسديداته في مباراة الصين لكان حديثنا مختلفا. الجمهور اللبناني كان قاسيا معه، لا يزال احد خياراتنا في التصفيات المقبلة. لدي كل الصلاحيات في ملف المجنس وانا على تعاون وتنسيق مطلق مع الاتحاد. وسأكشف للمرة الأولى ان رئيس الاتحاد اكرم الحلبي وضع في تصرفنا إمكانات لا محدودة للتعاقد مع لاعب اجنبي. نحن نواصل البحث، لكن المهمة ليست بهذه السهولة.

■ هل تشكيلة فريقك للموسم المقبل مبنية على اساس وائل عرقجي موجود، ام الامر متروك على راحته؟
□ من اليوم الأول لاصابته، قلنا له اننا في انتظاره ليتعافى بهدوء ومن دون أي ضغوط. نحن نعرف وائل وندرك جيدا شغفه وحبه وحماسته لكرة السلة. الفريق موجود ومكانه محفوظ، كما نتمنى له الشفاء العاجل في أسرع وقت. عندما يشعر بأنه جاهز سنكون سعداء بعودته.

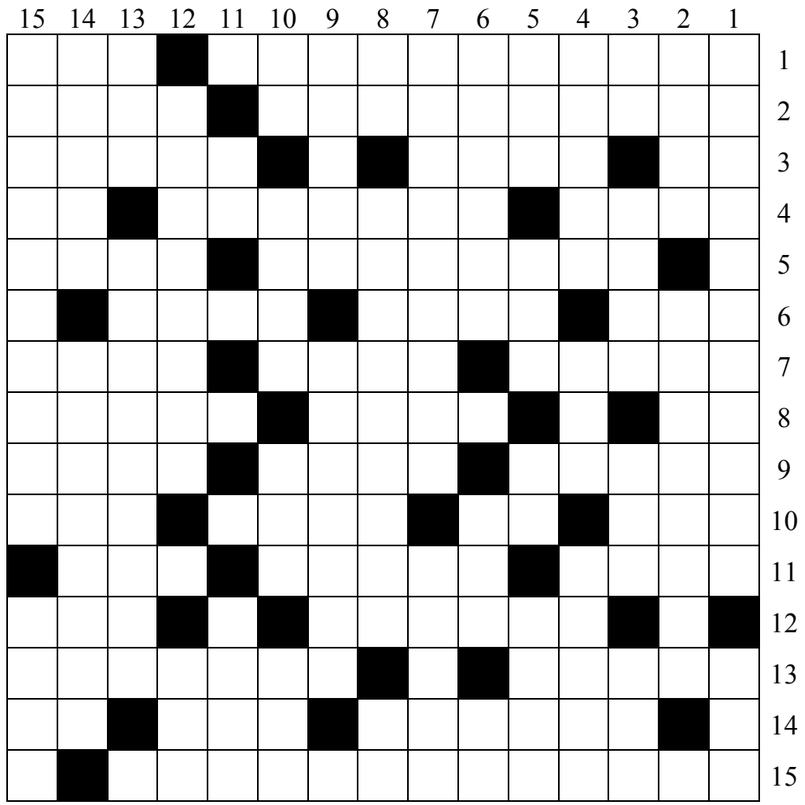
■ لو طردك الحكم بول سقيم من المباراة الثالثة لبطولة لبنان في المنارة، هل كانت هوية البطل تغيرت؟
□ ممكن، لكن الفريق لم يخسر أي مباراة بقيادة مساعدي المدرب احمد يموت. الجهاز الفني يعرف جيدا ماذا عليه أن يفعل، فالخطط مرسومة واستراتيجية اللعب واضحة عنده. احيانا تحصل امور في المباراة مغايرة للتي نتوقعها أو ننتظرها.

ن. ج.



الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com



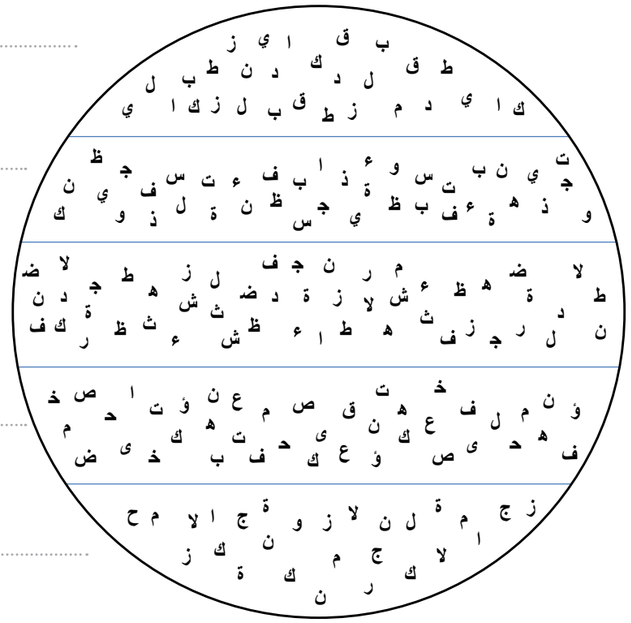
أفقيا

-1 رسام اسباني راحل - اخفى نقوده -2 رئيس دولة الامارات العربية المتحدة - معافى من الامراض -3 من كانت اسنانه قصيرة ملتزقة منعطفة على غار الفم - اعلى جبل في جزيرة كريت - مطار فرنسي -4 تيسير الموت بإنهاء حياة مريض يعاني من مرض عضال لتخفيف معاناته - بلدة لبنانية في قضاء المتن - عملة آسيوية -5 دولة في اميركا الجنوبية - مدينة في السعودية -6 قمر ممتلىء - آلة موسيقية - مدفع ألماني ضخم لعب دورا خلال الحرب العالمية الثانية -7 تخيلات ذهنية لا اساس لها من الصحة - شخصية في مسرحية بياع الخواتم للأخوين رحباني - يُسمح بإفشائه 8 - حفر البئر - هواء ساخن يأتي من جهة الجنوب الشرقي - حيوان اوستراليّ -9 قصر فرعون في المغرب - يتمتم بصوت منخفض - متكاثف على بعضه -10 لهو ولعب - صاح التيس - يظهر النور - من الحيوانات -11 ولاية اميركية - فقد الحبيب - نعم عظيمة -12 مقاطعة في ولاية جهارَخاند في الهند - اظلم الليل -13 مبروم - من اشكال لعبة البلياردو -14 لقاء عمل - اشاد به - عاصفة بحرية -15 شاعر لبناني راحل من اعماله «شاعر المطلق»

عموديا

-1 ممثلة لبنانية نقيبة سابقة للفنانين اللبنانيين - حظر -2 ذيل الطائرة الورقية بلغة العامة - مدينة ألمانية -3 ثغر - مِقت - يغلي الماء - صبي بالاجنبية -4 فنان بلجيكي ايطالي اشتهر بأغنية "تومب لا نيج" - نعم - عاصمة افريقية -5 امارة عربية - عاتب - عملة آسيوية - المرتفع -6 قصر وقلعة انكليزية - مدينة سويسرية - لفظ الشراب من فمه -7 اعلامية ومغنية وممثلة لبنانية - مدينة كندية -8 نعم بالروسية - فلكي ورياضي عربي خدم الحاكم الفاطمي في مصر له كتاب «المناظر» - عجز -9 مُبكر بالاجنبية - بحار ومستكشف انكليزي -10 خاصم اشد الخصومة - امر ثقيل وجسيم - دلو - اطالة النظر -11 للتفسير - جزيرة اندونيسية مهمة -12 جهاز تجميلي يُستخدم لتسمير البشرة واكتساب لون برونزي - موضع هبوب الريح -13 نبات الفول او الماش - ممر مائي استراتيجي يصل البحر الاحمر بخليج عدن وبحر العرب -14 اسطورة كرة القدم البرازيلية - عازف بيانو ومؤلف موسيقي ومغني انكليزي -15 رئيس حكومة لبناني راحل - من انواع اشجار السنديان

مثل في الدائرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ا	ث	و	م	ا	م	ل	ا	ا	ر	ي	ب	ا	ت
ل	ف	د	ض	ل	ص	ت	و	س	و	ا	ط	ل	ا
ب	ض	ع	س	ب	ح	م	ذ	س	ئ	ب	ك	ة	و
ش	ل	ت	ى	ا	ع	س	ب	و	ب	و	ل	ن	ر
و	و	ا	ا	ن	ت	ا	ل	م	غ	ن	ب	و	و
ر	غ	ر	ن	ر	ر	ح	ا	ع	ل	ي	ا	ت	غ
ق	ة	و	ا	و	ب	ق	ج	ث	ة	ف	ل	ا	ن
ل	ا	ص	ك	د	ق	ب	ل	ف	ا	ل	ب	ح	و
ت	ف	ا	و	ن	ر	د	ا	ا	ل	د	ح	ب	ك
ن	ح	ن	ن	و	ة	ر	ا	ز	د	م	ر	ا	ل
ي	ل	ي	د	ك	ز	ل	ر	و	ث	ي	ج	ر	ا
ن	س	د	ا	ل	ف	ر	ل	ا	م	ة	ح	ل	ر
ف	ه	د	ا	ي	م	ر	ي	ز	ا	ن	خ	و	ا
ر	ب	ب	ل	ن	ق	ش	ح	و	ل	ا	ر	ق	ب

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 11 حرفا:
اضخم كائن حي عرفه كوكب الارض

الكونغورو – اناكوندا – الزرافة – الطاووس – الماموث – الجمل – الفيل – افعى – اسد – بقر الوحش – بقرة – ببر – بغل – تابير – تمساح – تونة – تنين – ثعلب – ثور – جاموس – حبار – خنازير – ديناصورات – دلفين – دب – ذئب – سلحفاة – صل – ضبع – ضب – غول – فهد – قروش – كلب البحر – كندور – لامة – نمر – وحيد القرن

تسلية

حروف مبعثرة

ص ب ر ا	ف و ا ي ب	م ي ا ع ص	ن ا ص ة ر = 41
ب و ل ح ي ر	ف ا ل و ج	ز ا ن ي ر ا	ص ة م ن = 23
ل و س د ي	غ ة ص ي ا	ي ي ف و س ر ا	م ش ك ك ي ف ر = 39
ز ت م ي ي	ا ل ن ا م ا	ل ف ت ي	ب ي ا ي ا ج = 33
= 31	= 20	= 40	= 45

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- جميع ما على وجه الارض من الخلق
2- مدينة روسية تاريخية تقع على ضفاف نهر اوكا
3- اختيار الكلمات وترتيبها بأسلوب دقيق وجميل
4- اله آرامي عُبد بشكل رئيسي في تدمر سوريا
5- تفريق بين شيئين وفصلهما عن بعض
6- خوف شديد مبالغ فيه بالاجنبية
7- مكان مخصص لجلوس القضاة
8- عاصمة اوروبية شهدت مطلع القرن الماضي اغتيال ولي عهد النمسا
9- متجلّد يتحمل المصائب
10- احدى مناطق المملكة العربية السعودية على الحدود مع الاردن
11- خلاف سلبي
12- اداة مرنة تُستخدم لصيد الاسماك
13- جزيرة يونانية اثرية قاحلة
14- من يصنع نجاحه ومجده ومكانته بجهده وكفاحه
15- بلدة لبنانية في قضاء راشيا
16- خيط يوصّل برأس المتفجرات ليفجرها اذا أشعل

أسماء من التاريخ

16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

صحافي وشاعر واديب لبناني (1870-1912). جدّه لوالدته هو ناصيف اليازجي. عمل في جريدة «الاهرام» المصرية وانشأ مع شقيقه جريدة «لسان العرب».

1+6+14+3+2+9+4= المقر الصيفي للبطريركية المارونية
12+5+11+10 = مقول
13+8+7+16= خلاف مرض خبيث
1+9+11+15 = احرف متشابهة

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

تشرين الثاني 1775: تشكيل قوات المارينز في البحرية الاميركية.

تشرين الثاني 1918: انتهاء الحرب العالمية الاولى.

تشرين الثاني 1939: افتتاح مقبرة الفرعون المصري توت عنخ آمون امام الجمهور.

تشرين الثاني 1965: الغاء عقوبة الاعدام في بريطانيا.

معلومات عامة

من الحروب الغريبة والسخيفة في العالم تلك التي اندلعت بين مدينتين ايطاليتين هما بولونيا ومودينا في القرن الرابع عشر بسبب سرقة دلو خشبي يُستخدم لضخ المياه من بئر عامة. في التفاصيل، تسللت مجموعة من جنود مودينا وسرقت دلوا يخص مدينة بولونيا التي طالبت باستعادته من دون جدوى، ما ادى الى نشوب حرب بين الطرفين. اسفرت معركة «زابولينو» عن انتصار الجيش المودينى في مواجهة بولونيا من دون ان تتمكن من استعادة الدلو. لا يزال الدلو معروضا حتى يومنا هذا داخل برج «جيرلاندينا» كرمز لانتصار مودينا التاريخي.

طرائف

في يوم ممطر وشديد البرودة، كان الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال شارل ديغول يقوم بجولة تفقدية سيرا على الاقدام برفقة احد وزرائه الجدد. كان الوزير يرتدي معطفا ثمينا وفاخرا ويحاول جاهدا حماية نفسه من البلل، عكس ديغول الذي كان يرتدي معطفا بسيطا بالكاد يحميه من لفحات البرد.
سأله الوزير بتذمر: "الا تشعر بالبرد يا جنرال؟ معطفك لا يرد عنك زخات المطر". التفت اليه ديغول واجابه بنبرة متعالية: "يا عزيزي، المطر يهطل على الجميع بالقسوة نفسها، لكنه يعرف تماما انه لا يستطيع ان يبلل هيبة الدولة".

اقوال مأثورة

"القلوب الطيبة كالذهب لا تصدأ ابدا مهما طال الزمن، واذا احرقتها النار زادت بريقا" (جلال الدين الرومي).

SU DO KU

1						6	4	5
	2				4			
		9	6	7				
	5				6			
7						2	5	3
	9				7			
		8	2	4				
	3				9			
2						1	9	8

مستوى صعب

		9		7		1	5	
	1				6			
3					4			7
			1	9		2	6	8
	2				3			
8							4	
5		8	7					6
		1	8	4	9		7	
		2	6			4		

مستوى وسط

			5	1			7	
	1			2		9		
8	2	6		3		1		4
4			7		8			
7	9			5			8	2
			2		3			5
2		8				3	4	9
		5		6			1	
	7			8	9			

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 157

حل SU DO KU

1	5	2	8	3	7	9	4	6
6	3	9	4	2	1	7	8	5
8	7	4	5	9	6	2	1	3
2	1	5	3	6	4	8	9	7
4	8	6	2	7	9	5	3	1
7	9	3	1	5	8	6	2	4
5	4	7	9	8	3	1	6	2
3	6	8	7	1	2	4	5	9
9	2	1	6	4	5	3	7	8

مستوى صعب

6	5	8	7	2	1	9	3	4
2	1	9	6	3	4	8	5	7
4	3	7	5	9	8	1	2	6
3	9	4	1	5	2	6	7	8
7	8	2	3	6	9	5	4	1
5	6	1	4	8	7	3	9	2
9	2	3	8	4	6	7	1	5
1	4	6	9	7	5	2	8	3
8	7	5	2	1	3	4	6	9

مستوى وسط

9	6	4	3	5	2	1	8	7
5	8	1	7	6	4	3	9	2
2	7	3	1	9	8	5	4	6
1	2	8	5	7	9	6	3	4
7	3	9	4	1	6	2	5	8
6	4	5	8	2	3	7	1	9
8	1	7	6	4	5	9	2	3
3	5	2	9	8	7	4	6	1
4	9	6	2	3	1	8	7	5

مستوى سهل

حل حروف مبعثرة

1- مانوس 2- استهتار 3- امازيغ 4- عوائق 5- طريف 6- ضياء 7- صغين 8- الشطة 9- شوبان 10- حاكورة 11- خانيا 12- رعونة 13- هالشتات 14- زلغوطة 15- ايلورين 16- انجاز

حل الكلمة الضائعة

بقعتوته

حل اسماء من التاريخ

اندريا انجل بوتشلي

حل مثل في الدانرة

اول المزاح شتم وآخرتو لطم

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

1- صوت صفير البلبل 2- نعسان – وندهوك – مل 3- دليلي احتار – لقاط 4- تحت – ماليزيا 5- قوس – هالي – محك – ون 6- اسيد – بشري – ارا 7- لا – الخرطوم – شنكل 8- فمه – ااا – فزان – اب 9- رتيب – زئير – كان 10- جهر – شيعه – كابري 11- ويدا – جندب – سبأ 12- اشور – معكرون – صك 13- ضدي – انا – لون 14- يرمق – الشباك – حسب 15- مكاداميا – رونسار

عموديا

1- صندوق الفرجة – ضيم 2- وعل – وسامته – ادرك 3- تسي تسي – هيروشيما 4- صالح – دا – يو – قد 5- فنيته – لا – شدرا 6- ابخازيا – نام 7- روح الشرائح – مالي 8- انت – يرط – يهجع – شا 9- لدام – يوفر – نكسب 10- بهرام – مز – كدر – ار 11- لو – لحم – اكابولكو 12- بكليك – شناب – نو 13- قز – ان – نرس – نحس 14- مايوركا – يبص – سا 15- سلطان البر – أكابر

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة صون الإستقلال

ككل عام، يستعيد اللبنانيون فصولا من تاريخ وطنهم، يتذكرون كيف نشأ لبنان الكبير، وكيف نال استقلاله بعد مرحلة الانتداب الفرنسي، اعقبه جلاء القوات الأجنبية عن أراضيه.

تميز لبنان المستقل بدستور وميثاق اكدا على النظام الديموقراطي، والسيادة والحرية والقانون، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات. اما النقطة البارزة، فكانت توافق اللبنانيين على صيغة "العيش المشترك" التي أكدت مشاركة جميع الطوائف اللبنانية في حكم البلاد وادارتها، ضمن اطر العدالة وتحت سقف النظام والقانون... كانت فكرة الاستقلال تعني، في جوهرها، أن يكون القرار اللبناني نابعا من ارادة الشعب، وأن تكون للدولة وحدها سلطة إدارة شؤونها وحماية حدودها ومصالحها العليا ومصالح ابنائها في الداخل وفي بلاد الاغتراب.

أظهر مسار الأحداث اللاحقة، أن الاستقلال الذي تحقق سياسيا لم يكن محصنا بما يكفي للحفاظ عليه. فمنذ أحداث عام 1958، مرورا بالحرب الداخلية التي اندلعت عام 1975، وما رافقها من انتشار فلسطيني مسلح وتدخلات إقليمية ودولية، ودخول الجيش السوري عام 1976، ثم الاعتداءات والاحتلالات الإسرائيلية التي بدأت باجتياح الجنوب عام 1978 وتوسعت مع الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، بقي لبنان يتأثر بتوازنات إقليمية ودولية تجاوزت، في مراحل كثيرة لاحقة ومحطات سياسية وامنية وعسكرية واقتصادية، قدرة الدولة على التحكم بمسارها السيادي، وكانت هذه العوامل تلقي بثقلها الكارثي على لبنان حتى اليوم حيث يشهد عدوانا اسرائيليا مستمرا.

هذا الشريط الطويل من الأحداث يقود إلى حقيقة اساسية ألا وهي أن الاستقلال ليس حدثا تاريخيا حصل عام 1943، بل مسؤولية وطنية مستدامة تحتاج إلى صون مستمرة. فلبنان، مذ نال استقلاله، شهد لاحقا جيوشا وقوى غير لبنانية على ارضه، وتأسست فيه ميليشيات مسلحة انخرطت في صراعات محلية وإقليمية، وتداخلت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية، بحيث أصبح أمن لبنان واستقراره وسيادته مرتبطا إلى حد كبير بتطورات المنطقة وتوازناتها.

في عيد الاستقلال الثالث والثمانين، يُعاد طرح السؤال نفسه: ماذا ينبغي على اللبنانيين أن يفعلوا لكي يعبّدوا الطريق امام استعادة كاملة لاستقلال بلدهم بكل ما للكلمة من معان تنفيذية؟

الجواب لا يكون بالاحتفال فقط بعيد الاستقلال ورفع الشعارات، بل بوجود ارادة وطنية جامعة تحصّن الدولة وتحمي حدودها وتصون سلمها الاهلي، فتستعيد الاستقلال الحقيقي وتحميه في الداخل ومن الخارج، لأن الاستقلال الحقيقي يقوم على سيادة الدولة على كامل أراضيها، وعدم تحويل لبنان ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية.

لا تقل السيادة الاقتصادية أهمية عن السيادة السياسية والأمنية. فالدولة التي تعجز عن حماية اقتصادها وماليتها العامة ومؤسساتها، أو تبقى رهينة الاعتماد على الخارج، تواجه تحديات حقيقية في ممارسة استقلال قرارها. لذلك، فالإصلاح الاقتصادي والمالي، واستعادة الثقة بالدولة، عناصر ترتبط مباشرة بصون الاستقلال.

الطريق إلى الدولة لا يحتاج فقط إلى إجراءات أمنية أو عسكرية، بل إلى إعادة بناء شاملة لمؤسسات الدولة، وتحديث القوانين وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير الإدارة العامة، وترسيخ مبدأ المساءلة، وتفعيل المؤسسات الرقابية، وتحديث قانون الانتخاب بما يؤدي الى تمثيل شعبي صحيح.

يحتاج لبنان إلى تثبيت مفهوم المواطنة. فالعيش المشترك الذي شكّل أحد أسس قيام لبنان، لا ينبغي أن يبقى مجرد تسوية فضفاضة بين الطوائف، بل يُفترض أن يتطور في اتجاه قيام دولة يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات، وان تكون علاقتهم بالدولة أقوى من أي ولاء آخر، لأن التاريخ علّمنا أن تقويض الإستقلال يحصل عندما تضعف المؤسسات، وعندما ينقسم المجتمع، وعندما تتحول الخلافات الداخلية إلى أبواب للتدخلات الخارجية.

تعبيد الطريق نحو الدولة يبدأ من الإيمان بأن لا دولة كاملة من دون سيادة، ولا سيادة كاملة من دون دولة قوية بمؤسساتها، ولا استقلال مستداما من دون دولة تملك وحدها قرارها وتحمي أرضها وشعبها. فالاستقلال الذي نحتفل به هو "استقلال وطن"، أما الاستقلال الذي نريد صونه والعيش في كنفه فهو "استقلال دولة".

إلى العدد المقبل



Sallaum Lines

INTERNATIONAL OCEAN TRANSPORTATION



www.sallaumlines.com